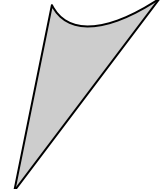




شُكْرٌ

إلى الله تعالى الذي أعانني على جمع هذا الكتاب ثم
إلى والدي - رحمه الله تعالى - الذي وضع قلمي على
الطريق، وإلى والدتي - جزاها الله خيرًا - التي كانت
تدعوني دائمًا، وإلى مشايخي الأجلاء - حفظهم الله
تعالى - الذي تعلمت منهم وكنت أستعين بهم بعد الله
تعالى في طلب هذا العلم، وإلى زوجتي وأولادي -
حفظهم الله تعالى وجعلهم من أهل القرآن، وإلى كل من
ساعدني ووقف بجاني في إخراج هذا العمل، جزئ الله
الجميع خيرًا ورحمهم الله أحياء وأمواتًا.

المؤلف ..





فضيلة الشيخ فرج بن عبد العال بن أحمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الداعي إلى بابه، يعطي الجزيل لمن أطاعه ورجاه، وشدد العقاب على من أعرض عن ذكره وعصاه اجتبى من شاء بفضله فقربه إليه وأدناه، وأبعد من شاء بعدله فولاه ما تولاه، أنزل القرآن رحمة للعالمين، ونورًا وضياء للسالكين، فمن تمسك به أعطي الآخرة ونال مناه، ومن تعدى حدوده وأضاع حقوقه خسر دينه ودنياه.

وأشهد أن إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة أرجو بها النجاة وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أكمل الناس عملاً وأتقاهم لله، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى أصحابه وصحبه ومن اهتدى بهداه وبعد:

فقد جاء إلي تلميذي النجيب وأخي، بل ولدي الحبيب الشيخ: أبو عبد الله محمد بن سيد حفظه الله وبلغه في الدارين رضاه - بهذا الكتاب العجيب، الذي جمع فيه بين علوم شتى وفنون متفرقة، لا يستغني عنه طالب علم مبتدئ، ولا عالم منتهى، وقد عجبت من كيفية جمعه وترتيبه، وتبويبه، فقلت: ما شاء الله لا قوة إلا بالله، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

أخي الحبيب، أيها القارئ الكريم، اعلم هداك الله بهداه، وأرشدك إلى طاعته
وتقواه أننا تعبنا تعبًا لا يوصف حتى نحصل علم القراءات، ولم يكن أحد من

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٨

مشايخنا الأجلاء الفضلاء يشرح شرحاً سهلاً مبسطاً كهذا الذي ستراه في هذا الكتاب، ألفاظ سهلة، وعبارات جزلة، وكلمات واضحة نيرة، جزئ الله كاتبها خيرًا.

كنا نسجل الشرح لشيوخنا ثم نسمعه مرات ومرات حتى نعرف المراد، ولم يكن هذا عجزاً لشيوخنا، بل كان هذا لقلة إدراكنا وتقصيرنا نحو لغتنا، حتى أُعطي هذا الكتاب الذي بين يديك، فاقرأه بعناية واستخرج لثأله، فإن كنت من أهل فن القراءات فستوصي به غيرك وتشدُّ على يديه أن يقتنيه، فإذا استعصت عليه مسألة من مسائلها وجد حلها داخل هذا الكتاب، أو كان من أهل فن آخر فليزين مكتبته ولن يخيب ظنه سيجد فيه ما يسره، ولن يعدم منه فائدة.

إن صاحب هذا الكتاب قد بذل فيه غاية جهده فأسأل الله أن يرفعه به إلى أعلى عليين، وأن يجعله مع السابقين المقربين، فقد أوصاني أبوه عليه، وأن أوجه كل نصح طيب إليه، فعملت بوصيته قدر طاقتي.

• لقد حوى هذا الكتاب الأسانيد التي أدت إلينا هذه القراءات، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء^(١).

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما حين اختلط الحابل بالنابل: «سمونا رجالكم»، ثم تكلم عن التحريرات وأهميتها حتى نعرف ما يجوز أن يُقرأ به، وما لا يجوز، وكيفية جمع القراءات، وهو أمر في غاية الأهمية.

ثم فك ألغاز الشاطبية والدرة، وحل مشكلاتهما، تلك التي قد تعترض القارئ فيحار فيها أو يقف عندها طويلاً.

ثم تكلم عن التحريرات الخاصة بالآيات القرآنية في القرآن كله.

(١) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» عن عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».



التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٩

• إن هذا الكتاب ثمرة من ثمرات الجهد المتواصل والهمة العالية، أسأل الله أن يجعل صاحب الكتاب مع السفارة الكرام البررة الذين خدموا القرآن بإخلاص، وإلى الأمام دائماً، بارك الله فيك وأجزل لك العطاء في الدنيا والآخرة.
وصلّى الله وسلّم وبارك على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

أبو الحسن

فرج بن عبد العال بن أحمد

مدرس القرآن والقراءات وعلوم التفسير

بمدينة حلوان حفظها الله تعالى





فضيلة الشيخ علي توفيق النحاس

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فقد اطلعت على كتاب «التحريرات الصغرى للقراءات العشرة من الشاطبية والدرّة» الذي ألفه ابننا النجيب الشيخ: محمد سيد عبد الله. ووجدته بحمد الله وافيًا في مقصوده، مستوعبًا طرق الشاطبية والدرّة حسب أصليهما كتاب «التيسير»، وكتاب «تحرير التيسير».

إن الوجه الراجع في الأداء ليس بدعاً من القول، إنما هو منهج الإمام ابن الجزري في ترجيح وجه الأداء عن وجه آخر حسب السند الذي رواه صاحب «التيسير» وصاحب «التحجير» وليس في ذلك إلغاء للشاطبية كما يظن البعض، بل هو إعمال للوجه القوي من الشاطبية والدرّة. فإن ابن الجزري قد ألزم الشاطبي باتباع طريقه كما ألزم من يقرءون بالشاطبية باتباع طريق التيسير الذي هو أصلها. أما ما زاده الشاطبي على أصله فهو وإن كان صحيحاً في نفسه فلا يقرأ به من طريقها بل هو من طريق طيبة النشر.

وهذا هو ما أوضحه المؤلف - حفظه الله ورعاه وسدد خطاه - ليبين للقراء الخلاف الواجب حتى لا يخلط طريقاً بطريق فهو معيب كما قرره علماء القراءات، بل نص الأزميري في «عمدة العرفان» على أنه حرام على طريق الرواية أو مكروه



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٢

كراهة تحريم كما حققه أهل الدراية.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الشيخ: محمد سيد عبد الله إلى مزيد من الكتابة في علوم القرآن بما يخدم أهل الأداء ويسر العسير ويمنع خلط الطرق ببعضها. وبالله التوفيق.

كتبه: علي محمد توفيق النحاس

المجاز بالقراءات العشر والعلوم الشرعية

تحريراً في ١٨/٥/١٤٣٢ هـ

٢١/٤/٢٠١١ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم يسرًا وإعانةً

الحمد لله رب العالمين، إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونتوب إليه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ثم أما بعد..

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ۖ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۖ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧١﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

ثم أما بعد:

يقول راجي رحمة الله محمد بن سيد بن عبد الله حفظه الله وبلغه في الدارين رضاه: إن من أجل الطاعات وأعظم القربات لله تعالى قراءة القرآن الكريم الذي اختار الله عز وجل المشتغلين به فقال عنهم: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]

والذي أمرنا بتلاوته على أفضل وجه وأعظم بيان فقال: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [البقرة: ١٢١]

﴿ ١٤ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

ولما كان القرآن الكريم وقراءته أصلي العلوم اهتم بهما علماء الإسلام فأعطوهما أكثر مما أعطوه لغيرهما من العلوم إلى عصرنا هذا. نسأل الله أن يجزل لهم العطاء في الدنيا والآخرة.

جزئ الله بالخيرات عنا أئمة لنا نقلوا القرآن عذبًا وسلسلا

وكان ممن اهتم بهذا العلم العالم الجليل: أبو القاسم الشاطبي^(١)، والإمام الجليل: محمد بن الجزري^(٢) رحمهما الله تعالى.

(١) هو القاسم بن فيّره - بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة ثم راء مشددة مضمومة بعدها هاء، ومعناها بلغة عجم الأندلس: الحديد - ابن خلف بن أحمد أبو القاسم، وأبو محمد الشاطبي الرعيني الضرير، الإمام العلامة أحد الأعلام الكبار والمشتهرين في الأقطار، ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة بشاطبة من الأندلس.

قرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي، ثم رحل إلى بلنسية بالقرب من بلده فعرض بها «التيسير» من حفظه والقراءات على ابن هذيل وسمع منه الحديث وروى عنه وعن غيره، وأخذ كتاب سيبويه و«الكامل» للمبرد و«أدب الكاتب» لابن قتيبة وغيرها من أبي عبد الله بن محمد بن حميد، ثم رحل للحج فسمع من أبي طاهر السلفي بالأسكندرية وغيره ثم ذهب إلى القاهرة فأكرمه القاضي الفاضل وأنزله بمدرسته التي بناها داخل القاهرة وجعله شيخها ثم نظم قصيدته التي نحن بصدددها، ونظم بها «الرائية» أيضًا فقصده الخلائق ثم زار بيت المقدس ثم عاد إلى القاهرة يقرئ بالمدرسة الفاضلية حتى توفّي رحمه الله في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمس مائة هجرية ودفن بالقاهرة.

(٢) هو الإمام الفاضل العالم العامل العلامة أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد بن محمد بن علي يوسف الجزري، نسبته إلى جزيرة ابن عمر بديار بكر قرب الموصل بالعراق الشافعي الدمشقي المولود بها سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، سمع الحديث من الشيخ الصالح العلامة صلاح الدين محمد إبراهيم بن عبد الله المقدسي الحنبلي وغيره الكثير والكثير، اعتنى بالقراءات وعلوم الحديث فأتقنها وبهر فيها وفاق غالب أهل عصره، وتفقه على الشيخ عماد الدين ابن كثير وهو أول من أذن له في الفنون والتدريس، وولي مشيخة الصالحية ببيت المقدس مدة، وقدم القاهرة مرارًا وسمع من المسندين المحدثين بها، وبني بدمشق دارًا للقرآن، وعين لقضاء الشافعية بدمشق فلم يتم له ذلك، ثم ارتحل على بلاد الروم سنة سبع وتسعين واستمر بها فترة، ثم انتقل إلى بلاد فارس وتولى بها قضاء شيراز وغيرها، وانتفع به أهل تلك الناحية في الحديث والقرآن، وحج سنة ثلاث وعشرين، كان رحمه الله تعالى لا ينাম عن قيام الليل في سفر ولا حضر، =

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٥

فألف كل منهما ما يعتمد عليه في هذا الفن العظيم: «الشاطبية»، «الدرّة»، «الطّيبة» ولكن هذه المتون أتت مجملّة فاحتاجت إلى تفصيلها وفك ألغازها ومضمونها ليسهل على الطالب فهمها وبيان حجة وعلة ما فيها من الأصول والقراءات والروايات المتصلة الإسناد بالحضرة النبوية فاستخرت الله تعالى أن أجمع تحريراتها داعياً الله تعالى أن يوفّقني في هذا الأمر فوفّقني الله لهذا الكتاب فجمعت فيه من أمّهات الكتب بعد التحقيق التام الذي لم يترك صعباً إلا سهله، ولا مجملّاً إلا فصله، مقتصرّاً فيه على ما يتعلق بـ«الشاطبية»، «الدرّة» بعبارة واضحة سهلة ليسهل على كل طالب تناول ما فيه وسيّمته: «التحريرات الصغرى للقراءات العشر فيها يتعلق بالمتن والقراءة».

وينقسم إلى أربعة أقسام:

١- القسم الأول:

ويتناول الأسانيد التي أدت إلّي هذه القراءات.

ذكر بعض الفوائد وكيفية جمع القراءات ومذاهب المقرئين فيها.

الحديث عن التحريرات وتعريفها وما فيها.

٢- القسم الثاني:

ويتناول متن الشاطبية وما عليه من التحريرات وفك ألغازه وتفصيل مجمله، وحل مشكلاته.

= ولا يترك صوم الاثنين والخميس وثلاثة أيام من كل شهر، له مصنفات بديعة وكثيرة، منها في علم القرآن والقراءات: «النشر»، «التقريب»، و«الطّيبة»، و«الدرّة»، و«التحبير»، و«الوقف والابتداء»، وغيرهم، وألف في طبقات القراء، وألف عدة مؤلفات في الحديث منها: «المسند الأحمّد على مسند أحمّد»، وألف منظومة في النحو، وله كتاب في الطب وغير ذلك من العلوم إلى أن توفّي في الخامس من ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمان مائة هجرية بمدينة شيراز رحمه الله.



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٦

٣- القسم الثالث:

ويتناول متن الدرة وما عليه من التحريرات والتعقيبات التي تفيد القارئ.

٤- القسم الرابع:

ويتناول التحريرات على الآيات القرآنية من أول القرآن الكريم إلى آخره.
هذا، والله تعالى أسأل أن يوفقنا إلى مرشد الأمور وأن يصرف عنا سيئها، كما أسأله
أن ينفع بهذا العمل، وأن يجزل الخير بسببه إنه سميع قريب مجيب الدعوات. آمين.

المؤلف..





الفصل الأول

وينقسم إلى:

- أ- ذكر الأسانيد التي أدت إلى هذه القراءات.
- ب- الحديث عن التحريات وأهميتها بالنسبة للقراءات.
- ج- ذكر بعض الفوائد التي تفيد القارئ والمقرئ، وكيفية جمع القراءات ومذاهب المقرئين فيها.





ذكر الأسانيد التي أدت لنا هذه القراءات

لقد من الله عليّ فقرأت القراءات على غير واحد من الجهابذة الثقات المعتمدين في هذا الفن:

١- قرأت القرآن الكريم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر الكبرى بمضمن الشاطبية والدرّة والطيبة وتحريراتهم على سيدي وأستاذي فضيلة الشيخ العالم: حسن إبراهيم محمد عفيفي جبريل حفظه الله وبلغه في الدارين رضاه.

والمقيم بقرية طحوريا مركز شبين القناطر - محافظة القليوبية. والذي قرأ على فضيلة الشيخ: أحمد بن عبد العزيز الزيات، عن الشيخ: عبد الفتاح هنيدي، عن الشيخ: محمد أحمد المتولي، عن الشيخ: أحمد الدري التهامي، عن الشيخ: أحمد محمد سلمونة، عن الشيخ: إبراهيم العبيدي الذي سيأتي إسناده إن شاء الله تعالى.

٢- كما أجازني فيها أيضاً بمضمن «الشاطبية» و«الدرّة» و«الطيبة» وتحريراتهم سيدي وأستاذي فضيلة الشيخ العالم: سعيد صالح مصطفى زعيمه حفظه الله وبلغه في الدارين رضاه، والذي قرأ على فضيلة الشيخ: محمد عبد الحميد عبد الله، عن الشيخ: محمد عبد الرحمن الخليجي، عن الشيخ: عبد العزيز علي كحيل، عن الشيخ: عبد الله عبد العظيم الدسوقي، عن الشيخ: علي الحدادي الأزهري، عن الشيخ: إبراهيم العبيدي.

٣- كما قرأت القرآن الكريم من أوله إلى آخره بالقراءات العشر الصغرى بمضمن «الشاطبية» و«الدرّة» وتحريراتهما على سيدي وأستاذي فضيلة الشيخ العالم: سعد أحمد أبو طالب حفظه الله وبلغه في الدارين رضاه.

والمقيم بمركز الحوامدية بمحافظة الجيزة، الذي قرأ على الشيخ: إبراهيم المغربي بن إسماعيل المغربي، عن الشيخ: حسن بدير الجريسي، عن الشيخ أحمد الدري التهامي، عن الشيخ: أحمد محمد سلمونة، عن الشيخ: إبراهيم العبيدي، كما

﴿ ٢٠ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

قرأه فضيلة الشيخ: سعد أبو طالب، على الشيخ: عبد المنعم حسن الخيال، عن الشيخ: محمد علي خلف الحسيني، عن عمه الشيخ: حسن خلف الحسيني صاحب «إتحاف البرية»، عن الشيخ: محمد أحمد المتولي، كما قرأ الشيخ محمد علي خلف الحسيني على الشيخ محمد أحمد المتولي مباشرة، وقرأ الشيخ المتولي على الشيخ: أحمد الدري التهامي، عن الشيخ: أحمد محمد سلمونة، عن الشيخ: إبراهيم العبيدي.

٤- كما أجازني فيها أيضًا بمضمن «الشاطبية» و«الدرة» وتحريراتها سيدي وأستاذي فضيلة الشيخ: مصباح إبراهيم محمد الشيخ علي الدسوقي حفظه الله وبلغه في الدارين رضاه.

والمقيم بمركز دسوق - محافظة كفر الشيخ - الذي قرأ على الشيخ: الفاضلي علي أبو ليلة، عن الشيخ: عبد الله عبد العظيم الدسوقي، عن الشيخ: علي الحدادي الأزهرى، عن الشيخ: إبراهيم العبيدي.

٥- كما أجازني فيها أيضًا فضيلة الشيخ: صابر محمد محمود محليس - حفظه الله تعالى - الذي قرأ على الشيخ: عبد العزيز عبد العاطي أبو لفعة، عن الشيخ: عبد اللطيف عبد الرحمن السرية السكبي بلدًا، عن الشيخ: سيد أحمد الغوري بالأزهر، عن الشيخ: خليل محمد غنيم الجنائني، عن الشيخ: محمد أحمد المتولي، عن الشيخ: أحمد الدري التهامي، عن الشيخ: أحمد محمد سلمونة، عن الشيخ: إبراهيم العبيدي الذي سيأتي إسناده إن شاء الله تعالى.

كما أخبرني أنه قرأ على فضيلة الشيخ: محمد سليمان محمد خيوب، عن الشيخ: حسن إبراهيم دعادر، عن الشيخ: محمد أحمد شرع المرصفي، عن الشيخ: ضيف الله، عن الشيخ: غنيم محمد غنيم، عن الشيخ: حسن بدير الجريسي، عن الشيخ: أحمد الدري التهامي، عن الشيخ: أحمد محمد سلمونة، عن الشيخ: إبراهيم العبيدي المتقدم في الأسانيد السابقة.

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢١

٦- كما أجازني فيه أيضًا بمضمن «الشاطبية» و«الدرة» وتحريراتها سيدي وأستاذي فضيلة الشيخ: رضا علي درويش علي حفظه الله وبلغه في الدارين رضاه. الذي قرأ على الشيخ: أحمد محمد عثمان بن عميرة الواوي، عن الشيخ: محمد العقاد، عن الشيخ: أحمد الدري التهامي، عن الشيخ: أحمد محمد سلمونة، عن الشيخ: إبراهيم العبيدي.

كما قرأ أيضًا الشيخ: رضا درويش، على الشيخ: محمد توفيق بن نور الحدادي، عن الشيخ: محمد كُرَيْم راجح، عن الشيخ: محمد سليم بن أحمد الحلواني، عن والده الشيخ: أحمد محمد بن علي الحلواني، عن الشيخ: أحمد المرزوقي، عن الشيخ: إبراهيم العبيدي المتقدم في الأسانيد السابقة الذي قرأ على الشيخ: عبد الرحمن بن حسن الأجهوري، عن الشيخ: أحمد البقري، عن الشيخ: محمد البقري. الذي سيأتي إسناده إن شاء الله تعالى.

٧- كما أجازني فيها أيضًا بمضمن «الشاطبية» و«الدرة» و«التيسير» و«التحبير» وتحريراتهم سيدي وأستاذي فضيلة الشيخ: علي محمد توفيق النحاس حفظه الله وبلغه في الدارين رضاه، والمقيم بمدينة نصر بمحافظة القاهرة والذي قرأ على والده الشيخ: محمد توفيق النحاس، عن الشيخ: محمد بخيت المطيعي، عن الشيخ: محمد أحمد عlish، عن الشيخ: محمد الأمير الصغير، عن والده الشيخ: محمد محمد الأمير الكبير، عن الشيخ: محمد بن الحسن المنير السمنودي، عن الشيخ: نور الدين الرميلي، عن الشيخ: محمد البقري.

٨- كما قرأت القراءات السبع من طريق الشاطبية وتحريراتها على سيدي وأستاذي صاحب الهمة السامية والأسانيد العالية العالم العامل الشيخ: فرج بن عبد العال أحمد حفظه الله وبلغه في الدارين رضاه والمقيم بكفر العلو بمدينة حلوان، محافظة القاهرة، الذي قرأ على الشيخ: محمد عبد المنعم علوان المسلمي، عن الشيخ: محمود عبده غريب بن علي دحية، عن الشيخ: عبد العزيز مصطفى السحار،

﴿ ٢٢ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

عن الشيخ: أحمد مسعود الإياري، عن الشيخ: علي صقر الجوهري، عن الشيخ: مصطفى الميهي، عن الشيخ: علي الميهي، عن الشيخ: محمد بن الحسن المنير السمودي، عن الشيخ: نور الدين الرميلي، عن الشيخ: محمد البقري المتقدم في الأسانيد السابقة الذي قرأ على الشيخ عبد الرحمن اليمني، عن والده الشيخ: سحادة اليمني، عن الشيخ: ناصر الدين بن سالم الطبلاوي عن شيخ الإسلام: زكريا الأنصاري عن الشيخ: طاهر بن محمد النويري عن الإمام المحدث: أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري - رحمه الله تعالى - بأسانيد المذكورة في كتابه «النشر» على أصحاب الطرق والروايات والقراءات المتصل إسنادهم بالنبي ﷺ عن أمين الوحي جبريل عن رب العزة جل جلاله وتقدست أسماؤه.

٩- كما قرأت رواية ورش ورواية حفص وحالياً أقرأ العشرة الصغرى على فضيلة الشيخ: عبد الرحيم علوي إبراهيم المحامي - حفظه الله تعالى - الذي قرأ على الشيخ: محمد عيد عابدين، عن الشيخ: مصطفى مسعود، عن الشيخ، عبد الفتاح هنيدي، عن الشيخ: محمد أحمد المتولي المتقدم في الأسانيد السابقة.

١٠- كما قرأت رواية حفص من طريق الشاطبية وكتاب «المصباح» على فضيلة الشيخ: عبد الفتاح مذكور محمد بيومي الذي قرأ على الشيخ: عثمان سليمان مراد، عن الشيخ: حسن بدير الجريسي، عن الشيخ: أحمد الدري التهامي المتقدم في الأسانيد السابقة.

١١- كما قرأت رواية حفص وبعض طرق طيبة النشر على فضيلة الشيخ: محمد عبد الفتاح محمد أبو فرج - حفظه الله تعالى - الذي قرأ على الشيخ: زكريا عبد العاطي، عن الشيخ: أحمد عبد العزيز الزيات، عن الشيخ: عبد الفتاح هنيدي، عن الشيخ: محمد أحمد المتولي المتقدم في الأسانيد السابقة، وقرأت على غيرهم الكثير. حفظهم الله جميعاً وبلغهم في الدارين رضاه.



التحريرات وأهميتها بالنسبة للقراءات

تعريف التحريرات:

لغة: التدقيقات وإمعان النظر من غير زيادة أو نقصان. تحرير الكتابة وإقامة حروفها وإصلاح السقط^(١).

قال في «الروض النضير»: التحرير والتهذيب والتصفية والتنقيح بمعنى.

اصطلاحاً:

قال الأزميري: «التدقيق في القراءات وتقويمها والعمل على تمييز كل رواية على حدة من طرقها الصحيحة وعدم خلط رواية بأخرى»^(٢).

وقال الأزميري أيضاً: «التركيب حرام في القرآن على سبيل الرواية ومكروه كراهة على ما حققه أهل الدراية فقد قال السخاوي في «جمال القراء»: «إن خلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ»، وقال القسطلاني شارح البخاري في «لطائفه»: «يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق، وتمييز بعضها من بعض وإلا وقع فيما لا يجوز وقراءة ما لا ينزل»^(٣).

والخلاصة:

«هو علم يبحث في تنقيح القراءات القرآنية التي ذكرت في كتاب «النشر» وتهذيبها وتخليص القراءات المختلف فيها من التركيب وذلك بنسبة الطرق إلى أصحابها بحيث لا ينسب حرف لغير من ورد عنه»^(٤).

(١) «لسان العرب» (٤ / ١٨٤).

(٢) الأزميري في «عمدة العرفان».

(٣) «تأملات في تحريرات الطيبة» عبد الرازق علي موسى.

(٤) تحقيق خالد أبو الجود على «الروض النضير» ط الصحابة.

فائدة التحريرات:

- ١- العمل على منع التركيب والتلفيق في قراءات القرآن الكريم.
- ٢- تمييز الطرق والروايات.
- ٣- المحافظة على كلام الله أن يتطرق إليه محرم أو معيب.
- ٤- التنبيه على الأوجه الضعيفة وبيان سبب ضعفها
- ٥- بالنسبة للمتون فهي مفصلة لمجملها موضحة لألفاظها ومقيدة بمطلقها ومستوفية لشروطها ومنبهة على ضعفها.

نشأتها وتدوينها:

وقد ألف العلماء في التحريرات وصنفوا فيها التصانيف وبيّنوا الأوجه الجائزة والأوجه الممنوعة في القراءة حرصاً على عدم الخلط والتركيب بين ما رُوي في الكتب المختلفة ونسبة كل مرويٍّ على من رواه وكل هذا في ظل قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]

واختلف العلماء في أول من دوّن هذا العلم على أربعة أقوال^(١):

أولاً:

أن بداية علم التحريرات كانت مع بدء نزول الوحي وتعمل القراءات وتعليمه، فقد حرص أهل القرآن على ضبطه على مشايخهم تنفيذاً لأمر رسول الله ﷺ كما رواه عليّ رضي الله عنه: «إن رسول الله كان يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم» فقال: «فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه»^(٢).

ثانياً:

أن بداية علم التحريرات كانت في القرن الخامس في عصر الداني وابن شريح

(١) تحقيق خالد أبو الجود على «الروض النضير» ط الصحابة.

(٢) رواه ابن حبان.

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٥

وغيرهم حيث ظهر جمع القراءات في ختمة واحدة وكانت من عادة السلف أفراد كل قارئ بختمة.

ثالثاً:

ابن الجزري هو أول من دوّن علم التحريرات تقريباً بشكل مستقل حيث ألف «المسائل التبريزية» وجعلها في التحريرات، ومن تحريراته ما نظمها في اجتماع البدل مع ذوات الياء لورش:

كأتى لورش وافتح بمد وقصره وقلل مع التوسط والمد مكملاً
لحرز وفي التلخيص فافتح ووسطن وقصر مع التقليل لم يك للملا

رابعاً:

الشيخ محمد العوفي هو أول من أفرد التحريرات بالتدوين وهو عالم بالقراءات والتفسير وله عدة كتب في القراءات وتحريراتها لا تزال مخطوطة^(١).

وقد حاز كتاب «النشر» لابن الجزري بأوفر الحظ والنصيب من الاهتمام بهذا العلم لأنه جمع الطرق والروايات والقراءات الصحيحة المتواترة جميعها وجرى فيه الأمر على مذهبين بين العلماء المختصين^(٢).

١- الآخذين بظاهر النشر المقلدين لما فيه:

حيث كانوا ينقلون الأحكام التي اعتمدها ابن الجزري في «النشر» من الكتب التي اعتمدها ولا يدققون فيما يتضمنه كل طريق مكتفين بما قام به ابن الجزري.

٢- الذين يراعون النشر مع أصوله:

كانوا يراعون النشر مع أصوله جزئية جزئية، ولا يأخذون إلا بالعزائم والتدقيق فيرجعون إلى أصول النشر، ولا يكتفون بما ذكره ابن الجزري في النشر وهؤلاء

(١) د: إبراهيم الدوسري «الإمام المتولي وجهوده». مكتبة الرشد (ص: ٣٣٧).

(٢) تحقيق خالد أبو الجود على «الروض النضير» ط دار الصحابة.

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٦

الطائفة هم أجود الطريقتين.

أهم من اشتهر بالتحريرات بين العلماء:

١- ابن الجزري في «المسائل التبريزية»، ونظم «الطيبة» نفسه كان فيه بعض التحريرات.

٢- الشيخ: محمد العوفي في «تلخيص النشر»، و«الجواهر المكملة لمن رام الطرق المكملة في القراءات العشر».

٣- الشيخ: علي سليمان المنصوري في «تحرير الطرق والروايات في القراءات».

٤- الشيخ: مصطفى عبد الرحمن الأزميري في «عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن»، و«بدائع البرهان في تحرير أوجه القرآن». تحريرًا للنشر والطيبة.

٥- الشيخ: عبد الله محمد الشهير بيوسف أفندي زاده في «الاختلاف في وجوه الاختلاف».

٦- الشيخ: السيد هاشم بن محمد المغربي في «سنا الطالب لأشرف المطالب»، و«تحرير طيبة النشر في القراءات العشر».

٧- الشيخ: محمد محمد خليل إبراهيم المعروف بالطباخ في «هبة المنان في تحرير أوجه القرآن».

٨- الشيخ: مصطفى بن علي الميهي في «فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن».

٩- الشيخ: محمد المتولي في «الفوز العظيم»، و«الروض النضير في أوجه الكتاب المنير».

١٠- الشيخ: عثمان راضي السنطاوي في «نظم النفائس المطربة في تحرير الطيبة».

١١- الشيخ: محمد محمد هلالى الإبياري في «غيث الرحمن شرح هبة المنان في تحرير أوجه القرآن».



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٧

١٢- الشيخ: محمد بن عبد الرحمن الخليجي في «نظم مقرب التحرير للنشر والتحرير»، «حل المشكلات».

١٣- الشيخ: عامر السيد عثمان في «فتح القدير».

١٤- الشيخ: أحمد عبد العزيز الزيات في «التنقيح»، وغيرهم الكثير والكثير.



فوائد يحتاج إليها القارئ والمقرئ

١- تواتر عن النبي ﷺ أنه قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسير منه».

قال ابن الجزري^(١): «ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله وذلك أنني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها، وذلك إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة نحو «البخل» و«يحسب»، أو بتغير في المعنى فقط نحو: ﴿فَلَقَّحْ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾ **كَلَبَتْ** [البقرة: ٣٧]، وإما في الحروف بتغير في المعنى لا في الصورة نحو «تبلو - تتلو» أو عكس ذلك نحو: «بسطه - بسطة» أو بتغيرهما نحو: ﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٦٩] «ومنهم»، وإما في التقديم والتأخير نحو: ﴿فَيَقْلُوبُونَ وَيُقْلَبُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، أو في الزيادة والنقصان نحو: «وأوصى»، ﴿وَوَصَّى﴾ [البقرة: ١٣٢] فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها، والحكمة من إتيانه على سبعة أوجه التخفيف والتيسير على هذه الأمة».

٢- مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء أن التواتر شرط في صحة القراءة ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية قال ابن الجزري^(٢):

فكل ما وافق وجهه نحو وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة

(١) «غيث النفع» للصفاقسي.

(٢) متن «الطبية».

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٩

والشاذ ما ليس بمتواتر، وكل ما زاد الآن على العشرة فهو غير متواتر.

قال ابن الجزري: «وقول من قال: أن القراءات المتواترة لا حد لها إن أراد في زماننا فغير صحيح؛ لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة وإن أراد في الصدر الأول فمحتمل».

٣- شروط المقرئ أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً ثقةً مأموناً ضابطاً خالياً من الفسق ومسقطات المروءة، ولا يجوز له أن يقرئ إلا بما سمعه ممن توفرت فيه هذه الشروط أو قرأ عليه وهو مصغ له.

٤- يجب على من قرأ أو أقرأ أن يخلص النية لله ولا يطلب بذلك عرضاً من أعراض الدنيا.

قال الصفاقسي^(١): «ولا يجوز لأحد أن يتصدر للإقراء حتى يتقن عقائده ويتعلمها على أكمل وجه، ويتعلم من الفقه ما يصلح به أمر دينه وما يحتاج إليه في معاملاته».

كما يجب عليه أن يتعلم: التجويد، الوقف والابتداء، الفواصل وهو في عد الآي، علم الأسانيد وهو الطرق الموصلة إلى القرآن، علم الابتداء والختم وهو الاستعاذة والتكبير ومتعلقاتها.

٥- ينبغي له تسحين هيئته وليحذر من الملابس المنهي عنها وما لا يليق بأمثاله. عن ابن مسعود أنه قال: «ينبغي لحامل القرآن أن يعرف بليله إذ الناس نائمون، وبنهاره إذ الناس مفطرون، وبحزنه إذ الناس يفرحون، وببكائه إذ الناس يضحكون، وبصمته إذ الناس يخوضون، وبخشوعه إذ الناس يختالون».

٦- لا بد لكل من أراد أن يقرأ بمضمن كتاب معين أن يحفظه عن ظهر قلب ليستحضر به اختلاف القراء أصلاً وفرشاً.

(١) «غيث النفع» ط دار الكتب العلمية.



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٣٠

٧- لا بد على كل من أراد القراءة أن يعرف الخلاف الواجب والجائز، فاختلاف الطرق والروايات والقراءات هو الخلاف الواجب، واختلاف الأوجه على سبيل التخيير والإباحة هو الاختلاف الجائز.



كيفية جمع القراءات

للشيوخ في كيفية جمع القراءات مذاهب:

١- الجمع بالحرف:

وهو أنه إذا ابتدأ القارئ القراءة ومر بكلمة فيها خلاف أصلي أو فرشي أعاد تلك الكلمة حتى يستوعب ما فيها من أحكام، وإن كان الحكم يتعلق بكلمتين كالمنفصل والصلة وقف على الثانية وأتى بجميع أحكامها. وهذا مذهب المغاربة.

٢- الجمع بالوقف:

وهو أن يتدبّر القارئ بقراءة من يقدمه من الرواة ويمضي على ذلك حتى يقف ثم يعود من حيث ابتدأ بقراءة الراوي الذي يثني به، ولا يزال كذلك يأتي براو بعد راوٍ حتى يأتي على جميعهم إلا من دخلت قراءته مع من قبله فلا يعيدها. وهذا مذهب الشاميين.

٣- المذهب المركب من المذهبين:

وهو أن يأتي برواية الراوي الأول وجرى العمل على تقديم قالون لأن الشاطبي قدمه - عادة كثير من المقرئين تقديم ما قدمه صاحب الكتاب الذي يقرءون بمضمونه - ثم يعطف عليه الراوي الذي هو قريب من آخر الآية ومشى معه في كثير من الآية إلى أن تنتهي الآية.

٤- الجمع الماهر:

وهو أن يبدأ بقالون أو غيره ثم يجمع بالآية أو الوقف إلى أن ينتهي ثم يبدأ ما بعدها بآخر ما انتهى به في السابقة؛ فمثلاً قرأ الآية وانتهى فيها بيعقوب يبدأ التالية بيعقوب، انتهى في الآية بابت عامر يبدأ التالية بابت عامر وهكذا..

وقرأ المصريون بجميع أنواع الجمع المذكورة.



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٣٢

قال ابن الجزري في «طبيته»:

وجمعنا نختاره بالوقف وغيرنا يأخذه بالحرف
بشرطه فليرع وقفا وابتدا ولا يركب وليجد حسن الأدا
فالماهر الذي إذا ما وقفاً يبدأ بوجه من عليه وقفاً
يعطف أقربا به فأقربا مختصرا مستوعبا مرتبا
فهذه نبذة عن التحريرات وفوائدها وعن جمع القراءات سائلين الله أن ينفعنا بها
إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير وهو نعم المولى ونعم النصير.

تم بحمد الله الفصل الأول

ويليه الفصل الثاني في تحريرات الشاطبية

والله ولي التوفيق







الفصل الثاني في متن الشاطبية

ويتناول ما عليها من التحريرات وفك أَلغازها وتفصيل مجملها
وحل مشكلاتها مع إضافة بعض الفوائد عليها.
واكتفيت فيها بذكر الأبيات المعنية بالذكر خشية الإطالة وبغية
الاختصار





مُقَدِّمَتَا

قال الناظم رحمه الله:

٢١ - فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدْلِ زُهْرًا وَكُمَلًا

قال فيهم أبو عمرو الداني:

فهؤلاء السبعة الأئمة هم الذين نصحوا للأمم
ونقلوا إليهم الحروفا واطرحوا الواهي والضعيفا
وبنذوا القياس والآراء وسلكوا المحجة البيضاء
بالاتقاء بالسادة الأخيار والبحث والتفتيش للآثار

وقال أبو مزاحم الخاقاني:

وإن لنا أخذ القراءة سنة عن الأولين المقرئين ذوي الستر
فلسبعة القراء حق على الوري لإقراءهم قرآن ربهم الوتر
فبالحرمين ابن كثير ونافع وبالبصرة ابن للعلاء أبو عمرو
وبالشام عبد الله وهو ابن عامر وعاصم الكوفي وهو أبو بكر
وحمزة أيضاً والكسائي بعده أخو الجدق بالقرآن والنحو والشعر

- أهمل الشاطبي رحمه الله ذكر طرق كتابه اتكالا على أصله «التيسير»، ونذكرها
تتميمًا للفائدة وإذ لا بد لكل من قرأ بمضمن كتاب أن يعرف طريقه ليسلم من
التركيب.

فرواية قالون من طريق أبي نشيط محمد بن هارون

ورواية ورش من طريق أبي يعقوب يوسف الأزرق

ورواية البزي من طريق أبي ربيعة محمد بن إسحاق

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٣٧

ورواية قبل من طريق أبي بكر أحمد بن مجاهد
ورواية الدوري عن أبي عمرو من طريق أبي الزعراء عن عبد الرحمن بن
عبدوس

ورواية السوسي من طريق أبي عمران موسى بن جرير
ورواية هشام من طريق أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلواني
ورواية ابن ذكوان من طريق أبي عبد الله هارون بن موسى الأخفش
ورواية شعبة من طريق أبي زكريا يحيى بن آدم الصلحي
ورواية حفص من طريق أبي محمد بن عبيد الصباح النهشلي
ورواية خلف من طريق أبي الحسن أحمد بن عثمان بن بويان عن أبي الحسن
إدريس بن عبد الكريم الحداد عنه
ورواية خلاد من طريق أبي بكر محمد بن شاذان الجوهري.
ورواية الليث من طريق أبي عبد الله محمد بن يحيى البغدادي المعروف
بالكسائي الصغير.

ورواية الدوري عن الكسائي من طريق أبي الفضل جعفر بن محمد النصيبي.
وقد نظمها الشيخ العلامة المحقق المدقق محمد بن محمد الأقراني المغربي
السوسي:

«دونكها عيسى له أبو نشيط أزرق لورشهم قد انتمى
لأحمد البزي أبو ربيعة لقبيل ابن مجاهد قفا
وروى أبو الزعراء عن دوريهم عن صالح ابن جرير يجتلى
فمن هشام قد روى حلوانهم وأخفش لنجل ذكوان روى
يحيى بن آدم طريق شعبة حفصهم عبيد صباح لقي

﴿ ٣٨ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغَى

عن خلف إدريس قل خلداهم عنه ابن شاذان إمام العلماء
محمد عن ليثهم وجعفر أعني النصيبي لدوري قد مضى
أما من ذكره من غير من هذه الطرق فهو على جهة الحكاية وتتميمًا للفائدة والله
أعلم.



٣٨- رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنًّا وَمُحَصَّنًا

اعتمد الناظم رحمه الله في هذا الإطلاق على معرفة ذلك واشتغاره بين أهله،
وهو أن سليمان قرأ على حمزة وأن خلفًا وخلادًا أخذوا قراءة حمزة عن سليمان عنه،
وظاهر النظم لا يفهم منه هذا، وإنما يفهم منه أنهما روى الذي رواه سليمان فيحتمل أن
يكون سليمان رفيقًا لهما ليس شيخهما، والصحيح خلاف ذلك أنه شيخهما.



٤٥- جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا

ترتيب أبي جاد لا يتمشى مع ما أراده الناظم من رموز لقراءته فإن ترتيبها هكذا:
أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ضطغ، إنما هو يأخذ منها
ويترك بعضها، كما ترك الواو والنون ولم يأخذها مرتبة كما هو حالها في الكلمات
المذكورة، وقد ذكرها بعضهم في البيت الآتي ترتيبًا على حسب نظام الشاطبي فقال:
أبج ودهز حطي كلم ونضع فضق رست رمزهم فاعده على ما تسلسلا
ولم يعد في القراء ولا في الرواة اليزيدي عن أبي عمرو ولا سليمان عن حمزة لأنه
ذكرهما لبيان السند لمن قرأ عليهما لا لتنسب القراءة إليهما.

- كيفية استعمال الشاطبي لهذه الحروف:

أ- أن هذه الحروف لا يأتي بها مفردة بل في أوائل كلمات قد ضمنت تلك

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٣٩

الكلمات معاني صحيحة مفيدة فيما هو بصده من ثناء على قراءة أو على قارئ أو تعليل أو نحو ذلك كقوله:

وبسمل بين السورتين بسنة رجال نموها درية وتحملا

ب- قد يأتي بهذه الحروف بعد الواو الفاصلة: «وحكم صحاب قصر همزة جاءنا» ولا يأتي ذلك إلا حيث تكون الواو زائدة على الكلمة، ولا يفعل ذلك إلا في ابتداء المسألة لا في أثناء الرمز كقوله: «حق وذو ملا» ولو كان تجنب الرمز في الحشو لكان أولى.

ج- أن رمز نافع أول حروف أبجد لأنه أول القراء، وأول حروف أبجد همزة لفظاً وألف خطأ، فاستعمل المجموع في رمز نافع، فالهمزة يستعملها كثيراً «ورا برق افتح آمناً» وقد يستعمل ألف الوصل «معي نفر العلا» «له الرحب». ولو تجنبه لكان أحسن لأن ألف الوصل ساقطة وصلاً.

د- إذا اجتمع راويان على قراءة فالرمز لإمامهما في غالب الأمر؛ لأنه الأخص إذا لا يحتاج الأمر إلا كلمة واحدة، وقد جاء في بعض المواضع الرمز لها بكلمتين لاحتياجه إلى ذلك لإقامة الوزن وتتمة البيت كقول الناظم: «ضوء سنا تلا» «وفي الفرقان زاكيه هلالا».

ه- إذا اتصل شيء من حروف أبجد... بضمير قراء تقدم ذكرهم لم يكن ذلك رمزاً وكان الضمير كالمصرح به من أسمائهم «وَصِيَّةً أَرْفَعُ صَفْوَ حُرْمِيهِ رَضًى» ثم قال: «وَيَنْصُطُ عَنْهُمْ».

وهذا بخلاف ما إذا كان الضمير غير راجع إلى أحد من القراء الذين سبق ذكرهم فإن الحرف حينئذ يكون رمزاً «له الرحب».

و- من هذه الحروف ما جاء في مواضع تصلح أن تكون رمزاً وليست برمز في مراده وهو مشكل «وواتبعوني حج في الزخرف العلا» فكلمة «العلا» ليست برمز ولكنها مفعول «حج».

﴿ ٤٠ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

ز- إذا اجتمعت قراءتان لقارئ واحد فتارة يسمى لكل قراءة منهما كقوله: «وفيه لم ينون لحفص كيد بالخفض عولا»، وتارة يسمى بعد الثانية فتكون التسمية لهما كقوله: «وأنت أن تكون مع الأسرى الأسارى حلا حلا»، وتارة تكون التسمية بعد الثالثة كما فعل لحمزة كما قال: «سكتب ياء» إلى قوله: «فيكملا»، وتارة يسمى مع الأولى ويعطف الثانية عليهما كقوله: «ويغشى سماخفا»



٤٦- وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الْحَرْفِ أَسْمِي رَجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا

٤٧- سَوَى أَحْرَفٍ لَا رِبَّةٌ فِي اتِّصَالِهَا

يلتزم الناظم الواو في مواضع الريبة، وفيما عداها قد يأتي بالواو طردًا للباب، وقد لا يأتي بها للاستغناء عنها، وأكثر المواضع التي أتى فيها بالواو لا لبس فيها كقوله: «وعند سراط والسراط»، وقد ترك الناظم الواو سهوًا في موضع واحد ملبس في سورة القصص: «قل قال موسى واحذف الواو دخللا».



٤٧- وَبِالْلفظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

ذكر الناظم حكمًا آخر فيما يتعلق بتقييد الحرف المختلف فيه فقال: «وباللفظ استغنى عن القيد» ولم يكن هذا موضع ذكره، ولو أخره على ما بعد انقضاء الرموز لكان أولى، لأن الأبيات من قوله: «جعلت أبا جاد» إلى قوله: «وما كان ذا ضد» كلها في الرمز وما يتعلق به وما يتفرع منه، فذكر الناظر أنه قد يحتاج إلى تقييد الحرف بهيئة قراءته إذا كان التلفظ بها كاشف عن ذلك القيد، وقد أتى هذا في القصيدة على ثلاثة أقسام:

إما أن يلفظ بالقراءتين معًا: «وحمزة أسرى في أسارى»

وإما أن يلفظ بإحدهما ويقيد الأخرى: «وبالتاء أتيانا».

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٤١

وإما أن يلفظ بإحدهما ولا يقيد الأخرى: «ومالك يوم الدين»
فإن لم يمكن له أن يلفظ بذلك اللفظ إلا على إحدى القراءتين تعين ذلك وهو
في القصيدة على نوعين:

أحدهما: أن يكون القيد لما لفظ به: «وخفف كوف يكذبون»
والثاني: أن يكون القيد لما لم يلفظ به، وهذا أحسن لأخذ كل من القراءتين «وفي
تكمّلوا قل شعبة الميم ثقلاً».

وقد جاء في سورة «طه» موضع استغنى فيه باللفظ عن القيد ولم يحصل
الاستغناء به؛ لأنه لم يظهر القراءة الأخرى ولم يكشفها وهو قوله:
وَأَنْجِيْتُمْ وَأَعَدْتُمْ مَا رَزَقْتُمْ شَفَا لَا تَخَفُ بِالْقَصْرِ وَالْجَزْمِ فَصَلَا
وربما لم يكشفها لظهور أمرها ولأن معظم القراء عليها وهذا ما يمكن الاعتذار
به.



٤٨ - وَرَبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا

ومراده بالحرف هنا الرمز الدال على القارئ لا الكلمة المختلف فيها المعبر
عنها بقوله: «ومن بعد ذكرى الحرف»، ولو قال: «ورب مكان كرر الرمز قبلها» لكان
أظهر وأبين لغرضه ويوجد هذا في النظم قليلاً، ويكون الغرض منه التكرار وزيادة
البيان، وهو في ذلك على نوعين:

أحدهما: أن يكون الرمز لمفرد فيكرره بعينه: «حلا حلا»
والثاني: أن يكون الرمز لجماعة ثم يرمز لواحد من هذه الجماعة «سما العلا».
وكما يكرر الرمز لعارض فقد يكرر الواو الفاصلة أيضاً كقوله: «قاصد ولا ومع
جزمه» ولم ينبه على ذلك ولكنه واضح.



﴿ ٤٢ ﴾ التَّخْرِيرَاتِ الصُّغْرَى

٥٧- وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ فَزَاحِمٌ بِالذِّكَاءِ لِتَفْضُلَا

لم يبين في كلامه أن الأضداد هنا على ما يعلم بالعقل أنه ضده أم لا؛ لأن بعضه كذلك وبعضه اصطلاح هو عليه، وهذا سيظهر إن شاء الله في الآيات الآتية.



٥٨- كَمَدٌ وَإِثْبَاتٌ وَفَتْحٌ وَمُدْغَمٌ وَهَمْزٌ وَنَقْلٌ وَاخْتِلَاسٌ تَحْصَلَا

المد وضده القصر وهو معروف، وكلا اللفظين مستعمل «حاذرون المد»، «وفي لاثنين القصر».

- الإثبات ضده الحذف وكلاهما مستعمل «وثبت في الحاليين» «واحذف الواو دخللا»، وقد يستعمل الناظم ما في معنى اللفظين «والواو زد بعد مفسدين»، «وأسقط الأولى في اتفاقهما معاً»

- الفتح إن كان أراد به أنه ضد الإمالة فلم يستعمله الناظم إلا في قوله في سورة يوسف «والفتح عنه تفضلاً»، وفي باب الإمالة: «ولكن رءوس الآي قد قل فتحها» وما عدا ذلك فلا حاجة لذكره لأنه سيذكره فيما بعد أنه آخا بين الفتح والكسر فصارا ضدين بالاصطلاح.

- المدغم ضده المظهر وكلا اللفظين مستعمل «وأدغم باقيهم» «وأظهر لدئ واع نبيل».

- الهمز وضده ترك الهمز وكلاهما مستعمل «وفي الصابئين الهمز والصابئون» «وننسها من غير همز» وترك الهمز قد يكون بحذفه وهو لمالا صورة له في الرسم «الصابئين» وقد يكون بإبداله بالحرف الذي صور به الهمز «ويأجوج ومأجوج اهمز الكل ناصرا» «وورش لثلا والنسيء بيائه». ويجوز أن يذكر ضمن الحذف والإثبات ويستغني عن ذلك.

- النقل وضده إبقاء الهمزة على حالها والساكن على حاله «ونقل قران والقران

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٤٣

دواؤنا «وحققها في فصلت صحبة» فكلا اللفظين مستعمل.

- الاختلاس وضده إكمال الحركة، ودائماً يذكر الاختلاس أو معناه ولم يذكر ضده «وكم جليل عن الدوري مختلساً جلاً» واستعمال لفظ الاختلاس قليل وقد عبر عنه بالإخفاء كثيراً: «وإخفاء العين»، «وأخفى بنو حمد».



٥٩ - وَجَزَمَ وَتَذَكَّرَ وَغَيَّبَ وَخَفَّيَّ وَجَمَعَ وَتَنَوَّنَ وَتَحَرَّيَكَ أَعْمَلًا

الجزم عنده ضده الرفع وهذا مما اصطاح عليه الناظم، فإذا كانت القراءة دائرة بين الجزم والرفع وذكر قراءة الجزم ذكرها مطلقة فتكون القراءة الثانية بالرفع «وحرفا يرث بالجزم» وإن ذكر قراءة الرفع لم يطلق ذلك لأن الرفع عنده ضد النصب كما سيأتي بعد. «وتلقف ارفع اجزم» قال أبو شامة رحمه الله: «وكان الواجب أن يذكر الجزم مع الرفع والضم في قوله: «وحيث أقول الضم والرفع»».

- التذكير ضده التأنيث، وكلا اللفظين مستعمل «وذكر تسقي عاصم» «وأنت يكن عن درام».

- الخفة ضدها الثقل، وكلاهما مستعمل «وخف قدرنا دار» «وثقل غساقا معا».

- الجمع ضده الأفراد، وكلا اللفظين مستعمل «وجمع رسالاتي» «ووجد حق مسجد الله إلا ولا» ولكل واحد من الجمع والأفراد ضد آخر وهو التثنية، ولكن لم يجئ إلا ضميرها «ودع ميم خيرا منهما» «وحكم أصحاب قصر همزة جاءنا».

- التنوين ضده ترك التنوين، وكلاهما مستعمل «ونونوا عزيز رضا نص» «والعنكبوت لم ينون»، وقد يعبر عن التنوين نفياً وإثباتاً «شهاب بنون ثق» «معا سبأ افتح دون نون».

- التحريك وضده الإسكان، وكلاهما مستعمل «معا قد حرك» «وأرنا وأرني ساكنا الكسر».

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٤٤

فائدة:

قد استعمل الناظم ألفاظاً كثيرة ولم يذكرها في الأبيات منها:
- التقديم والتأخير، وقد استعمل اللفظين في نظمه: «هنا قاتلوا آخر» «وختامه
فتح وقدم مده».

- القطع والوصل، وكلاهما مستعمل «وشام قطع اشد» «وشدد وصل وامدد».
- الاستفهام والخبر، وكلاهما مستعمل «واستفهام إنا صفا ولا» «وأخبروا
بخلف إذا مت».

وغير ذلك مما يأتي في مكانه إن شاء الله تعالى.



٦٠ - وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ مَنْزِلًا

يعني سواء جرى ذكره نصاً صريحاً أو أخذ ضداً لما نص على إسكانه مطلقاً قال
أبو شامة في «إبراز المعاني»:

وإن أطلق التحريك نصاً ولازماً من الضد فهو الفتح حيث تنزلا
ولم يخرج الناظم عن الأصل الذي ذكره إلا قوله: «وفي الصعقة اقصر مسكن
العين» وكان حقه أن يقول «مسكن الكسر».



٦٥ - وَسَوْفَ أَسْمِي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحًا جَيِّدًا مُعَمًّا وَمُخَوَّلًا

من عادة الناظم أن لا يأتي في ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح ولم ينبه على
ذلك، ويكون التصريح باسم القارئ «ونقل ردا عن نافع» أو كنيته «وقطبه أبو عمرو»
أو نسبته «وكوفيهم تساءلون» أو ضميره «وما قبله التسكين لابن كثيرهم»، وتارة يذكر
الاسم قبل الكلمة القرآنية «نافع بالرفع واحدة جلا» وتارة يذكرها بعدها «ونقل ردا

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٤٥

عن نافع» والبيت مفتقر على أن ينبه فيه على أنه إذا صرح باسم القارئ لا يأتي معه برمز فلو أنه بين ذلك في مواضع تلك الألفاظ لكان أولى نحو أن يقول:

وسوف أسمى حيث يسمح نظمه به خاليًا من كل رمز ليقبلا

ثم تمم الناظم رحمه الله هذا البيت بألفاظ يصعب على الطالب المبتدئ فهمها مع أنه مستغن عنها والله أعلم.



باب الاستعاذة

٩٥ - إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جَهَارًا مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسْجَلًا

قول الناظم «مسجلا» يعني مطلقاً لجميع القراء في جميع القرآن ولا يختص ذلك بقارئ دون غيره ولا بسورة ولا بحزب ولا بآية دون باقي السور والأحزاب والآيات، وأن جميع أحوالها مع البسملة جائزة كما قال العلامة الميهي في «الفتح الرحمانى»: ووقف عليه ثم وصل كلاهما مع الوقف أو وصل لبسملة انجلا فذي أربع لا يقبل العقل غيرها أشار إليها قول بالله مسجلا وقال العلامة الإيباري في متن «خلاصة الفوائد في قراءة الأئمة السبعة الأماجد» مبيناً هذه الأوجه مع بيان حكم الاستعاذة:

وقف لهم عليه أو صل واستحب تعوذ وقال بعضهم يجب قال في «التحريرات المرضية»:

وتندب حكماً^(١) ثم لكل فلتقف أو اسكت وصل الانفال بالتوبة

وكل الأوجه جائزة إلا إذا ترتب على ذلك قبح في المعنى كقوله: ﴿إِلَيْهِ يُرْجَعُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٤٧] فلا يصح الوصل بل لابد من الوقف على الاستعاذة قال:

وأوجهها جازت جميعاً تلاوة عدا وصلها إن يجلب القبح فاحظلا

والذي اتفق عليه القراء قديماً وحديثاً أنها قبل القراءة إلا ما شذ عن بعضهم أن موضعها بعد الفراغ من القراءة، ونقل عن حمزة هذا ولم يصح.



(١) تندب لأنها ليست من القرآن، وورد في الحديث عن رسول الله ﷺ: «يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر واقراءوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]» ولم يستعذ النبي ﷺ.

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٤٧

٩٦ - عَلَى مَا آتَى فِي النَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهًا فَلَسْتَ مُجْهَلًا

ذكر الداني في «التيسير» أن المستعمل عند الحذاق من أهل الأداء في لفظها هو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» دون غيره لموافقة الكتاب والسنة، ثم قال: «وبذلك قرأت وبه آخذ» قال المحقق في «النشر»: «إن دعوى الإجماع على هذا اللفظ دون غيره مشككة، والظاهر أنه المختار فقد ورد هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص»، ثم قال: «ولا ينبغي أن يعدل عما ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن مُتَّبِعُونَ لا مُبْتَدِعُونَ». قال الجعبري في شرح هذا البيت: «هذه الزيادة وإن أطلقها فهي مقيدة بالرواية». وينبغي أن يعلم أن مع ثبوت الزيادة على ذلك الصيغة فالأولى الاقتصار على لفظها الوارد في سورة النحل إذ بها قرأ الداني ورجَّحها فهو الوجه المقدم في الأداء.



٩٩ - وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلُ أَبَاهُ وَعَاتِنَا وَكَمْ مِنْ فِتْنٍ كَالْمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلَا

ذكر الداني في «التيسير» أن المسيبي روى عن نافع أنه كان يخفيها في جميع القرآن، وروى عن خلف عن حمزة أنه كان يجهر بها في أول أم القرآن خاصة ويخفيها بعد ذلك في سائر القرآن، وروى عن خلاد عن حمزة أنه كان يجيز الجهر والإخفاء جميعاً، وقال الداني في «جامع البيان» بعد أن نقل نصوصاً عدة عن روى عنه إخفاء التعوذ والجهر به: «وعلى ما ذكرناه من الجهر بالتعوذ قبل القراءة جرى العمل عند أهل الأداء في مذهب جميع القراء إتباعاً للنص واقتداء بالسنة، وبالله التوفيق».

هذا، وقد اختلف شراح الشاطبية في وجود رمز في البيت المذكور أم لا، والظاهر مما سبق وجود رمز للإشارة إلى النصوص السابقة عن روى عنه إخفاء التعوذ مع بيان أن العمل على الجهر به للجميع وهو ما يعطيه قول الشاطبي: «أباه وعاتنا» والله أعلم.

أما ظاهر لفظ «فصل» يحتمل وجهين:

أ- أنه فصل من فصول القراءة وباب من أبوابها كرهه مشايخنا وحفاظنا: أي ردوه ولم يأخذوه به.

ب- أن يكون أشار بقوله «فصل» على بيان حكمة التعوذ وهو الفصل بين ما هو من القرآن وغيره.

وخلاصة القول:

أنه إذا كان هناك رموز في البيت أو لم يكن هناك رموز فالجهر مطلوب في الاستعاذة قال الفاسي في «شرح الشاطبية»: «ولم يذكر في القصيد هنا التفصيل لحمزة، لضعفه في الرواية وعدم الاعتماد عليه، وإنما ذكر عنه الإخفاء من غير تفصيل، وهو الذي نقله الأئمة. ونبه على أن من ترجع قراءته إليهم أبوه ولم يأخذوا به». أهـ.

وقال القاضي في «الوافي»: «والصحيح أنه لا رمز في البيت»

تتمت:

لا تخفى ميم الرجيم في باء بسم للسوسي عملاً بمفهوم قوله:
وتسكن عنه الميم من قبل بائها على إثر تحريك.....

وذكر في «إتحاف البرية» أحوال الإسرار بالاستعاذة والجهر بها، فقال:
إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعد وبالجهر عند الكل في الكل مسجلا
بشرط استماع وابتداء دراسة ولا مخفيا أو في الصلاة ففصلا
والله أعلم.



باب البسملة

١٠٠ - وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَلَةٍ رِجَالٌ نَمَوْهَا دَرِيَّةً وَتَحْمُلًا

البسملة تقع في قراءة القرآن في ثلاثة مواضع:

١- ابتداء السور.

٢- أجزاء السور.

٣- بين السورتين.

وابتداً الناظم ببيان ما بين السورتين لأن الاختلاف فيه أكثر والحاجة إلى معرفته أمس.

ويفهم من قوله: «وبسمل» أن الباقي لا ييسملون؛ لأن هذا من قبيل الحذف والإثبات، ولكنه ذكر أنهم كلهم لهم الإتيان بها عند الابتداء بكل سورة في قوله: «ولا بد منها في ابتدائك سورة». فابن كثير وعاصم والكسائي وقالون يعتقدونها آية من كل سورة، ووافقهم حمزة في سورة الفاتحة فقط، والباقي لم يعتقدونها آية، فمن يعتقدها آية لزمه الإتيان بها ولم يسعه تركها، ومن لم يعتقدها آية فيأتي بها استحباباً للتميم والبركة.

والتحقيق في الأمرين^(١) أن القرآن أنزل على سبعة أحرف: فنزل في بعضها البسملة ولم ينزل في البعض الآخر، فمن قرأ بها فقد تواترت عنه لنزولها في حرفه، ومن لم يقرأ بها كقراءة «تحتها... من تحتها»^(٢) فثبت بذلك تواترها وانتفى الإشكال في إثباتها ونفيها. ولو قال المصنف:

وقالون بين السورتين وعاصم مع ابن كثير والكسائي بسملًا

لوفى بالتسمية.

(١) شرح الشاطبية للإمام السيوطي.

(٢) [التوبة: ١٠٠].

﴿ ٥٠ ﴾ التَّخْرِيرَاتِ الصُّغْرَى

١٠١- وَوَصَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً وَصِلْ وَاسْكُنْ كُلَّ جَلَايَاهُ حَصَلًا

أي من الفصاحة الوصل بين السورتين كما يفعل حمزة لأن القراءات عنده كسورة واحدة ولو قال بدل «فصاحة» «حمزة» لوفى بالتسمية، وقد نقل أبو علي الأهوازي عن حمزة أنه قال: «إنما فعلت ذلك ليعرف القارئ كيفية إعراب أواخر السور» أي ووصلك بين السورتين بعد إسقاط البسملة يستلزم فصاحة.

تنبيه:

من الغريب أنه لا يذكر الشراح أنه لا وقف لحمزة على آخر السورة مع عدم البسملة أيضًا على أنه رأس آية والوقوف عليه سنة متبعة.

قال السيوطي في «شرح الشاطبية» في قوله: «كل جلا ياه حصلا»: «ولو قال بدل كلمات الرمز «ورش وشام وذو العلا» لوفى بالتسمية.



١٠٢- وَلَا نَصَّ كَلَا حُبَّ وَجْهِ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَاضِحُ الطَّلَا

قال العلامة ابن القاصح^(١): «اختلف الشراح هل هذا البيت رمز أم لا؟ فأكثرهم على أن الكاف والحاء من «كلا حب» رمز وكذا الجيم من «جيده» انتهى.

وقيل: لا رمز في هذا البيت لأحد وفيها خلاف عنهم أي في البسملة خلاف عن أبي عمرو وابن عامر وورش، وعلى هذا التفسير البسملة للثلاثة من زيادات القصيد فيكون لهم البسملة والسكت والوصل لذلك قال الجمزوي في «كنز المعاني»:

وفيها خلاف جيده واضح الطلا وذا الخلف للشامي مع ولد العلا

وقال في «إتحاف البرية»:

وفيها خلاف جيده واضح الطلا وذو الخلف للبصري وشام تنقلا

(١) «سراج القاري» لابن القاصح.

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٥١

قال القاضي في «الوافي»: «وعلى ما تقرر لا يكون في البيت رمز لأحد وهذا ما عليه المحققون».

قال الشيخ علي توفيق النحاس في كتابه «الأوجه الراجحة في الأداء»: «ومما سبق فإنه يؤخذ بالسكت لكل من روش والسوسي ويعقوب، ويؤخذ بالوصل لدوري أبي عمرو مثل حمزة، ويؤخذ بالبسملة لابن عامر من الروايتين وهذا هو الذي يؤخذ من قراءة الداني بسنده عن ورش وأبي عمرو وابن عامر». وعلى الجمع بينه وبين ما قبله أنه لا يمتنع ما عدا ما ذكر ولكن ما ذكر مقدم ورجح في الأداء. والله أعلم.



١٠٣ - وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفَسٍ وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزَّهْرِ بِسْمَلَا

الأربع الزهر في ما بين المدثر والقيامة - الفجر والبلد - الانفطار والمطففين - العصر والهمزة قال عنهم المتولي:

..... وهي أربع ويل وويل ولا ولا

قال الإياري:

..... واختير للساكت في ويل ولا

بسملة والسكت عمن وصلا

والصحيح فيها عدم التفرقة بينهما وبين ما بين السورتين في سائر القرآن.

قال الضباع^(١): «والأكثر على عدم التفرقة بين الأربع وغيرها، بل قال أكثر المحققين إنه الصحيح المختار...» إلى أن قال: «والذي عليه عملنا الآن الأخذ بعدم التفرقة ولا مانع بالوجهين الآخرين».

قال الصفاقسي^(٢) ما خلاصته: إن التفريق استحسان من بعض أهل الأداء

(١) «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد».

(٢) «غيث النفع في القراءات السبع».

﴿ ٥٢ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغَى

كالمهدوي وأبي محمد مكي وغيرهما. والصحيح المختار وهو مذهب الأكثرين كفارس بن أحمد وابن سفيان وغيرهم عدم الفرق بين هذه الأربع وما ذكره الأولون من البشاعة غير مسلم وقد وقع في القرآن كثير من هذا كقوله: ﴿الْقِيَوْمُ لَا تَأْخُذُهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٢٥٥] ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾ [البقرة: ٢٥٥-٢٥٦] ﴿الْحَسَنِينَ﴾ [٤٤] ﴿وَلَّيْلُ يَوْمٍ﴾ [المرسلات: ٤٤-٤٥] وليس في ذلك بشاعة.

ثم قال رحمه الله: «ويكفينا في ضعف هذه التفرقة أنها استحسان وليست بمنصوصة عن أحد من أئمة القراءات ولا روايتهم، والحال أن هذه التفرقة ضعيفة نقلاً ونظراً، والذي استقر عليه أمرنا في الإقراء الأخذ بعدم التفرقة والله أعلم».

قال الشيخ عبد الرازق علي موسى^(١): «إن التفريق بين الزهر وغيرها هو من الخلاف الاختياري ولم يرد فيه نص كما قال الشاطبي «لهم دون نص» والله أعلم».

قال في «التحريرات المرضية»:

وما قيل عند الزهر ليس معدلاً

قال العلامة النويري^(٢): «وفيما عدل إليه القراء نظر لأنهم فروا من قبيح إلى أقبح».

قال العلامة الخليجي^(٣): «المحققون على أن كل قارئ على أصله ولا بشاعة».

قال الشيخ النحاس^(٤): «فالأولى والراجح في الأداء عدم التفرقة بين هذه السور وبين غيرها وهو اختيار الداني».



(١) تحقيق «الفتح الرحمانى» للجمزوري.

(٢) «شرح الطيبة».

(٣) «حل المشكلات».

(٤) «الأوجه الراجعة في الأداء».

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى

١٠٦ - وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرَ مَنْ تَلَا

قال بعض العلماء: ولا خلاف بين القراء في أن البسملة أول فاتحة الكتاب سواء وصلها القارئ بسورة أخرى قبلها أو ابتداء بها، ولم يذكر ذلك في القصيدة اعتماداً على أن الفاتحة في غالب الأحوال لا يكون القارئ لها إلا مبتدئاً.

ولا خلاف بينهم في جواز البسملة في الابتداء بأوسط السور وإنما اختلفوا في المختار، فاخترها جمهور العراقيين واختار تركها بعض المغاربة وفصل بعضهم فيأتي بها لمن له البسملة بين السورتين كقالون وبتركها لمن لم يشمل كحمزة، والمراد بالأواسط هنا ما كان بعد أول السورة ولو بكلمة.

قال السخاوي^(١): «كان شيخنا رحمه الله يأمر بالتسمية في النساء إذا استعاذ القارئ وابتدأ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [النساء: ٨٧] وفي (حم) فصلت إذا قرأ بعد الاستعاذة ﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧].»

قال الشيخ النحاس^(٢): «يجوز الابتداء بأواسط السور مطلقاً سوى (براءة) بالبسملة وعدمها. ونقل المحقق في «النشر» قول الداني في «جامعه» وبغير تسمية ابتدأت الأجزاء على شيوخه الذين قرأت عليهم في مذهب الكل وهو الذي اختار ولا أمنع التسمية. لذا نختار عدم البسملة وسط السورة عند البدء بالأجزاء لأنها قراءة الداني على شيوخه الذين نقل عنهم طرقهم. وهو إن خير في التيسير إلا أن تصريحه في «جامع البيان» بالقراءة على شيوخه بغير تسمية في أجزاء السور يدل على أنه المقدم في الأداء من طرقه عن القراء السبعة.

تتم:

اختار الشاطبي وقبلة الداني البسملة في أوائل السور لكل القراء فقال الشاطبي: «ولا بد منها في ابتدائك سورة»

(١) «فتح الوصيد إلى شرح القصيدة».

(٢) «الأوجه الراجعة في الأداء».



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٥٤

وقال الداني رحمه الله:

وكل هذا واسع مروي ونقله مصحح قوي
فاقرأ بـكله على ما قد أتى في النقل من أسلافنا أولي النهى
والفصل بالتسمية المختار إذ كثرت في ذلك الأخبار
والله أعلم.



سورة أم القرآن

آياتها سبع باتفاق وإنما اختلفوا في عد البسملة آية منها فمن عدّها وهو الكوفي والمكي عنده ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] إلى آخرها آية واحدة، ومن لم يعدّها وهو المدني والشامي والبصري فالسابعة ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] إلى آخرها.

وسميت بأم القرآن لأن سور القرآن تتبعها كما يتبع الجيش أمه وهي الراية، وكان ترتيب الأبواب يقتضي أن يبدأ بأول موضع وقع فيه الخلاف وهو الإدغام الكبير في ﴿الرَّجِيمِ﴾ (٢) مَلِكٍ [الفاتحة: ٣-٤] ويذكر فرشها في أول باب فرش الحروف ولكنه بدأ بها تبركاً بها وترك باب الإدغام الكبير بعدها لطوله وكثرة تشعبه، فأفرد له باباً يبحث في جميع مسائله وأطرافه.

١٠٨ - وَمَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ رَأَوِيهِ نَاصِرٌ وَعَنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطُ لِقُنْبُلًا

هذا من جملة المواضع التي استغنى فيها باللفظ عن القيد، ولو ذكر ما فيه لفظاً - أي ذكر لفظ المد - لكان أولى، وقرأ الباقون بالقصر، وكان القيد ممكناً له لو قال: «ومالك ممدوداً نصيراً رواته» والقراءتان صحيحتان ثابتتان، وكلا اللفظين من (مالك - ملك) صفة لله تعالى. وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين، وهذا ليس بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بهما فهما صفتان لله تعالى يتبين وجه الكمال له فيهما فقط ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك.

وقد قال في «فتح المقفلات»: «وقد اصطلحوا على حذف ألف فاعل في الأعلام نحو صالح ومالك وخالد»، قال ابن قتيبة: «ما كان من الأسماء أي الأعلام المنقولة من الصفات على فاعل وكثر استعماله نحو صالح وخالد فحذف ألفه أحسن من إثباتها....»

«وعند سِرط والسراط» استغنى هنا أيضاً باللفظ عن القيد، واتفقوا على كتابة

﴿ ٥٦ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

الصراط بالصاد معرّفًا ومنكرًا بأي إعراب كانت للدلالة على البدل لأن السين هو الأصل؛ لأنه من الاستراط وهو الابتلاع، ومما يدل على أن السين هي الأصل استعمالهم الصاد فيه إذ لو كانت الصاد هي الأصل لم ترد إلى السين؛ لأنهم لا يردون الأقوى إلى الأضعف بل يردون الأضعف إلى الأقوى، فمن قرأ بالسين جاء به على الأصل إلا أنه خالف الرسم، ومن قرأ بالصاد قصد المجانسة والخفة، ومن أشم الصاد زايًا مزج بها حرفًا يجانس الطاء في الجهر حرصًا على المناسبة فيه، والصاد لغة أهل الحجاز وعليها أكثر العرب وبها رسم المصحف.



١١٠ - عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ وَلَدَيْهِمْوُ جَمِيعًا بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا

الأولى أن يذكر الناظم هذه الكلمات بالكسر حتى يتبين لنا قراءة الباقيين؛ لأن الكسر ليس ضدا للضم فلا تتبين قراءتهم من قوله «بضم الهاء» ولو قال: «بضم الكسر» لكان ذلك أوضح وأبين.

سؤال: لم خص حمزة هذه الكلمات بالضم من أن قاعدته كسر الهاء المجاورة للياء نحو «فيهم وأبيهم»؟

والجواب: أنه فعل ذلك التفاتًا إلى الألف التي هي أصل ياءاتهن وحسن ذلك وقوي لاتباع الضم المقدر في ميماتهم ولم تضم فيها كان من ذلك للمفرد والمثنى والمؤنث إذ لا ضم في شيء مقدرًا، وراعى الباقيون اللفظ فكسروا جريا على عادتهم في كسر ما جاور الياء الساكنة.



١١١ - وَصِلْ ضَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَكٍ دِرَاكًا وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًا

١١٢ - وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلَّهَا لَوْرُشِهِمْ وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدَ لِسْتَكْمَلًا

الحجة لمن ضم الميم ووصلها بواو: أنه الأصل بدليل أنها كذلك قبل الضمير

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٥٧

«أعطيتموه»، والحجة لمن وصلها بواو قبل همزة القطع وهو ورش: أن مذهب النقل في حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فلو أبقى الميم ساكنة لتحركت بسائر الحركات فرأى تحريكها بحركة أصلية أولى.

والحجة لمن أسكنها: إرادة الخفة لكثرة ورودها في الكلام.

والحجة لقالون في التحجير: جمع اللغتين.

والراجع والمقدم في الأداء لقالون هو الصلة^(١).



١١٣ - وَمِنْ دُونِ وَصَلٍ وَضَمِّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلِّ وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلَا

١١٤ - مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا

حاصل ما ذكر في الآيات: أن الميم الواقعة قبل الساكن قسمان:

١ - قسم لا خلاف في ضمه «عليكم الصيام»، فإن كان مذهبه إسكان الميم قبل المحرك تعذر له ذلك هنا لتعذر الجمع بين الساكنين فراجع الحركة الأصلية وهي الضمة، ومن كان مذهبه ضمها قبل المحرك على الأصل ضمها قبل الساكن لذلك السبب وهذا النوع هو الذي لم يقع فيه قبل الميم هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة.

٢ - قسم فيه خلاف: هو ما وقع فيه قبل الميم كسرة أو ياء ساكنة «بهم الأسباب - عليهم القتال».

فأبو عمرو له فيه كسر الميم وحجته أنه اضطر إلى تحريك الميم لالتقاء الساكنين فحركها بالكسر على أصل القاعدة، وكان ذلك أولى بها لكسرة الهاء قبلها فاتبع الكسر للكسر، ويحتمل أن يكون كسر الميم على لغة من يقول «عليهمي» لكسر الهاء قبلها ويبدل من الواو الياء وهي قراءة الحسن.

(١) «الأوجه الراجعة في الأداء» للنحاس.



التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٥٨

وقرأ حمزة والكسائي بضم الهاء والميم:

وحجتها: لما اضطرأ إلى تحريك الميم لالتقاء الساكنين ردها إلى الضمة التي هي أصلها، وكان ذلك أولى بها من ردها إلى حركة ليست بأصل لها ثم اتبع حركة الهاء حركة الميم.

وردها أيضاً إلى أصلها، وفي الوقف لم يبق اتباع فعادوا إلى كسر الهاء ما عدا ما نص عليه لحمزة.

وحجة الباقيين في ضم الميم كحجة حمزة والكسائي، وفي كسر الهاء بقاؤها على ما كانت عليه لمجاورة الكسرة أو الياء، ولم يعبأ بالخروج من كسرة الهاء إلى ضمة الميم؛ لأن ضمها عارض وصلاً فقط.

ولم ينبه الناظم على سكون الميم وقفاً للجميع لوضوحه. والله أعلم



باب الإدغام الكبير

١١٦ - وَدُونِكَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو وَالْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفُّلاً

قال أبو عمرو بن العلاء رحمه الله: «الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره، والغرض منه طلب التخفيف؛ لأن اللسان إذ ينطق بالحرف فعاد إلى مثله رجع حيث فارق وهذا ثقیل على الناطق والسامع، وسبب الإدغام: التماثل والتقارب والتجانس، وشرطه: التقاء المدغم بالمدغم فيه خطأ «إنه هو» وخرج نحو «أنا نذير»، وجمهور الأنام حيث تجتمع الحروف وتكثر وتزدحم وتتقارب، وذلك في حروف الفم وكل ما قرب الحرف منها كان الإدغام فيه أحسن مما بعده، ولهذا ضعف الإدغام في حروف الشفة والحلق لما تعذر من مجمع الحروف.

والحروف المتقاربة المذكورة في باب الإدغام هذا تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ - قسم أدغم في غيره وأدغم غيره فيه وذلك أحد عشر حرفاً يجمعها أوائل هذا البيت:

قد كل جسم لو شفووا ضره ريع ثقيلا ذوايسل ترى

٢ - قسم أدغم في غيره ولم يدغم غيره فيه وهو أربعة أحرف يجمعها قولك: «حب ند».

٣ - قسم لم يدغم في غيره وأدغم غيره فيه وهو ستة أحرف: «ز ص ط ظ غ م». والحروف التي لا مدخل لها في الإدغام في هذا الباب على مذهب القراء غالباً قولك: «أخف عاويه».

والإدغام الكبير خص بالسوسي فقط دون الدوري قال في «إتحاف البرية»: «والإدغام بالسوسي خص».

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٦٠

قال في «التحريرات المرضية»:

والإدغام للبصري يرويه صالح ونخلقكمو أكمل وعن غيره كلا

قال الإبياري:

إن مثل أو قبل وجنس رسما خطا محركا فللسوسي أدغما

قال في «تقريب الشاطبية»:

ودونك الادغام الكبير وخصه بسوسٍ على ما الشاطبي به تلا

قال الإبياري في «المختصر»:

وإن حرك الحرفان أدغم لصالح إن التقيا رسما وأظهر لدورنا

قال في «الأوجه الراجعة في الأداء»:

١- يفهم من إطلاق الداني في التيسير للإدغام الكبير في مذهب أبي عمرو أنه من الروائين. والصحيح أنه من رواية السوسي فقط من طريق التيسير؛ لأنه ذكر في إسناد قراءة أبي عمرو أنه قرأ بالإدغام في رواية السوسي فقط، وقد أطلق الشاطبي في قصيدته الإدغام عن أبي عمرو ولم يصرح بخلافه. غير أنه صرح في باب الهمز المفرد بتخصيصه إبدال الهمز للسوسي، والقاعدة أن الإدغام يكون مع الإبدال، والإظهار يكون مع التحقيق وبذلك يؤخذ للسوسي بإبدال الهمز مع الإدغام الكبير، ويؤخذ للدوري بالتحقيق مع الإظهار وهما الوجهان اللذان في الشاطبية.

٢- المفهوم من التيسير ثلاثة أوجه: الإبدال مع الإدغام من قوله: «إذا قرأ بالإدغام لا يهمز» والإظهار مع الهمز من ضده (أي: إذا لم يدغم همز) والإبدال مع الإظهار من قوله: (إذا أدرج القراءة - أي ولم يدغم لا يهمز) فتحرر لأبي عمرو من التيسير ثلاثة أوجه:

أ- الإدغام الكبير مع إبدال الهمز للسوسي.

ب- الإظهار مع إبدال الهمز للسوسي أيضًا.

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٦١

جـ- الإظهار مع تحقيق الهمز للدوري.

وقد أهمل الشاطبي الوجه الثاني - وهو الإظهار مع إبدال الهمز للسوسي. فنقص وجهًا عن التيسير، والأولى أن يؤخذ لأبي عمرو بالأوجه الثلاثة المذكورة، إذ صرح الداني في التيسير أنه قرأ على فارس بن أحمد في رواية السوسي بإظهار الأول من المثلين والمتقاربين وإدغامه. وصرح في كتاب «المفردات» بتخصيص السوسي بوجه الإظهار مع الإبدال، ولم يذكر وجه الإدغام مع الإبدال عنه رغم شهرته، وقال: «إنما لم نذكره هنا؛ لأن الطالبين لمذهبه قلما يقرءون به لصعوبته وتشابهه فلا يضبطه إلا من تفرس في القراءة وتعمق في العربية».

قال الإمام المتولي في كتابه «عزو الطرق»:

ونص في التيسير أن ابن العلا أدغم بالخلاف حيث أبدل^(١)



١١٧- **فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا**

سؤال: (مناسككم) اسمان (سلككم) فعل واسم فكيف جعل كل واحد منهما كلمة واحدة؟

الجواب: للجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر، كما وقع الإجماع على إظهار ﴿وَمَنْ

يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣] وإدغام ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤].



١٢٠- **إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ الْمُكْتَسِي تَنْوِينُهُ أَوْ مُثَقَّلًا**

فأما تاء المخبر والمخاطب فسبب إظهارهما كونهما على صرف واحد فالإدغام مجحف به، ولأن قبله ساكن ففي إدغامه جمع بين الساكنين، ولأنها كناية عن الفاعل

(١) «الأوجه الراجعة في الأداء».

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٦٢

أو شبهه والإدغام تقريب من الحذف والفاعل لا يحذف «كنت تراباً - وما كنت تتلو» وألحق بذلك التاء من «أنت تكره» وشبهه ليكون الباب واحداً.

وأما المنون فلأن التنوين قد فصل بين المثليين وهو في حكم حرف فاعته فاصلاً وهو حرف صحيح معتد به في وزن الشعر ونقل الحركة إليه من الهمزة ويكسر لالتقاء الساكنين وهو جمال وحلية وضعت للتميم والتمكين.

أما المشدد: فلأنه بحرفين وإدغام حرف في حرفين ممتنع ولو أدغم لانفك الإدغام الذي فيه وانعدم أحد الحرفين وهذه من الموانع المتفق عليها^(١).

(١) قال الخليلي في «حل المشكلات»:

«وموانعه نوعان متفق عليهما ومختلف فيهما: فالموانع المتفق عليها أربعة، وهي تنوين الأول وتشديده، وكونه تاء ضمير غير مكسورة، والإخفاء قبله نحو «غفور رحيم - شديد تحبهم - مس سقر - الحق كمن - كنت تراباً - خلقت طينا - فلا يحزنك كفره»، واختص بعض المتقاربين بالإسكان نحو «خلقكم - ولا يحزنك قولهم».

والموانع المختلف فيها خمسة هي:

أ- حذف الحرف الفاصل بالجزم أو ما ينوب عنه نحو: «يبتغ غير - يخل لكم - ولتأت طائفة - وآت ذا القربى» والمشهور في المتقاربين الاعتداد بهذا المانع.

ب- توالي الإلغال نحو: «ال - والائي يئسن».

ج- صيرورة المدغم حرف مد بإسكانه «كهو ومن»

د- كسر تاء الضمير في «جئت شيئاً».

هـ- خفة الفتحة مع عدم التكرار في «الزكاة ثم - والتوراة ثم». وهذه هي موانع الإدغام الكبير.

ومتى ارتفع المانع المعتد به ووجد السبب والشرط جاز الإدغام بحسب الرواية.

وأما ما يدغم وما لا يدغم من الحروف الهجائية فهو خمسة أقسام:

أ- لا يدغم ولا يدغم فيه وهو ثلاثة أحرف: (الهمزة - الألف - الخاء المعجمة).

ب- لا يدغم ويدغم فيه وهو أربعة أحرف: (الطاء - الظاء - الصاد المهملة - الزاي).

ج- يدغم في مثله فقط وهو أربعة أحرف: (العين - الغين - الفاء - الهاء - الواو - الياء)

د- يدغم في جنسه ومقاربه وهو خمسة أحرف: (الجيم - الدال - الذال - السين - الضاد)

هـ- يدغم في مثله وجنسه ومقاربه وهو أحد عشر حرفاً: (الياء - التاء - الثاء - الحاء - الراء - السين -

- القاف - الكاف - اللام - الميم - النون).

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٦٣

١٢٢ - وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ إِذِ النُّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّلَا

علته سكون النون وإخفاؤها قبل الكاف والإخفاء بين الإظهار والإدغام فلو أدغم لاجتمع إعلالان.



١٣١ - وَقَبْلَ يَيْسَنَ الْيَاءُ فِي اللَّاءِ عَارِضٌ سُكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهَرُ مُسْهَلًا

روي عن أبي عمرو بياء ساكنة بعد الألف وأصله (اللائي) بياء ساكنة بعد الهمزة فحذفت الياء تخفيفاً لتطرفها وانكسار ما قبلها كما حذفت في (الغاز - الرام) ثم أبدل من الهمزة ياء مكسورة على غير قياس لأن القياس تسهيلها ثم اسكنت الياء استثقلاً للحركة عليها وجاز الجمع بين الساكنين للمد.

قال أبو عمرو بن العلاء: «وهي لغة قريش».

قال ابن الجزري:

«ونص له على إظهاره وجهًا وحدًا على مذهبه في إبدالها ياء ساكنة وتبعه على ذلك أبو القاسم الشاطبي... وقياس على ذلك إظهارها للبيز أيضًا وتعقب ذلك عليهم أبو جعفر بن الباذش ومن تبعه من الأندلسيين ولم يجعلوه من هذا الباب بل جعلوه من باب الإدغام الصغير وأوجبوا إدغامه في مذهب من صوب الياء مبدلة وصوبه أبو شامة فقال: «الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي أو إثبات فإن الياء الساكنة وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وما أول المثليين فيه مسكن فلا بد من إدغامه ممتثلاً

قال: «وعند ذلك يجب إدغامه لسكون الأول وقبله حرف مد فالتقاء الساكنين

على أحدهما. انتهى».

﴿ ٦٤ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

قلت: وكل من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر مأخوذ به ^(١).

قال ابن القاصح: «وكذا «اللائي يئسن» وما نقل عنه فيه وجهان قرأنا له بهما» ^(٢).
قال في «إتحاف البرية»:

.....وأظهــــرن مع السكت أو أدغم ليا اللاء تأصلا
لأحمد والبصري.....

قال الشيخ عبد الرازق علي موسى:

«والخلاصة في كلمة ﴿وَأَلْتَمَى يئسن﴾ [الطلاق: ٤] أنها تقرأ بالوجهين الإظهار والإدغام من طريق الشاطبية لكل من البزي وأبي عمرو البصري» ^(٣).

قال الضباع: «العمل الآن على الأخذ بها للبزي وأبي عمرو البصري» ^(٤).
قال المتولي:

للبصري والبزي أدغمن في اللائي يئسن وعنهما خلاف جائئ

ولكن الشيخ النحاس رجح في الأداء تسهيل الهمزة وصلاً للسوسي وإبدالها ياء ساكنة للدوري والبزي وعلى وجه إظهار الياء الساكنة وصلاً لا بد من سكتة لطيفة عليها وهو الراجح في الأداء» ^(٥).

قال في «التحريرات المرضية»:

وقبل يئسن اسكت أو ادغم كلاهما على وجه إبدال لمن كان مبدلاً



(١) «النشر» (ج ١، ص: ٢٢٣).

(٢) «سرج القاري» لابن القاصح.

(٣) «تحقيق الفتحة الرحمانى» لعبد الرازق علي إبراهيم موسى.

(٤) «إرشاد المريد» للضباع.

(٥) «الأوجه الراجعة في الأداء» للنحاس.

باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين

وهذا الباب مقصور على إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج ويحتاج فيه مع تسكينه إلى قلبه إلى لفظ الحرف المدغم فيه فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما مشدداً ولا تبقي للأول أثراً إلا أن يكون حرف إطباق أو ذا غنة فتبقي أثر الإطباق والغنة، والمتقاربان كالمثلين تقريباً فساغ الإدغام فيهما وليس ذلك في كل متقاربين لأنه قد تعرض موانع من الإدغام ومقتضيات الإدغام أبعد منها وهذا ذكره الناظم.

١٣٤ - كِيرَزُقْكُمْ وَاثْقَكُمُو وَخَلَقْكُمْ وَمِثَاقَكُمْ أَظْهَرُ وَنَزُّقُكَ أَنْجَلَا

لم يذكر الناظم ﴿نَخْلَقُكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠] لجواز الوجهين فيها لغير السوسي ففيها إدغام كامل وهو ذهاب الحرف والصفة وهو الأولى والمختار عند الجمهور وهو المقدم في الأداء، وفيها إدغام ناقص وهو ذهاب الحرف وبقاء الصفة.
قال الجمزوي رحمه الله:

كيرزقكم واثقكموا وخلقتكون ونخلقكم والخلف فيها لهم علا
فبعض أبان القاف غير مقلقل وبعض بلفظ الكاف خالصة تلا
وقال في «التحريرات المرضية»:

ونخلقكموا أكمل وعن غيره كلا



١٣٥ - وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَقَنَّ قُلْ أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أَنْثَلَا

وُجد في هذه الكلمة أحد الشرطين اللذين اشترطهما الناظم وهو تحريك ما قبل القاف وفقد الشرط الثاني وهو الميم ولكن قام مقامها ما هو أثقل منها وهو النون لأنهما متحركة ومشددة ودالة على التأنيث والميم ساكنة خفيفة دالة على التذكير

﴿ ٦٦ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

فهذا وجه الأحقية بذلك.

قال أبو شامة: «فإن أردت نظم المرجحات الثلاثة فقل:

وطلقكن أدغم أحق فنونه محركة جمع المؤنث ثقلاً^(١)

قال في «غيث النفع»: ﴿طَلَقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] إدغام على أحد الوجهين وهو مختار الداني لأنه اجتمع فيه ثقلان ثقل الجمع وثقل التشديد فوجب أن يخفف بالإدغام، والطريق الثاني وهو الإظهار وهو رواية عامة العراقيين عن السوسي لأن الإدغام يؤدي إلى ثلاث مشددات اللام والكاف والنون وبالوجهين قرأ الداني.

قال في «النشر»: «وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من القراء بالأمصار والله أعلم».

ورجح الشيخ النحاس الإدغام للسوسي وهو الأولى في الأداء^(٢).



١٣٨ - إِذَا لَمْ يَتَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا وَلَا مُتَثَقِّلًا

لم يذكر الناظم تمثيلاً لما استثنى من المتقاريين كما ذكر في المثليين وكان ذكر المتقاريين أولى لعسر أمثلته وقد نظم أبو شامة بيتاً لذلك فقال فيه:

نذير لكم مثل به كنت ثاوباً ولم يؤت قبل السين هم بها انجلاً

وامتنع المجزوم لأن المجزوم وشبهه من المعتل لأنه قد اعتل بالحذف فلم يعل ثانياً بالإدغام.



١٣٩ - فَرُحِزَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهُوَ فِي الْقَافِ أُدْخِلَا

شرع الناظم في الحاء وهي المذكورة في «حسن» ولم يشرع في الشين على ترتيب

(١) «إبراز المعاني» لأبي شامة.

(٢) «الأوجه الراجعة في الأداء» للنحاس.

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٦٧

البيت لأن العادة عند تعداد الحروف الإتيان بها على ترتيب المخارج لما يقتضيه حسن الترتيب وكان قد تعذر عليه ذلك في النظم لضيقه فلما خرج إلى حال السعة استعمل الترتيب فشرع بالحاء ثم القاف إلى أن انتهى بالياء.

قال النحاة: وما روي عن أبي عمرو من إدغام «زحزح عن النار» فوجهه أنه راعى التقارب والقياس والإظهار. قال الفاسي: «والذي قالوه النحاة رأي وما قرأ به أبو عمرو نقل فهو الأولى والعلة في تخصيص هذا الموضع اتباع الأثر».

وعلة القاف والكاف في إدغامهما التقارب والاشتراك في بعض الصفات، وذكر النحاة أن إدغام القاف في الكاف أحسن من عكسه.



١٤١ - وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْجِيمُ مُدْغَمٌ وَمِنْ قَبْلُ أَخْرَجَ شَطْأَهُ قَدْ تَثَقَّلَا

العلة في إدغام الجيم في التاء التقارب في المخرج ومشتركان في بعض الصفات «الشدة والانفتاح والاستفال» فحسن الإدغام، والعلة في إدغامها في الشين التقارب في المخرج ومشتركان في بعض الصفات فحسن الإدغام أيضاً.



١٤٣ - وَفِي زُوجَتِ سَيْنِ النَّفُوسِ وَمُدْغَمٌ لَهُ الرَّأْسُ شَيْبًا بِاخْتِلَافٍ تَوَصَّلَا

ذكر الناظم الخلاف في ﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مریم: ٤] بين الإظهار والإدغام والإدغام هو المعمول به، قال في «الأوجه الراجعة»: «الإدغام هو المقدم في الأداء»، وعلة الإدغام: التقارب، وعلة الإظهار: أن الكلمة خفت بتخفيف الهمزة فاستغنت عن التخفيف بالإدغام ثانياً. وروى عن الإمام المعدل عن ابن جرير عنه، وروى الإظهار عن المطوعي عن ابن جرير عنه. وأجمعوا على إظهار «الناس شيئا» [يونس: ٤٤].



﴿ ٦٨ ﴾ التَّحْرِيرَاتِ الصُّغَرَى

- ١٤٦- وفي عَشْرَهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَا وفي أَحْرَفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهْلَأُ
١٤٧- فَمَعَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ وَقُلْ آتِ ذَا آلٍ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ عَلا
١٤٨- وفي جِئْتَ شَيْئًا أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ وَنُقْصَانِهِ وَالْكَسْرُ الْإِدْغَامُ سَهْلًا

لم يشترط الناظم في إدغام التاء في هذه الأحرف ما اشترطه في إدغام الدال فيها من أنها لا تدغم مفتوحة بعد ساكن لأن التاء لم تقع كذلك إلا وهي حرف خطاب وقد سبق استثناءه نحو ﴿ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ ﴾ ، ﴿ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ ﴾ وهناك مواضع وقعت فيها التاء مفتوحة بعد ألف وهي على قسمين:

١- قسم لا خلاف في إدغامه وهو موضع واحد في القرآن: ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾ [هود: ١١٤].

٢- قسم نقل فيه الخلاف وذلك في المواضع التي ذكرها وهي:

١- ﴿ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ ﴾ بالجمعة، وحجة الإظهار وجود الألف قبل التاء.

٢- ﴿ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ ﴾ بالبقرة.

٣- ﴿ وَءَاتِ ذَا الْقُرْبَى ﴾ الإسراء.

٤- ﴿ فَآتِ ذَا الْقُرْبَى ﴾ الروم.

٥- ﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ ﴾ بالنساء.

تنبيه:

إدغام ﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ ﴾ هو أحد الوجهين، والوجه الثاني هو الإظهار.

قال في «التيسير»: «فأما قوله تعالى: ﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى ﴾ [النساء: ١٠٢] فقرأته بالوجهين وابن مجاهد يرى الإظهار لأنه معتل وغيره يرى الإدغام» أهـ.

قال في «غيث النفع»: «وجرى عمل المغاربة على الإدغام وبالوجهين قرأت وهو مذهب أكثر أهل الأداء».

٦- ﴿ جِئْتَ شَيْئًا ﴾ بمريم: أظهر بعض الرواة عن السوسي التاء محتجين بأنها تاء

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٦٩

خطاب وبنقصان الكلمة بحذف الألف التي كانت عين الفعل .
قال الجعبري: «أنه الأشهر وبه قرأت، وأدغمها آخرون عن السوسي لثقل كسر التاء والتأنيث والإدغام يؤتى به للتخفيف وجري عمل المغاربة عليه والوجهان صحيحان مقروء بهما ولم يدغم في القرآن كله تاء الضمير إلا في هذا الموضع».



١٥٥ - وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا

إذا أدغمت حرفاً في حرف مماثل له أو مقارب فأشمم حركة الحرف الأول إذا كان ضمة ورمها إن كانت ضمة أو كسرة إلا في الباء والميم إذا لقيت كل واحدة منهما الباء أو الميم وذلك في أربع صور:

١- أن تلتقي الباء بمثلها ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ .

٢- أن تلتقي الباء مع الميم ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ .

٣- أن تلتقي الميم بمثلها ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ .

٤- أن تلتقي الميم مع الباء ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ .

لأن الروم والإشمام يتعذران في ذلك لانطباق الشفتين بالميم والباء.
قال أبو شامة^(١): «ويمتنع الإدغام الصحيح مع الروم دون الإشمام فالروم هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة فيكون مذهباً آخر غير الإدغام وغير الإظهار وهذان المذهبان المحكيان عن أبي عمرو من الإشمام والروم في الحروف المدغمة سيأتیان لجميع القراء في مسألة ﴿لَا تَأْتَانِي عَلَى يُسُفٍ﴾ [يوسف: ١١].

ووجه دخولهما في الحروف المدغمة وهما من أحكام المد أن الحرف المدغم يسكن للإدغام فشابه إسكانه إسكان الوقوف فجرت أحكام الوقوف فيه».

(١) «إبراز المعاني» لأبي شامة دار الكتب العلمية.

﴿ ٧٠ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغَى

قال القاضي^(١): «ويؤخذ من كلام أبي شامة وغيره: أن السوسي في الحروف المدغمة سواء كانت من باب المثليين أو المتقاربين مذهبين: الأول: الإدغام المحض. المذهب الثاني: الإدغام المحض مع الإشمام في غير الصور الأربع، أو الإدغام لغير المحض، والمراد به الروم ثم قال: ويتحقق هذا الروم في غير الصور الأربع على مذهب الشاطبي وأما على مذهب غيره فيمكن تحقيقه في الصور الأربع أيضًا وهذا مذهب المحققين».



١٥٦ - وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالْإخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصَلًا
١٥٧ - خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْهُمْ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَفِي الْمَهْدِ ثَمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمِ فَاشْمُلَا

إذا كان قبل الحرف المدغم صحيح ساكن ففيه مذهبان لأهل الأداء عن السوسي: الأول: مذهب المتقدمين: وهو الإدغام المحض، الثاني: مذهب المتأخرين: وهو اختلاس حركة الحرف المدغم حتى لا يجتمع ساكنان؛ لأنه لا بد من تسكين الحرف المدغم قبل إدغامه فإذا كان قبله حرف صحيح ساكن فيجتمع حينئذ ساكنان فلذلك اختار المتأخرين من أهل الأداء عن السوسي الاختلاس والمذهبان صحيحان مقروء بهما. أما عن كيفية النطق بالاختلاس فلا تضبط إلا بالمشافهة والتلقي عن المشايخ. واحترز بقوله «صح» عما قبله ساكن غير صحيح وهو حرف المد واللين نحو: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ ، ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ أو حرف اللين نحو ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ ، ﴿قَوْمُ مُوسَى﴾ فلا خلاف في إدغامه إدغامًا محضًا لما فيه من المد الذي يفصل بين الساكنين وقد مثل الناظم لما قبله ساكن صحيح في المثليين بمثالين: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ ، ﴿مِنْ الْعِلْمِ مَا لَكَ﴾ ، ومثل لما قبله ساكن صحيح من المتقاربين بثلاثة أمثلة: ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ ، ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ ، ﴿دَارَ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾. والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) «الوافي في شرح الشاطبية» للقاضي ط: دار السلام.

باب هاء الكناية

ذكرها بعد الإدغام لأنها أول الأحكام أتت بعد الإدغام مما اختلف فيه القراء السبعة، والغرض منها الإيجاز والاختصار وأصلها الضم. وقيل هي زیدت عليها لتخرجها من الخفاء إلى الإبانة. قال قطرب: هي لغة لبعض العرب.

قال أبو علي الفارسي: «فهو مشبه في هذه اللغة بألف التثنية وبالياء في «غلامي» وهذا الباب وما بعده مما يتعلق بسورة البقرة وما بعدها وقد ذكر سورة الفاتحة وما فيها من الأصول والفرس فكان القياس بعد الفراغ من الإدغام أن يقول سورة البقرة ثم يئوب لما فيها من الأصول كما فعل في الفاتحة وكذلك فعل صاحب «التيسير».

١٥٩ - وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنٍ كَثِيرِهِمْ وَفِيهِ مُهَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

وحجة ابن كثير في الصلة أن الهاء حرف خفي يقوى بالصلة وهي وإن كانت خفية لا يخرجها عن أن تكون فاصلة بين الساكنين وهو الساكن قبلها وحرف العلة.

وحجة الذين لم يصلوها أن في ذلك كراهة اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفي ليس بحاجز حصين فحذفوا الصلة لسكونها وسكون ما قبل الهاء ولا خلاف في حذف الصلة في الوقف للجميع لأجل التخفيف.

ولا حجة لحفص في تخصيصه موضع الفرقان بالصلة إلا اتباع الأثر والجمع بين اللغتين.



١٦٠ - وَسَكَنٌ يُؤَدُّهُ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُضْلِهِ وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَا

ومن الأبيات يتضح لنا أن الباقي لهم التحريك لأنه ضد الإسكان ويلزم على ما أصَّله أن يكون الفتح وليس كذلك، غير أنه اعتمد على معرفة قاعدة هاء الضمير وإنها إذا كانت لمذكر وكان قبلها كسرة فإنها تكون مكسورة فلم يضر الإخلال بما أصَّله لعدم الإلباس.

﴿ ٧٢ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

والحجة في الإسكان: أن من العرب من يسكن هاء الضمير فيحذف صلتها إذا تحرك ما قبلها.

والحجة لمن حرك الهاء من غير صلة: أنه أجراها على أصلها قبل حذف الياء؛ لأن الصلة كانت محذوفة مع وجود الياء فلما حذفت الياء بقيت الهمزة على ما كانت عليه من حذف الصلة.

والحجة لمن وصل الهاء: أنه أتى بالهاء مع تقويتها على الأصل وأنه لما زالت الياء الساكنة التي من أجلها حذفت الصلة أبقى الصلة.



١٦٢- وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ وَيَأْتِيهِ لَدَى طه بِالْإِسْكَانِ يُجْتَلَا

«يتقه» لحفص، قال السخاوي: «أصل حفص أن يكسر هذه الهاء ونظائرها ويصلها بياء، فإن سكن ما قبل الهاء لم يصلها بياء، فلما أسكن القاف للتخفيف هاهنا وقع قبلها ساكن فجرى على أصله في حذف الصلة وبقيت الهاء على الكسر الذي كان فيها».



١٦٣- وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ وَفِي طه بِوَجْهَيْنِ بُجِّلَا

يفيد هذا البيت أن هشامًا له في ﴿يَأْتِيهِ مُؤَمَّنًا﴾ [طه: ٧٥] الصلة والاختلاس الذي هو حذف الصلة المعبر عنه بالقصر، والتحقيق أن هشامًا ليس له فيه إلا الصلة فقط.

قال أبو شامة: «وليس لهشام في حروف طه إلا الصلة لا غير وإن كانت العبارة صالحة لأن يؤخذ له بالوجهين. ولم يثبت صاحب النشر له غير الصلة ولم ينبه على القصر في نشره».

قال صاحب «كنز المعاني»:

وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف سوى طه فأوصله توصلًا

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٧٣

قال في «إتحاف البرية»:

..... ويأتاه أتممن فقط عن هشام فادره لتجملا

والمجمع عليه عن هشام من طريق التيسير هو الصلة فقط.



١٦٤ - وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسٌ طَيِّبٌ بِخُلْفِهِمَا وَالْقَصْرُ فَادْكُرُهُ نَوْفَلًا

الخلاف المذكور في «يرضه» بالزمر عن هشام والدوري أن الداني قرأها للدوري بإسكان الهاء من طريق ابن فرح وبالصلة من طريق أبي الزعراء.

وقرأها لهشام بالإسكان على أبي الفتح فارس وبالقصر على أبي الحسن طاهر ونبه على ذلك في النشر فالراجح للدوري الإشباع، والراجح لهشام هو القصر لا غير.



١٦٦ - وَعَى نَفَرٌ أَرْجَتْهُ بِالْهَمْزِ سَاكِئًا وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلًا

١٦٧ - وَأُسْكِنَ نَصِيرًا فَازَ وَاكْسِرَ لِغَيْرِهِمْ وَصَلَهَا جَوَادًا دُونَ رَيْبٍ لْتُوصَلًا

ورد في ﴿أَرْجَةٌ﴾ ست قراءات ثلاثة لأصحاب الهمز وثلاثة لمن لم يهمز:

١ - (أرجئوه) بالضم والصلة لابن كثير وهشام

٢ - (أرجئته) بالضم من غير صلة لأبي عمرو.

٣ - (أرجئهِ) بالكسر من غير صلة لابن ذكوان.

٤ - (أرجه) بالسكون لعاصم وحمزة.

٥ - (أرجهي) بالكسر والصلة لورش والكسائي.

٦ - (أرجهِ) بالكسر والقصر من غير صلة لقالون.



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٧٤

ملاحظة:

كل من سكن هاء الضمير في هذا الباب فهو على لغة من يسكن الحرف في الوصل إجراءً له مجرى الوقف وهو لغة من لغات العرب كما ذكر القرطبي عن الفراء. والله أعلم.



باب المد والقصر

١٦٩ - فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرَ يَادِرُهُ طَالِبًا بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلًا

١٧٠ - كَجِئَ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتِّصَالُهُ وَمَقْصُودُهُ فِي أَمِّهَا أَمْرُهُ إِلَى

روى الشاطبي الخلاف عن قالون والدوري عن أبي عمرو ولكن فصل الداني هذا الخلاف فقرأ الداني رواية قالون على أبي الفتح بالقصر وقرأ بالمد على أبي الحسن كما ذكر في «المفردات» فتعين أن يكون قصر المنفصل لقالون هو الراجح في الأداء لمن يقرأ بمضمن التيسير.

وقرأ الداني رواية الدوري عن أبي عمرو على أبي الفتح بالقصر وعلى الفارسي بمد المنفصل فتعين لدروي أبي عمرو مد المنفصل والمتصل لمن قرأ بمضمن التيسير وهو الراجح في الأداء.

ولم يتعرض الشاطبي لمراتب المد في المتصل كما ذكر في المنفصل القصر والتوسط وإنما نقل تلميذه السخاوي عنه أنه كان يقرئ بمربتين طولي لورش وحمزة ووسطى للباقيين.

قال الخليجي: «وبعض لا يرى في المد إلا المرتبتين طولي لورش وحمزة وقدرها ثلاث ألفات ووسطى للباقيين وقدرها ألفان وهو اختيار الشاطبي» أهـ.

قال في «تقريب النفع»: «وذهب كثير من محققي أهل الأداء إلى أنها مرتبتان فقط طولى لورش وحمزة ووسطى للباقيين وهو الذي استقر عليه أئمتنا».

قال الصفاقسي: «وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به للأمن معه من التخليط وعدم الضبط وهو الذي أقرأ وأقرئ به غالبًا».

قال في «التحريرات المرضية»:

وطول حروف المد من قبل همزة لحمزة مع ورش ووسط لمن خلا

﴿ ٧٦ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

وزاد في «إتحاف البرية» فويق التوسط (خمس حركات) لعاصم فقال:
ومنفصلاً أشبع لورش وحمزة كمتصل والشام مع عاصم تلا
بأربعة ثم الكسائي كذا اجعلن وعن عاصم خمس وذا فيهما كلا
قال في «تقريب الشاطبية»:
وإن حرف مد قبل همز فطولا جلا فضله والغير وسط موصلا
قال في «الأوجه الرجحة»:

«فتحصل أن الأولى الأخذ بتفاوت المراتب الأربع وهي: طولي لورش وحمزة،
ثم خمس لعاصم، ثم أربعة للكسائي وابن عامر، ثم ثلاثة لأبي عمرو وقالون وابن
كثير.

وإذا كان ابن الجزري قد انتصر في النشر للمرتبتين فإنه لم يمنع من الأخذ بتفاوت
المراتب وقال: «ولا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخي وصح عندي نصّاً
وأداءً عن قدمته من الأئمة».

وإنما فضل الشاطبي ومن تبعه المرتبتين تيسيراً واختصاراً. والله أعلم.



١٧٣ - سَوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَقُرْءَانٍ وَمَسْنُوءٍ لَا اسْأَلَا

١٧٤ - وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ آيَةٍ وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ ءَالَانِ مُسْتَفْهِمًا تَلَا

العلة من استثناء «إسرائيل» استثقال مدتين في كلمة أعجمية كثيرة الحروف، والعلة
من استثناء حرف المد واللين الواقع بعد الهمز الواقع بعد الساكن الصحيح أن الهمز
في هذا الضرب معرض لنقل الحركة إلى الساكن قبل حذفه، والعلة في استثناء
﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ احتمال أن تكون الواو فيه لغة من قال: «واخذ - يواخذ» وقيل أن علته على
تقدير أن أصله الهمزة. كما أن ظاهر النظم يفيد أن فيها وجهين ويبيّن المحققين أنه ليس
لورش في ألف ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ إلا القصر من جميع طرقه فذكره في المختلف فيه سهو.

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٧٧

قال في «التحريرات المرضية»:

ولا مد عن ورش يؤخذ كله ولا حيث تنوينا لدى الوقف أبدلا

قال في «الفتح الرحمانى»:

ومد يؤخذكم وتوسطه منع لورش وفي نشر على القصر عولا

قال العلامة أحمد شرف الإبياري كما ذكره عبد الرازق موسى:

وفي كنداء واقفا عنه فاقصرن كذا يؤخذ مطلقا قد تعينا

والعلة في استثناء ﴿ءَأَلْنَ﴾ إرادة التخفيف.

وورد لورش فيها وجهان:

١- القصر في الألف التي بعد اللام وهذا الوجه اقتصر عليه الداني في كتابه الجامع.

٢- ثلاثة البدل وهو الذي ذكره الداني في كتابه التيسير.

قال في «التحريرات المرضية»:

وءالان إن أبدلت فاقصر بقصرها ويمتنع التوسط والطول واصلا

ومع بدل من قبل سو أو اقصرن وبالقصر ثلث ثم سو إذا تلا

بين ذلك المهدوي وابن شريح ووجه استثنائه استئصال الجمع بين مدتين من هذا النوع المختص بورش في كلمة واحدة ولا نظير لذلك.

وفي هذا البيت قصور استدركه أبو شامة في بيت هو:

وما بعد همز الوصل بدءا ك: أيت يؤخذ زاد البعض ءالان قصر لا



١٧٥ - وَعَادَ الْأُولَى وَابْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا

وعلة من استثنى ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ اعتقاده الاعتداد بحركة اللام على لغة من يقول:

«لَحْمَر» بدليل إدغام التنوين فيها.

وفيها وجهان:

- ١ - القصر فقط وهذا الوجه اقتصر عليه الإمام الداني في كتابه «الجامع».
- ٢ - ثلاثة البدل وقد ذكره الداني في «التيسير»، ورجح شيخنا النحاس في الأوجه الراجحة في الأداء التوسط أو الطول في الألف حالة الإبدال مع توسط اللام عن ورش وذلك في الوصل.

وذكر في «إتحاف البرية»:

وعادا الأولى فاقصرن وثلاثا لهمز ووسط وامدد الكل محفلا

قال الضباع في «بلوغ الأمنية»:

«واختلف عنه في استثناء **﴿الأولى﴾**، هذه مما وقع فيه حرف المد بعد الهمز المغير بالنقل فاستثناها بعضهم ولم يجز فيها لورش إلا القصر وعليه كثير من الحذاق؛ لأن إدغام التنوين في اللام صيّر حركتها لازمة معتدًا بها، وذهب بعضهم إلى عدم استثنائه وجري فيه على الأصل المقرر في عدم الاعتداد بالحركة المنقولة وجعل الهمزة منوبة ففيه الثلاثة: القصر والتوسط والمد.

ومذهب الإمام طاهر بن غلبون أحد شيوخ الداني في باب المد البدل القصر فقط وهي حكاية معول عليها.



١٧٦ - وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجَهَانٍ أَصْلًا

لجميع القراء وجهان: الطول والتوسط ولم يصرح بهما لشهرتهما، وذهب جماعة من المتأخرين إلى وجه ثالث لم يوصل ولم يعتمد عليه وهو القصر. قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: «ولا يظهر لي أنه أراد بالوجهين إلا القصر والمد؛ لأنه ذكر المد لما قبل الساكن ولم يبين طوله ولا توسطه».

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٧٩

وقال بعد ذلك: «وعند سكون الوقف وجهان أصلاً» فعلم أنه المد وضده وهو «القصر».

واختار أبو الحسن الحصري وجه القصر في سكون الوقف لأنه كسائر ما يوقف عليه مما قبله ساكن وقال في قصيدته التي نظمها في قراءة نافع:

وإن يتطرف عند وقفك ساكن فقف دون مد ذاك رأيي بلا فخر
فجمعك بين الساكنين يجوز إن وقفت وهذا من كلامهم الحر

وعلة المد: مراعاة اللفظ ومعاملته لأن السكون فيه موجود بعد حرف المد واللين فقد ساوى السكون اللازم في اللفظ.

وعلة القصر: كون السكون عارضاً وكون الوقف لا يمتنع فيه الجمع بين الساكنين.

وعلة التوسط: مراعاة جانبي اللفظ والحكم فلم يعط حرف المد فيه حكم ما جاور الساكن اللازم ولا حكم ما جاور الحركة الملفوظ بها فأعطى حكماً بين الحكمين وحالاً بين الحالين.



١٧٧ - وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطَّلُوفِ فَضْلًا

اعلم أن الحروف التي تمد لأجل الساكن سبعة أحرف: (لام - كاف - صاد - قاف - سين - ميم - نون) وَعَيْنِي بها أسماء حروف التهجي التي تبدأ بها السور وهذا المد لجميع القراء، ولأن السكون لازم قال «مشبِعاً»، ومنهم من اختار تفضيل مد المدغم على غيره ففُضِّل مد اللام من ألف لام على مد الميم، ومنهم من سَوَّى، فإن تحرك الساكن نحو (ميم) أول آل عمران لجميع القراء وأول العنكبوت على رواية ورش ففي المد وجهان ظاهران والأقيس عندهم المد وترك الاعتداد بالعارض.

﴿ ٨٠ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

قال في «إتحاف البرية»:

ومدله عند الفواتح مشبعا وإن عرض التحريك فاقصر وطولا
لكل وذا في آل عمران قد أتى وورش فقط في العنكبوت له كلا
قال في «التحريرات المرضية»:

وإن عرض التحريك طول أو اقصرن وإن عرض الإسكان ثلث عن الملا
وقال السنطاوي:

وعينا لشورى ثم مريم فامددن ووسط ولا تقصر من الحرز تجتلا
ثم قال: «وفي عين الوجهان والطول فضلا»

ووجه الخلاف انفتاح ما قبله الياء فلم يقوَ المد فيها قوته في الياء لينكسر ما قبلها.
«والطول فضلا» يعني المد في (عين) لأنه لاجتماع الساكنين مع أن الثاني ليس
بعارض بخلاف سكون الوقف ولم يقل: «والمد فضلا» لأن المد في الوجهين. ولم
يصرح الناظم بالوجهين لشهرتهما.

قال النحاس في «الأوجه الراجعة»:

«نأخذ بالوجهين التوسط والإشباع في (عين) من فاتحة مريم والشورى لكل
القراء ما عدا خلف عن حمزة وحفص عن عاصم فالأولى أن يؤخذ لهما بالتوسط
لأنه مذهب أبي الحسن بن غلبون وعنه أخذ الداني قراءته من الروايتين» أهـ.

ويلحق بالعين من فاتحة مريم والشورى ﴿هَتَيْنِ﴾ بالقصص، ﴿الَّذِينَ أَخْلَانَا﴾
بفصلت لابن كثير المكي حيث يشدد النون فخذ له بالطول والتوسط وكذلك القصر.

قال في «إتحاف البرية»:

وفي عين الوجهان والطول فضلا وللمك هاتين اللذين كذا اجعلا



التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٨١

١٨٠ - بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٌ وَرَشٍ وَوَقْفُهُ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكُلِّ أَعْمَلًا

أراد بالقصر هنا التوسط لأنه قصر الإشباع وليس المراد القصر بمقدار حركتين ولو قال: «بطول ووسط» لكان أبعد عن اللبس.

وعلة ورش في مد حربي اللين لمجاورة الهمزة:

أ- وجه كونه مشبعا: إلحاقهما بحربي المد واللين وحملهما عليهما وإن كانا دونهما في الرتبة.

ب- وجه كونه متوسطا: إرادة الفرق بين ما ولي حركته وبين ما لم يلها بجعل بالباء المزية للأول.

وعلة القصر للجماعة: ضعف الداعي للمد.



١٨٢ - وَفِي وَاوٍ سَوَاتٍ خِلَافَ لِرَوْشِهِمْ وَعَنْ كُلِّ الْمَوْءُودَةِ اقْصُرْ وَمَوْئِلا

ورد خلاف عن أهل الأداء عن ورش في واو (سوءات) وما تصرف منها بخلاف القاعدة «التوسط والإشباع» فله فيها القصر والتوسط والمقصود بالقصر هو النطق بالواو من غير مد مثل النطق بواو «فوقكم».

قال الشيخ عبد الرازق موسى:

«والحاصل أن من مد (سوءات) ولم يستثنها فقد عاملها معاملة صرف المد واللين. ومن قصرها واستثنها فقد نزلها منزلة المتحرك» أهـ.

والمقصود بكلمة (سوءات) أي التي بصيغة الجمع أما التي بصيغة المفرد فعلى القاعدة العامة نحو ﴿سَوَاءٌ أَخِيهِ﴾.

وقوله: «وعن كل الموءودة اقصر ومؤلا» خالف ورشا فيهما أصله، وحجته أن أصل واويهما الحركة لأنهما من (وَأَد - وَأَل) وإنما سكتنا لدخول الميم عليهما فلم



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٨٢

يعتد بالسكون لأنه عارض. فإن قيل: فلم لم يستثن (يائس - استيئس) مع أن السكون عارض؟ فالجواب: أن الاعتداد بالعارض وترك الاعتداد به لغتان فأخذ بإحدى اللغتين تارة وبالأخرى تارة أخرى، والاعتماد في ذلك كله على النقل والتعليل تابع له. والله أعلم.



باب الهمزتين من كلمة

الهمزة هي أول حروف المعجم، والهمز أصله في اللغة من الغمز والضغط وسمي الحرف همزة لأن الصوت بها يغمز ويدفع لأن في النطق بها كلفة، ولذلك تجرأ على إبدالها وتسهيلها بجميع أنواع التسهيل، والهمز إما أن يأتي منفرداً أو منضمّاً إلى مثله، واعلم أن جميع ما ذكر أنه من كلمة فالهمزة الأولى منهما همزة الاستفهام منفصلة تقديراً من الكلمة إلا حرفاً واحداً وهو «أئمة» ومعظم الخلاف إنما هو في الثانية، والأولى مفتوحة دائماً والثانية مفتوحة ومكسورة ومضمومة (ءألد ، أئمة ، أولقى).

١٨٣ - وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِيُجْمَلَا

١٨٤ - وَقُلْ أَلْفًا عَنْ أَهْلِ مَضَرَ تَبَدَّلَتْ لَوَرْشٍ وَفِي بَغْدَادٍ يُرَوَّى مُسَهَّلًا

لما كانت الهمزة حرفاً صعباً على اللسان في النطق بها كلفة توصل إلى تخفيفه فسهل النطق بهما، ثم التخفيف يكون على ثلاثة أنواع: الإبدال - النقل - التسهيل بين بين وكل على مذهبه في الإدخال وعدمه في التسهيل، والحجة لمن خفف الثانية مع الإدخال: أنه استثقل اجتماع الهمزتين فخفف التي وقع بها الثقل وهي الثانية ولما خففها ورأى أنها غير خالية من الثقل إما لأنها برؤية المحققة وإما لأنها عارضة فكأن المحققة موجودة ففصل بينها وبين التي قبلها بالألف ليحول بينهما ويمنع من اجتماعهما. والحجة لمن خفف ولم يدخل الألف: أنها وإن كانت برؤية المحققة فإن ثقلها قد زال بزوال نبرتها فلم يحتج إلى حائل بينهما وبين التي قبلها.

والحجة لمن أبدل منها: أنه رأى التسهيل لا يخلو من ثقل ما أبدل منها حرفاً لا ثقل فيه غير إبدالها على غير القياس لأن الأصل في تخفيف الهمز أن تسهل بين بين وإنما يعدل عنه إلى غيره إذا تعذر وهو هنا غير متعذر وكاف وهو القياس وغيره ليس بقياس عن أنه وردت به الرواية وله نظائر في كلام العرب.

﴿ ٨٤ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

والحجة لمن حققها وأدخل قبلها ألفاً: الإتيان بها على الأصل وإزالة ثقل اجتماعها بالألف الفاصل بينهما، والحجة لمن حققها ولم يفصل: أنها في تقدير الانفصال من التي قبلها لأنها داخلة عليها بعد أن لم يكن فحققتها كما يحقق ما هو من كلمتين.

وكل من له الإدخال حرف بين الهمزتين فإنما يمد قدر ألف أي بمقدار حركتين وما ورد من زيادة المد فيه عن هشام ضعيف لا يقرأ به، والمد بمقدار الألف هنا يسمى مد الحجز وهو أحد ألقاب المد العشرة.

قال الخليلي في «حل المشكلات»: «وقد جمعت هذه الألقاب في قولي:
للمد ألقاب عشرة أفيدكها الحجز والعدل والتمكين والبذل
ومد روم وفرق بنية وكذا بسط مبالغة والأصل قد نقلوا

قوله: «وقل ألفاً عن أهل مصر تبدلت» ورد خلاف عن ورش في الثانية من المفتوحتين فروى عنه المصريون إبدالها حرف مد يمد بمقدار ست حركات إذا كان بعدها ساكن ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وبمقدار حركتين إذا كان بعدها متحرك ﴿ءَالِدٌ﴾ وبهذا الوجه قرأ الداني على أبي الفتح فارس. قال الشيخ النحاس في «الأوجه الراجحة في الأداء»: والذي نأخذ له به هو الإبدال باعتباره هو الوجه الراجح في الأداء». وروى أهل بغداد تسهيل الثانية وبه قرأ الداني على طاهر بن غلبون.

واستثنى من عموم كلامه كلمتان ليس فيهما إلا التسهيل وليس فيهما إبدال ﴿ءَأَمْتُمْ﴾ حيث وقع في القرآن ﴿ءَالِهْتَنَا﴾ بالزخرف.

قال ابن الجزري في: ﴿ءَأَمْتُمْ﴾ إلا أن رواة الإبدال عن الأزرق عن ورش لم يمدوا على الألف المبدلة ولم يزدوا على ما فيها من المد من أجل عدم السبب. وقال في ﴿ءَالِهْتَنَا﴾ وكذلك لم يبدل أحد ممن روى بإبدال الثانية في نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ عن الأزرق عن ورش بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بين بين لما يلزم من

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٨٥

التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما^(١).

وقال ابن الجزري أيضاً: وذلك إفراط في التطويل وخروج عن كلام العرب^(٢).
قال الجمزوري:

وقل ألفا عن أهل مصر تبدلت لورش سوى أمتم وليس مبدلا
وذاك ثلاث مع ءالهة فلا تبدل له أيضاً بل الكل سهلا^(٣)
قال الحسيني:

أأمتم والنحو سهل لورشهم وإبداله قد شذ فاجعله مهملا^(٤)

أما ما أشار إليه ابن القاصح في شرح الشاطبية من وجه إبدالها لتصير على وزن قراءة حفص على وجه قصر البدل فمردود بالنص عن الأزرق كما قدمناه. وأطال في الرد عليه صاحب «غيث النفع» وقال: «إن ابن القاصح تبع فيه الجعبري وهو وهم». وتتميمًا للفائدة فقد وردت قراءة (آمتم) بالخبر عن ورش من طريق الأصبهاني وغيره وليست من طريق التيسير ولا الشاطبية فلا يقرأ بها ولا في (ءالهنّا) بالزخرف إلا بالتسهيل للهمزة الثانية وبعدها ألف.



١٩٣ - فَلِلْكَوْلِ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَالَانَ مُثَلًا

لكل القراء السبعة وجه الإبدال أولى من وجه التسهيل ويمد هذا الإبدال مشبعًا لأن بعده اللام ساكنة وذلك في (ءالان) موضعي يونس ولكن إذا طرأ التحريك على اللام كقراءة نافع لأجل النقل فيجوز له في ذلك وجهان المد اعتدادًا بالأصل والقصر اعتدادًا بالنقل.

(١) «النشر» (ج ١).

(٢) «النشر» (ج ١).

(٣) «الفتح الرحمانى» تحقيق عبد الرازق موسى.

(٤) «إتحاف البرية في تحرير الشاطبية».

قال في «إتحاف البرية»:

فللكل ذا أولى ولكن إذا طرا تحركه فالمد والقصر أعملا



١٩٩ - وَائِمَّةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَخَدَهُ وَسَهْلٌ سَمَاوَصْفًا وَفِي النَّحْوِ أَبْدَلًا

ذكر أن هشامًا انفرد بالمد بين الهمزتين في لفظ (أئمة) بالخلاف فقرأ الداني بالإدخال على أبي الفتح فارس وقرأ بدون الإدخال على طاهر بن غليون.

قال الشيخ النحاس في «الأوجه الراجحة في الأداء»:

«وأوهمت عبارته أن ذلك من طريق التيسير وتتبعها المحقق في النشر فذكر أن تلك قراءته على أبي الفتح من غير طريق ابن عبدان قال: «وأما طريق ابن عبدان فلم يقرأ عليه إلا بالقصر كما صرح بذلك في جامع البيان، ثم قال: «وهذا من جملة ما وقع له فيه من خلط طريق بطريق». لذا فالأولى أن يقرأ لهشام في هذا الحرف بتحقيق الهمزتين بلا إدخال في كافة مواضعه.

أما قوله: «وفي النحو أبدلا» قال الخليجي في «حل المشكلات»:

«إبدال همزة (أئمة) ياء مذهب لبعض النحويين وبعض القراء وليس من طريق الحرز».

قال الصفاقسي في «غيث النفع»: «وأما إبدالها يعني (أئمة) فهو وإن كان صحيحًا متواترًا فلا يقرأ به من طريق الشاطبي لأنه نسبه للنحويين يعني معظمهم. ولم أقرأ به من طريقه على شيخنا - يرحمه الله تعالى - ولا عبرة بقول الزمخشري في كشف حاله. فأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن يكون قراءة، ومن صرح به فهو لاحقٌ محرفٌ» اهـ.

قال الجمزوري في «الفتح الرحماني» معقبًا ومحررًا على هذا البيت:

وسهل سما وصفًا وفي النحو أبدلا وليس سما في الحرز بالياء مبدا

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٨٧

وقال الإبياري في «ربح المريد»:

..... أئمة الإبدال فاتركه موقنا

ولم يذكر الأزميري إبدالاً من الشاطبية وذكره من الكافي ومن التبصرة لكن أشار أنه مذهب النحاة وقال: «والقياس أنه لا يؤخذ به أي مذهب النحاة، وذكر الشاطبي لهذا الوجه على سبيل الحكاية عن النحويين لا الرواية. والله تعالى أعلى وأعلم.



٢٠٠- وَمَدَّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيْبُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَا

٢٠١- وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لِهُشَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَثَلَا

قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: «وأما أبو عمرو فالمشهور عنه ترك المد ولم يذكر له صاحب التيسير غيره».

وفصل الشيخ النحاس في «الأوجه الراجعة في الأداء» فقال: «فأخذ له بالقصر للسوسي في المواضع الثلاثة، وبالقصر للدوري في (آل عمران) وبالإدخال في (ص، والقمر) وهذا الذي نختاره في الأداء» أهـ.

ومذهب هشام في الثلاثة على ما في التيسير أنه في (آل عمران) بلا خلاف فقال «وهشام من قراءتي على أبي الحسن بتحقيق الهمزتين من غير ألف بينهما في (آل عمران) ويسهل الثانية ويدخل ألفاً في الباقيتين كقالون، والباقون يحققون الهمزتين في ذلك وهشام من قراءتي على أبي الفتح كذلك ويدخل بينهما ألفاً».

وقد نظم أبو شامة بيتين تسهيلاً على الطلبة فقال:

ومدك قبل الضم برحبيبه بخلف هشام في الثلاثة أصلا

ففي آل عمران يمد بخلفه وفي غيرها حتما وبالخلف سهلا

والله أعلم. أهـ.



باب الهمزتين من كلمتين

يعني الهمزتين المجتمعتين في كلمتين وذلك أن تكون أولاهما آخر كلمة والثانية أول بالآلف والام الكلمة التي تليها ويأتي على ضربين:

١- إما أن يتفقا في الفتح أو الكسر أو الضم.

٢- وإما أن يختلفا ولا يتفقا في شيء من ذلك.

٢٠٢- وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلْمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا

اختلف الرواة عن أبي عمرو البصري في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها من الهمزتين المتفتحتين في الشكل من كلمتين نحو «جاء أحد» فذهب جماعة إلى أن الساقطة هي الثانية، وذهب جل أهل الأداء إلى أنها الأولى وقطع به غير واحد، وتظهر فائدة هذا الخلاف في المد قبلها فمن قال بإسقاط الأولى كان عنده المد من قبيل المد المنفصل ومن قال بإسقاط الثانية كان عنده من قبيل المد المتصل.

قال في «إتحاف البرية»:

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا وَقِيلَ أَخْرَاهَا يَرَوِي لِذَلِكَ فَتَى الْعَلَا

وقال في «الفتح الرحمانى»:

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلْمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا

وقيل بل الأخرى فلأول اقصرن كمنفصل وامتد وعلى الثان موصلا



٢٠٥- وَبِالسُّوءِ إِلَّا أَبْدَلَا ثُمَّ أَدْعَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلَا

«الخلاف في الهمزة الأولى دائر بين التسهيل الذي ليس في التيسير وبين الإبدال مع الإدغام الذي نص عليه التيسير».

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٨٩

قال في «النشر»: «وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس» وبه نأخذ^(١).



٢٠٦- وَالْأُخْرَى كَمَدٌّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً
٢٠٧- وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ وَالْبَغَاءُ إِنْ لَوْرَشِهِمْ بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكُسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا

اختلف عن قنبل وورش في الهمزتين المتفتحتين من كلمتين فلهما التسهيل والإبدال حرف مد إلا أن التسهيل هو المقدم في الأداء لقنبل ، أما المقدم لورش هو الإبدال لأنه رواية كثير من المصريين وهي خروج عن طريق التيسير. والاولى أن تكون في التيسير لأنها طريقه الذي قرأ بها عن ابن خاقان، ولم يذكر الشاطبي ما إذا وقع بعد المد ساكن أو متحرك.

فإذا وقع بعدها ساكن صحيح زيد في حرف المد لالتقاء الساكنين «هؤلاء إن» أما إذا وقع بعدها متحرك «جاء أحد» لم يزد على مقدار حرف المد، قال في تحقيق «الفتح الرحمانى»:

فإن وقعت قبل المحرك فاقصرن وإن وقعت قبل المسكن طولاً

أما إذا تحرك الساكن لأجل النقل جاز القصر والمد لتغير السبب وذلك في ﴿الْبَغَاءُ إِنْ

أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣]، ﴿النِّسَاءُ إِنْ أَتَقَيْنَنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

قال في تحقيق «الفتح الرحمانى»:

وإن طرأ التحريك للساكن اقصرن ومد لورش كالبغاء إن انقلبا

قال في «إتحاف البرية»:

ومد إذا كان السكون بعيداً وإن طرأ التحريك فاقصر وطولاً

أما قوله: «هؤلاء إن - البغاء إن» فالراجح فيها في الأداء لورش جعل الهمزة

(١) «الأوجه الراجعة في الأداء» للنحاس بتصرف.

﴿ ٩٠ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

الثانية في كل منهما ياء مكسورة وقد ذكر في التيسير أنه قرأ بذلك على ابن خاقان وهو المشهور عنه في الأداء قال المتولي في «فتح الكريم»:

وفي هؤلاء إن والبغاء إن لأزرق على كسر ياء باقي الباب سهلاً



٢٠٨ - وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا

يجوز المد والقصر في حرف المد الواقع قبل الهمزة المسهلة أو المسقطه ولكن إذا وقع بعد حرف المد همزة مسهلة كان المد أولى كما ذكر الشاطبي في قوله: «والمد ما زال أعدلاً». إما إذا كانت الهمزة التي بعد حرف المد مسقطه فحينئذ يكون القصر أولى وذلك لأن سبب المد وهو الهمزة قد زال، ولذلك عقب في «إتحاف البرية» على هذا البيت بقوله:

إذا أثر الهمز المغير قد بقي ومع حذفه فالقصر كان مفضلاً

وذكر الحاليتين ابن الجزري في «طيبته» فقال:

والمد أولى إن تغير السبب وبقي الأثر أو فاقصر أحب

فإذا قرئ للدوري عن أبي عمرو نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ بحذف إحدى الهمزتين جاز له ثلاثة أوجه: قصر «ها» مع مد «أولاء» وقصره، ومد «ها» مع مد «أولاء» قولاً واحداً، لأنه إن قدر حذف الأولى فيصبح من قبيل المد المنفصل، فيقصران معاً أو يمدان معاً، أما إن قدر حذف الثانية فيكون هذا المد مدّاً متصلاً فلا يجوز قصره.

وإذا قرئ لقالون فله تسهيل الأولى فيكون له جميع الأوجه جائزة بناء على الاعتداد بالعارض.

قال في تحقيق «الفتح الرحماني»:

«وما ورد عن النشر من تضعيف قصر «أولاء» على مد «ها» لا يقدح في جواز الأخذ به بعد ثبوته كما قد يتوهم وإلا لا تمتنع قصر المد اللازم الذي هو أقوى المدود

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٩١

عند تغيير سببه في نحو: ﴿اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٠] مع مد المنفصل مع أنه لم يقل به أحد في ذلك.

والى هذا أشار صاحب «إتحاف البرية» وصاحب «الروض النضير» فقالا:
وفي هؤلاء إن مدها مع قصر ما تلاه له امنع مسقطا لا مسهلا



- ٢٠٩- وَتَسْهِيلُ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمًا تَفِيءُ إِلَى مَعْ جَاءَ أُمَّةٌ أَنْزَلَا
٢١٠- نَشَاءُ أَصَبْنَا وَالسَّمَاءِ أَوْ اثْنَا فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهَّلَا
٢١١- وَنَوْعَانِ مِنْهَا أَبْدَلَا مِنْهُمَا وَقُلْ يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدَلَا
٢١٢- وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَأَوْهَا وَكُلُّ بِهِمْزٍ الْكُلُّ يَبْدَأُ مُفَصَّلَا
٢١٣- وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسْهَلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلَا

بعد ما فرغ من الكلام عن المتفتتين شرع في الكلام عن المختلفتين إذا التقتا في كلمتين، فالأولى محققة بلا خلاف عند القراء، وأنواع اختلافها ستة أنواع ولكنه ذكر منها خمسة فقط لأن السادس غير موجود في القراءان وهو أن تأتي الأولى مكسورة والثانية مضمومة فلهذا لم يذكره نحو «على الماء أمم».

وعلة التسهيل بين بين: أن أصل تخفيف الهمزة التسهيل وإنما ينتقل منه إلى غيره إذا تعذر ولم يتعذر في النوعين الأولين فقرأ به، وحقيقة التسهيل: هو النطق بالهمزة المسهلة بين الهمزة والحرف الذي تشكلت منه حركتها فالهمزة المفتوحة تسهل بين الهمزة والألف والمكسورة بين الهمزة والياء والمضمومة بين الهمزة والواو ولهذا قال: «والمسهل بين ما هو الهمز والحرف الذي منه أشكلا»، أما ما يفعله بعض القراء من نطقها هاء فخطأ ولا أصل له. وعلة الإبدال: فإن النوعين الآخرين متعذر فيهما التسهيل لأن الهمزة فيها مفتوحة فلو سهلت لجعلت بينها وبين الألف وقبلها في النوع الأول ضمة وفي الثانية كسرة، والألف لا يكون قبلها ضمة ولا كسرة فأبدلت

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٩٢

حرفاً مجانساً فصارت في النوع الأول واوًا وفي الثاني ياءً. وحقيقة الإبدال: هو أنك إذا أبدلت الهمزة ألفاً أو واوًا أو ياءً فلا بد من إبدالها حرفاً خالصاً لا يبقى فيه شائبة من الهمزة ويكون الحرف المبدل من جنس حركة ما قبله ولهذا قال: «والإبدال محض». ولما انقضى كلامه في حكم الأنواع الأربعة انتقل إلى النوع الخامس فأخبر أن الهمزة الثانية تجعل كالياء وأنه أقيس معدلاً من غيره ثم ذكر وجهاً آخر وعزاه إلى أكثر القراء وهو إبدالها واوًا، وذكر صاحب التيسير الوجهين وأخبر أن الأول مذهب النحويين وهو أقيس وأن الثاني مذهب القراء وهو أكثر.

والعلة في التسهيل الجري على القياس مع عدم التعذر، والعلة في الإبدال أن التسهيل على ما ذكر يقربها من الياء الساكنة والياء الساكنة لا تكون بعد ضمة وحين تعذر التسهيل انتقل إلى التدبير بالبدل فأبدلت حرفاً من جنس حركة ما قبلها.

والعلة في التحقيق لمن حقق أن الأولى منفصلة عن الثانية وأنه الأصل وأن الوقف على الأولى والابتداء بالثانية بالتحقيق فيهما للجميع فأجرى الوصل مجرى الوقف.

وفصل الشيخ النحاس في «الأوجه الراجعة في الأداء» فقال: «لذلك فإننا نأخذ لورش والبزي والدوري بالإبدال». ثم قال: «ونأخذ لقالون وقنبل والسوسي بالتسهيل». والذي قرأناه على مشايخنا بالوجهين للجميع. والله تعالى أعلم.



باب الهمز المفرد

يعني بالهمز المفرد الذي لم يجتمع مع همز آخر، وذكره بعدما ذكر الهمز المجتمع مع همز آخر، ويقع تخفيف الهمز على ثلاثة أضرب نقل - إبدال - تسهيل بين بين، فالذي مضى في البابين تخفيفه في عموم الأحوال بين بين وجاء منه شيء قليل بالإبدال والإسقاط. أما هذا الباب فتخفيفه كله بالإبدال فقط.

٢٢١ - وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بَيَاءً تَبَدُّلاً

ذكر الشاطبي رأي ابن غلبون أنه أبدلها ياءً، ولم يذكر صاحب التيسير «بارئكم» في المستثنى ولا نبه عليها في سورتها أنها تدل ووجهه أن سكونها عارض للتخفيف فكأنها محركة فاستثناؤه أولى من المجزوم الذي سكونه لازم لأمر موجب له.

قال أبو شامة في «إبراز المعاني»:

«والإبدال عندي أوجه من القراءة بهمزة ساكنة». ثم قال: «ومما يقوي وجه الإبدال التزام أكثر القراء والعرب إبدال همزة «البرية» فأجري ما هو مشتق من ذلك مجراه».

ولكن المعمول به عن السوسي في القراءة هو وجه التحقيق قال ابن الجزري في النشر:

«وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من «بارئكم» في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحقاً ذلك بالهمز الساكن المبدل وذلك غير مرضي لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفاً فلا يعتد به»، ثم قال: «فكان الهمز في هذا أولى وهو الصواب والله أعلم».

قال النحاس في «الأوجه الراجحة في الأداء»:

فالأولى أن يقرأ فيه للسوسي بالتحقيق وعدم الإبدال وصوبه في النشر».

قال الحسيني في «إتحاف البرية»:

وبارئكم فاهمز فقط عند صالح فقد عرض التسكين للحق فاقبلا

قال الجمزوري في «الفتح الرحماني»:

وبارئكم بالهمز حال سكونه وقال ابن غلبون بياء تبديلا

ولكنه في النشر لم يك مبدلا له إذ سكون الهمز لن يتأصلا

فائدتان:

الفائدة الأولى: الحجة في الإبدال: طلب التخفيف وموافقة لغة أهل الحجاز.

والحجة في تخصيص الفاء: أن من أصله تخفيف الهمزة المبتدأة بنقل حركتها إلى ما قبلها ولما كانت الهمزة التي تأتي هي فاء الكلمة في حكم المبتدأ أجرى الساكنة هنا مجرى المتحركة.

والحجة في استثناء لفظ «الإيواء» لئلا يجمع واوان في التخفيف أحدهما مضموم ما قبلها والأخرى مكسور وذلك أثقل من التحقيق فرجع إلى التحقيق.

والحجة في إبدال أي ساكن للسوسي إلا ما استثنى: أنها أخف لأن الساكنة لفظها بصوت واحد والمتحركة لفظها بصوتها وصوت حركتها التي هي بعض حرف فكان النطق بحرف واحد أخف.

والحجة في إبدال أخرى الهمزتين إذا سكنت: أن الثانية لما كانت لا تنفصل عن الأولى تأكد استقالتهم لها فألزموها التخفيف.

الفائدة الثانية: استثنى السوسي من إبدال الهمز الساكن خمسة أنواع:

١ - ما كان سكونه علامة للجزم وهو الذي قال عنه الناظم: «غير مجزوم اهملا» وضرب له الأمثلة في قوله:

تسؤ ونشأ ست وعشر يشأ ومع يهيئ ونسئها ينبأ تكملا

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٩٥

٢- ما كان سكونه للبناء وضرب له الأمثلة المذكورة في البيت:
وهيى وأنبئهم ونبى بأربع وأرجى معا واقراً ثلاثاً فحصل
قال الشيخ عبد الرازق موسى في تحقيق «الفتح الرحمانى»:
«ترك الناظم بيتاً من نظمه في باب الهمز المفرد لم يشرحه ولعل ذلك لوضوحه
وإليك البيت والمراد منه قال:

وهيى وأنبئهم ونبى بأربع كنبى ونبتنا ونبئهم كلا
٣- ما كان النطق بالهمزة أخف من النطق بالهمزة المبدلة أي ما كان في إبداله ثقل
وهو في كلمتين ذكرهما الناظم في قوله:

وتؤوي وتؤويه أخف بهمزه

٤- إذا كان الإبدال يؤدي إلى التباس المعنى واشتباهه وورد هذا النوع في كلمة
واحدة وهي: **﴿وَرِيًّا﴾** بمريم وذكرها الناظم في قوله:

ورءيا بترك الهمز يشبه الامتلا

٥- إذا كان الإبدال يؤدي إلى الخروج من قاعدة إلى أخرى وضرب له مثلاً في
قوله: «ومؤصدة أوصدت» فأصل الكلمة «أأصدت» مهموزة الفاء فأبدلت الثانية
ألفاً فصارت «آصدت» وهذا مذهب أبو عمرو فحققها السوسي تبعاً لشيخه، ولو
أبدلت الهمزة لظن أنها من فعل «أأصدت» معتل الفاء. واختار أهل الأداء عن
السوسي تحقيق الهمزة في كل هذه الأنواع لأجل العلل المذكورة لهذا قال
الناظم: «كل تخيره أهل الأداء معللاً». والله تعالى أعلم.



باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

٢٢٦- وَحَرَكْ لَوْرَشِ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسَهَّلًا

وصف الشاطبي الساكن بوصفين لكي يصح النقل:

أولها: أن يكون آخر الكلمة والهمز أول الكلمة التي بعدها لأن الأطراف أنسب للتغيير من غيرها فلا يقع النقل في كلمة واحدة نحو: «قرءان».

ثانيهما: أن يكون الساكن الآخر صحيحًا ليس بحرف مد نحو: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾؛ لأن حرف المد بمنزلة المتحرك فلم ينقل إليه كما لم ينقل على المتحرك ولا إلى ميم الجماعة. وعلة ورش في ذلك طلب التخفيف وذلك أن الهمز حرف ثقل بعيد المخرج وحين أمكنه التخفيف بأن يلقي حركته على ما قبله فيقوم مقامه وتذهب صعوبة اللفظ به فعل ذلك مع روايته له عن أئمتيه واستعمال فصحاء العرب به، ومن شرط ما تنقل الحركة إليه أن يكون ساكنًا لقبوله الحركة ولذلك اشترطه ورش بخلاف المتحرك نحو ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ﴾ فإنه غير قابل لحركة غيره إلا بعد سلب حركته وذلك غير سهل، ومن شرطه أن يكون صحيحًا لصحة قبول الحركة أيضًا ويقع أيضًا في الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما «الليتان» أما المديتان فليس فيهما نقل.

قال في «إتحاف البرية»:

وحرك لورش كل ساكن آخر سوى حرف مد واحذف الهمز مسهلا

ويمتنع النقل على ميم الجماعة لورش وحمزة مطلقًا ولم يقل بهذا غير ابن مهران وهي انفرادة ضعيفة وليست من الشاطبية قال بعضهم ردًا على ابن مهران:

ونقلنا لميم الجميع فاحذره يا فتى وقول ابن مهران بنقل فأهملنا

قال في «إتحاف البرية»:

ولا نقل في ميم الجميع لحمزة بل الوقف حكم الوصل فيما تنقلا

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٩٧

- ٢٢٧- وَعَنْ حَمْزَةَ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَقْفِ سَكَنًا مُقْلًا
 ٢٢٨- وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا
 ٢٢٩- وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ وَلِنَافِعٍ لَدَى يُونُسٍ آلَانَ بِالنَّقْلِ نُقْلًا

قال الداني: «ومذهب شيخنا أبي الحسن ابن غلبون وغيره من أهل الأداء التحقيق في ذلك كله، وكان أبو الفتح فارس بن أحمد يختار التسهيل في جميع ذلك. قال: وهو مذهب الحذاق من أئمتنا والمذهبان مرويان عن حمزة صحيحان في القياس».

وعلى تفصيل من هذا الأمر نجد أن الحاصل لخلف السكت في الساكن الذي تقدم ذكره لورش في لفظ «شيء وشيئا»، وتعين لخلاص ترك السكت في ذلك كله كالباقين هذا آخر الطريق الأول في التيسير وهي طريقة أبي الفتح فارس.

ثم ذكر طريق ابن غلبون وهي الطريق الثانية في التيسير فقال: «وبعضهم» أي: بعض أهل الأداء يعني ابن غلبون «لدى اللام للتعريف عن حمزة تلا* وشيء وشيئا» يعني ابن غلبون روى السكت عن حمزة في لام التعريف. «وشيء وشيئا لم يزد» أي: لم يسكت فيما عداهم.

والخلاصة:

أولاً: مذهب خلف عن حمزة السكت على الساكن المفصول وصلًا بخلاف فله السكت وتركه. أما حالة الوقف فهي مرتبطة بحالة الوصل، فإن كنت تقرأ في الوصل بالسكت على الساكن المفصول فلك عند الوقف وجهان (النقل - السكت)، وإن كنت تقرأ في الوصل بترك السكت على الساكن المفصول فلك عند الوقف وجهان (النقل - التحقيق).

وأما مذهب خلف في «ال - شيء» حالة الوصل له السكت قولًا واحدًا. وعند الوقف على (ال) فله النقل والسكت. وفي (شيء وشيئا) أوجه الوقف المعروفة.

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٩٨

ثانيًا: مذهب خلاد عن حمزة حالة الوصل على الساكن المفصول ترك السكت قولاً واحداً مثل حفص، وفي حالة الوقف له وجهان (النقل - ترك النقل)، أما «ال - شيء» فله في حالة الوصل (السكت - تركه) وله عند الوقف على (ال) وجهان (النقل - السكت) إذا كان يقرأ بالسكت، والنقل فقط إذا كان يقرأ بالتحقيق في حالة الوصل، أما «شيء - شيئاً» وقفاً فله أوجه الوقف من تغيير الهمزة.

قال الشيخ المتولي في «فتح المجيد» في مذهب كل راوٍ في الوصل:
وعن خلف فاسكت على أل وشيء وخُلف له في ذي انفصال توصلا
وفي أل وشيء سكت خلادهم أتى وعنه بترك السكت يقرأ واعقلا
ثم قال في مذاهبهم في الوقف:

وفي أل بنقل قف وسكت لساكت عليه وعند التاركين له انقلا
وفي ذي انفصال فانقل اسكت لساكت وعن غيره نقل وتحقيق اعملا
ولا وقف في ميم الجميع بنقله بل الوقف ثم الوصل سياتي فلا



- ٢٣٠ - وَقُلْ عَادًا الْأُولَى بِإِسْكَانٍ لَامِهِ وَتَنْوِينِهِ بِالْكَسْرِ كَاسِيهِ ظَلَّلَا
٢٣١ - وَأَدْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ وَبَدَوْهُمْ وَالْبَدءُ بِالْأَصْلِ فَضَّلَا
٢٣٢ - لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتَهَمَزُواؤُهُ لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدءًا وَمَوْصِلَا
٢٣٣ - وَتَبَدَأَ بِهِمَزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا

خلاصة هذه الأبيات أن مذاهب القراء في كلمة ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] على النحو التالي:

- يقرأ لورش وأبي عمرو عند الوصل هكذا «عَادًا لُولَى».
ولهما عند البدء وجهان:

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

﴿ ٩٩ ﴾

١- البدء بهمزة الوصل: «الولى».

٢- البدء بلام التعريف (لولى) والوجهان بدون همز على الواو.

ولأبي عمرو وجه ثالث بأصل الكلمة «الأولى» وهو الأفضل والمقدم في الأداء لقوله: (والبدء بالأصل فضلاً).

- يقرأ لقالون حالة الوصل (الولى)

وله عند البدء ثلاثة أوجه:

١- البدء بهمزة الوصل (الولى)

٢- البدء بلام التعريف (لولى) والوجهان بهمز على الواو.

٣- البدء بالأصل وهو الأفضل والمقدم في الأداء (الأولى).

- أما ابن كثير وابن عامر والكوفيون لهم وجهًا واحدًا وصلًا وابتداءً هكذا (الأولى) على الأصل.

ويجوز لكل القراء وجهان عند البدء بكلمة ﴿الْإِسْمُ﴾ من سورة الحجرات:

١- أن تبدء بهمزة الوصل «الإسم» وهو قوله: «وتبدأ بهمزة الوصل في النقل كله».

٢- أن تبدء بلام التعريف «لإسم» اعتدادًا بحركة اللام العارضة لأجل النقل وهو قوله: «وإن كنت معتدا بعارضه فلا».

وهكذا أيضًا في كل نقل لورش «الأرض - لرض» أما إذا كان هذا النقل بعده بدل «الإيمان» فلا يأتي حذف همزة الوصل إلا على القصير فقط ولا يأتي على التوسط والطول. فيجوز البدء بهمزة الوصل أو لا، والوجهان جيدان صحيحان. قال ابن الجزري في «النشر»: «وممن نص على هذين الوجهين حالة الابتداء مطلقًا الحافظان أبو عمرو الداني، وأبو العلاء الهمداني وأبي علي الحسن بن بليمة، وأبو العز القلانسي، وأبو جعفر بن الباذش، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم. وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير».

﴿ ١٠ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

أما كلمة «الآن» بيونس إذا لم يعتد فيها بعارض النقل وهو تحريك اللام وابتدأت بالهمزة لورش، فورش فيها على أصله في مد البدل فيجري فيها الثلاثة، وإن اعتد فيها بالعارض وابتدئت باللام فيتعين القصر فقط لقوة الاعتداد في ذلك لأنه لما اعتد بحركة اللام وابتدئ بها فكأنها أصلية ولا همز فلا مد.

قال في «إتحاف البرية»:

وفي نحو لان ابدأ بهمز مثلثا فإن تبتدي باللام فالقصر أعملا

وفي بس لاسم ابدأ بأل أو بلامه فقد صحح الوجهين في النشر للملا

قال في «التحريرات المرضية»:

وتبدأ بلام النقل مع قصر مبدل أو الأصل والوجهان في الاسم للملا



٢٣٤- وَنَقْلُ رِدَا عَنْ نَافِعٍ وَكِتَابِيهِ بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقَبُّلاً

قال أبو شامة: «لو أتى بهذا البيت قبل مسألة «عادداً الولي» لكان أحسن ليتصل مذهب ورش بكماله يتلو بعضه بعضاً وليفرغ مما روي عن ورش الانفراد بنقله».

وبيت الناظم فيه إشارة إلى صحة الوجهين وذلك أن الإسكان تقبله قوم والتحريك تقبله قوم ولكن الإسكان أصح عند علماء العربية والتحريك من زيادات القصيد وهذان الوجهان حالة وصل كلمة «كتابيه» بما بعدها.

تحرير لورش: إذا قرأت إلى «ماله هلك» فيتعين ما يلي:

أولاً: إذا قرأت بعدم النقل في «كتابيه إني» أي بسكون الهاء وجب إظهار هاء «ماله» بسكتة لطيفة بدون تنفس.

ثانياً: إذا قرأت بنقل حركة الهمز على هاء «كتابيه إني» وجب إدغام هاء «ماله هلك».

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

﴿ ١٠١ ﴾

قال في «إتحاف البرية»:

ونقل ردا عن نافع وكتابه بالإسكان عن ورش أصبح تقبلا
وأدغم له ها ماله عند نقله وأظهر بسكت مسكنا يا أبا العلا

قال في «التحريرات المرضية»:

وها ماله أظهر بسكت مسكنا كتابي وبالإدغام إن كنت ناقلًا
قال الإبياري:

كتابه حقق لورش ساكتا في ماله وانقل بإدغام أتى
قال الميهي:

وعثمان إن ينقل كتابي أدغاما وإن حقق بسكت لطيف بماله
قال المنصوري:

وسكتة لطيفة في ماله لكلهم لمن روى كتابه
محققا ومن نقله امتنع إظهار والادغام المتبع
هذا والله أعلم.



باب وقف حمزة وهشام على الهمز

هذا الباب في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده قد أتقنه الناظم رحمه الله تعالى:

٢٣٥ - وَحَمْزَةُ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزُهُ إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلًا

العلة في تخصيص الوقف: أن الوقف في غالب الأمر لا يقف إلا بعد فتور صوته وانقطاع نفسه فيصعب الإتيان بالهمزة لبعد مخرجها فيشق عليه ذلك وربما تعذر ذلك فرجع إلى التخفيف، أما المتطرفة فلأنها آخر لفظ القارئ وإليها ينتهي قوة اللفظ وعندها ينقطع النفس، أما المتوسطة فلأنها قريبة من المتطرفة فتأخذ حكمها ووافق هشام في المتطرفة ولم يحمل المتوسطة عليها في ذلك، وحقق الجماعة الجميع لما في التحقيق من الإتيان بالأصل ومن موافقة الوصل.



٢٤٣ - وَرِئْيَا عَلَى إِظْهَارِهِ وَادْغَامِهِ وَبَعْضُ بَكْسَرِ الْهَالِيَاءِ تَحَوَّلًا

٢٤٤ - كَقَوْلِكَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا

علة الإظهار مراعاة الأصل، علة الإدغام: مراعاة اللفظ والرسم أما اللفظ فلأنه اجتمع فيه مثلان أولهما ساكن، وأما الرسم فإنه بياء واحدة. وهذا الحكم ليس لكلمة (رئيا) فقط كما ذكر الناظم ولكن «رؤيا - تؤوي - تؤويه - رؤياك - الرؤيا - رؤياي» كلها بنفس الحكم.

قال في «إتحاف البرية»:

ورئيا بإظهار وإدغامه روبا كذلك رؤيا ثم تؤوي فحصل

قال في «الفتح الرحمانى»:

ورئيا على إظهاره وإدغامه ورؤيا وتؤوي مثله متنقلا

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٠٣

قال في «فتح المجيد»:

ورئياً بإظهار والإدغام كيف جا وتؤوي وتؤويه ورؤياً محصلاً

ورجح أبو الحسن الإبدال والإدغام فهو الراجح في الأداء من رواية خلف فتقرأ هكذا: «رِياً - تَوِيه - تَوِي - رِيَاك - الرِيا - رِيَاي» ورجح غيره الإبدال وفقاً فهو الراجح من رواية خلاد: «رِيا - توويه - تووي - رويَاك - الرويا».

قال الخليلي في «حل المشكلات»: «فيه لحمزة وجهان صحيحان وهما الإبدال بلا إدغام وبه، ومثله: «تؤوي - تؤويه».

قال في «فتح المقفلات»: «وفيه لحمزة وفقاً وجهان: إبدال الهمزة ياءً من غير إدغام، ثم إبدالها ياءً وإدغامها في الياء فيصير النطق بياء واحدة مشددة.

«وبعض بكسر الها لياء تحولا» وعلّة الضم مراعاة الأصل وإليه ذهب جمهور أهل الأداء وهو مذهب أبي الفتح فارس، وعلّة الكسر مراعاة اللفظ والاعتداد بالعارض لكونها سبقت بياء مدية وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، ورجح في «الأوجه الراجحة»: الضم وفقاً من رواية خلاد.

فائدة:

يجب أن يُعلم أنه ليس المقصود بهذا المذهب أن كل همزة رسمت ياءً يوقف عليها بالياء، ولا كل همزة رسمت واوًا يوقف عليها بالواو، ولا كل همزة لم ترسم لها صورة تقف عليها بالحذف وإنما الأمر موقوف على السماع بصحة النقل وثبوت الرواية.



٢٤٨ - وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَإِسْطًا بِزَوَائِدٍ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجَهَانِ أَعْمَلَا

٢٤٩ - كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَنَحْوَهَا وَلَا مَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

علّة التحقيق لأن الهمزة أول الكلمة وما كان من أول الكلمة فلا يخفف، وأما

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٠٤

التخفيف فلأن الزائد لما دخل على الكلمة التي الهمز أولها واتصل بها وتعلق معناه بها صار الجميع كالكلمة الواحدة فصارت كالمتوسطة بهذا الاعتبار.

قال في «التيسير»: «فكان بعضهم يرى التسهيل في ذلك اعتداداً بما صرن به متوسطات - وهو مذهب أبي الفتح فارس - وكان آخرون لا يرون إلا التحقيق اعتماداً على كونهن مبتدئات - وهو مذهب أبي الحسن - والمذهبان جيدان وبهما ورد نص الرواة» أهد.

وذكر في «الأوجه الراجحة في الأداء»: «أن التحقيق هو المقدم من رواية خلف وأن التسهيل أو الإبدال مقدماً من رواية خلاد. وذكر الناظم مثلاً للزوائد التي تدخل على الكلمة ولم يذكر الزوائد بأكملها، وذكرها بأكملها صاحب «إتحاف البرية» فقال:

كما ها ويا واللام والبا ونحوها من الهمز سين كاف فا واو انقلا
قال في «الفتح الرحمانى»:

كما ها ويا واللام والباء ونحوها من الهمز سين كاف فا واو أكملأ
قال الإبياري في «المختصر»:

..... وخذ عد الزوائد هينا
هي السين فاء ثم كاف وهمزة وواو فذي خمس وباق بحررنا

ملاحظة:

ذكر الناظم حكم المتوسط بزائد مجملاً اعتماداً على ما ذكر من قبل أو لشهرته أما المتولي في «إتحاف الأنام» فصلها وشرحها فقال:

ووجهان فيما كان وسطا بزائد فحقق ويا أبدل همز نحو لأعدلا
كذا لأبيه مع لآدم لأهله بأيدي بآيات بأيمانهم علا
وحقق وسهل في لأنتم أنتم ساوي فأنتم مع وأنتم وأنزلا

التَّخْرِيزَاتُ الصُّعْرَى ١٠٥

كَأَنَّ كَأَيْنَ مَعَ كَأَلْفٍ لَأَمَهُ بِإِذْنِي أَتَّفَكَا مَعَ أَتْنَا أَنْزَلَا
وَحَقَّقَ وَسَهَّلَ ثُمَّ أَبْدَلَ بِيَاءَهُ بَنَحُو لَأَوْلَادَهُمْ لِأَخْرَاهُمْ تَلَا
وَفِي نَحْوِهَا أَنْتُمْ وَفِي نَحْوِهَا أُولَى فَمَدَّ وَحَقَّقَ مَدَّ وَاقْصَرَ مَسْهَلَا
وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ فَانْقَلَبَ كَذَا اسْكَنَّ لَذِي سَاكَنَ فِيهَا وَعَنْ غَيْرِهِ انْقَلَا

فائدة:

إذا كان القارئ يقرأ بالسكت على الساكن المفصول ووقف على الهمز المتوسط بزائد نحو «ذلكم أركى لكم وأطهر» فينبغي أن يقف بالتسهيل فقط ولا يأتي بالتحقيق لأن أبي الفتح فارس الذي روى السكت على الساكن المفصول هو الذي روى التسهيل في المتوسط بزائد، أما إذا كان القارئ يقرأ بترك السكت فيجوز له عند الوقف على المتوسط بزائد التحقيق والتسهيل.



٢٥٢- وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّكًا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا
٢٥٣- وَمَنْ لَمْ يَرَمْ وَاعْتَدَّ مَحْضًا سُكُونُهُ وَالْحَقُّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوْغِلًا

لأهل الأداء فيما روى من هذه الأوجه ثلاثة مذاهب:

١- منهم من رواه ولمَّا يعمل به واعتد بأن الهمزة إذا سهلت بين بين قربت من الساكن وإذا قربت من الساكن كان حكمها حكم الساكن فلم يدخلها روم كما لم يدخل الساكن فلم يرم المفتوحة ولا المكسورة ولا المضمومة واقتصر في الجميع على البدل.

٢- ومنهم من عمل بعموم ما روي من ذلك في الحركات الثلاثة واعتد بأن الهمزة المسهلة بين بين وإن قربت من الساكن لما دخله من الوهن واعتذر عن روم المفتوح بأنه دعت الحاجة إليه عند إرادة التسهيل مع جوازه في العربية.

٣- ومنهم من اقتصر فأجاز ذلك مع الضم والكسر دون الفتح واحتج لجوازه



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٠٦

فيهما بما ذكر في الوجه الذي قبل هذا، ومنعه من الفتح لامتناع الروم فيه عند القراء وحمل عموم الرواية في ذلك على الخصوص وهو الوجه المختار من الأوجه الثلاثة.

وقد اختار أبو شامة في «إبراز المعاني» أبياتاً قال فيها:

وأشمم ورم في كل ما قبل ساكن سوى ألف وامنعهما المد مبدلاً

ويقول:

وأشمم ورم تحريك نقل ومدغم كشيء دفع وامنعهما المد مبدلاً

وذلك فيما قبله ألف أو الذي حركوا والبعض بالروم سهلاً

والله أعلم.



باب الإظهار والإدغام

زاد صاحب التيسير (للحروف السواكن) وهذه زيادة حسنة فيها تمييز هذا الباب من الإدغام الكبير فإنه إدغام للحروف المتحركة ومن المصنفين من يسميه بالإدغام الصغير وضابط هذا الباب أنه إدغام حرف ساكن في مقاربه المتحرك وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ١- إدغام حرف من كلمة عند حروف متعددة من كلمات، وذلك حيث وقع وهو المذكور في فصول إذ، قد، تاء التأنيث، هل، بل.
- ٢- إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين وهو الذي عبر عنه بحروف قربت مخارجها.
- ٣- الكلام في أحكام النون الساكنة والتنوين على وجه الخصوص لأنه يتعلق به أحكام غير الإدغام كالإظهار والإخفاء والقلب.

- وينقسم هذا الإدغام إلى واجب وجائز:

فالواجب: هو الذي يتعين فيه الإدغام واتفق في ذلك القراء مثل إدغام أول المثليين الساكنين ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي﴾ [النمل: ٢٨] عدا حرف المد، ومثل إدغام الدال الساكنة في مجانسها التاء ﴿كِتَبْتُ﴾ وعكسه ﴿أَثْقَلْتُ دَعْوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] وما شابه ذلك مما اتفق عليه القراء.

والجائز: هو الذي أدغمه بعض القراء وأظهره الآخرون وهو المقصود من هذا الباب.

قال الناظم رحمه الله:

٢٥٧- سَأَسْمِي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفٌ مَنْ تَسَمَّى عَلَى سِيمَا تَرُوقُ مُقْبَلًا

احتاج الناظم إلى بيان ما رتبته في الألفاظ المشار إليها ليرتفع اللبس ويتضح

﴿ ١٠٨ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغَى

المقصود وذلك أن أسماء القراء مرموزة في أوائل الكلم والحروف التي وقع الاختلاف في الإظهار عندها ما يلي:

والإدغام فيها مضمنه أوائل الكلم فلم يكن بد من بيان محل النوعين هنا مع مجيئها على غير ما بنيت عليه القصيدة من تقديم الحرف المختلف فيه وتأخر حروف القراء.

وذكر أبو شامة في «إبراز المعاني» أبياتاً أوضح من هذه الأبيات قال فيها:
 فدونك إذ قد بل وهل تا مؤنث لدى أحرف من قبل واو تحصلا
 وقراءها المستوعبين وبعدهم أسمى الذي في أحرف اللفظ فصلا
 ويرمز مع واو وبعده حروفه أوائل كلم بعدها الواو فيصلا
 فحاصل الأمر أنه احتاج في هذا الباب إذا ذكر القارئ المفصل بالرمز على واوين فاصلتين:

الأولى: بين القارئ والحرف.

والثانية: بين المسائل.

ذكر ذال إذ

حجة من أظهر عند الجميع الإتيان بها على الأصل، وحجة من أدغم عند الجميع: إرادة التخفيف بالإدغام. وحجة من أظهر عند الجيم خاصة: بُعد مخرجها عن مخرج الذال، وحجة من أدغم عند الدال والثاء خاصة: كثرة التناسب في الصفات وشدة التقارب في المخارج، وحجة من أدغم الدال خاصة: كثرة التناسب في الصفات.

ذكر دال قد

حجة ورش في تخصيص الضاد والظاء بالإدغام فيهما: ما لهما من المزية في القوة بكثرة الصفات القوية وقلة الصفات الضعيفة.

التَّخْرِيزَاتُ الصُّعْرَى ١٠٩

وحجة ابن ذكوان في تخصيص الضاد والطاء والذال والزاي: أما الضاد والطاء فلما لهما من المزية في القوة، وأما الذال فلأنه ألحقها بالطاء لما بينهما من المناسبة في المخرج والجهر، وأما الزاي فلأنه ألحقها بالأحرف الثلاثة التي أدغم فيها لما فيها من الجهر، وحجته في الإظهار عند الزاي إلحاقها بالسين والصاد لمناسبتها لهما في الصغير، ولم يلحق الجيم وإن كانت مجهورة لبعده مخرجها من مخرج الدال.



٢٦٥ - وَفِي حَرْفِ زَيْنًا خِلَافٌ وَمُظْهَرٌ هِشَامٌ بِصِ حَرْفُهُ مُتَحَمِّلًا

حجة هشام في تخصيص حرف «ص» بالإظهار: الجمع بين اللغتين واتباع الأثر. قال في «الأوجه الراجعة في الأداء»: «ذكر الداني في التيسير الخلاف عن ابن ذكوان في إدغام (دال قد) في (الزاي) من ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ وتبعه الشاطبي في ذكر الخلاف فيه، إلا أن الداني في التيسير قد صرح بذكر قراءته من طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بالإظهار، وبه قرأ على عبد العزيز الفارسي وهو طريقة في التيسير، ونص في «المفردات» على قراءته على الفارسي بالإظهار، فالأولى الأخذ له بالإظهار في ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾، واختص هشام بالإظهار فهو حرفه الذي اشتهر به.

ذكر تاء التانيث

حجة ورش في تخصيص الطاء بالإدغام: تأكد قوتها. وحجة ابن عامر في تخصيص الطاء والتاء: شدة التقارب، وحجته في الإظهار: لمناسبتها لها في المخرج. وحجة هشام في إدغام ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] وإظهار ﴿هَلَدِمَتْ صَوَائِعُ﴾ [الحج: ٤٠] أجراها مجرى الشين والزاي تارة وإظهار المزية لها تارة أخرى.

وذكر أبو شامة بيتاً جمع فيه الأمثلة للحروف التي ذكرها الناظم في نظمه قال فيه:
مضت كذبت لهدمت كلما خبت ومع نضجت كانت لذلك مثلاً



٢٦٩- وَأَظْهَرَ رَأْوِيهِ هِشَامٌ لَهْدَمَتْ وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَا

ذكر الناظم الخلاف عن ابن ذكوان بين الإظهار والإدغام في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبَهَا﴾ [الحج: ٣٦]، وحجة الإظهار: الأصل ولتباع المخرجين، وحجة الإدغام: إرادة التخفيف واتباع الأثر والجمع بين اللغتين، والتنبيه على صحة إدغام التاء في الجيم لغة لمشاركة الجيم التاء في الانفتاح والاستفال والشدة. وفيها مع ذلك جهر ليس في التاء فكانت أقوى منها فحسن الإدغام. والخلاف الذي ذكره الناظم لابن ذكوان متعقب عليه لا يقرأ به. قال في النشر: «وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في «وجبت جنوبها» ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق».

قال أبو شامة: «وذكر الإدغام في التيسير في قراءته على فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معاً، وذكر أبو الفتح في كتابه عن هشام الإدغام فيه، وعن ابن ذكوان الإظهار والأولى الإظهار. والمحققون على أنه لا يؤخذ لابن ذكوان إلا بالإظهار في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبَهَا﴾».

قال في «الفتح الرحمانى»:

وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا وليس سوى الإظهار في النشر يجتلا

قال في «إتحاف البرية»:

وفي وجبت عند ابن ذكوان أظهرأ وفي نحو في يوم عن الكل فانقلأ

قال الإبياري في «المختصر»:

وفي وجبت عند ابن ذكوان أظهرن

والله أعلم.



ذكر لام هل وبل

لام هاتين الكلمتين لها حروف ثمانية ذكرها الناظم: «التاء - الثاء - الظاء - الزاء - السين - النون - الطاء - الضاد».

اختلف في إدغامها وإظهارها وعبرة الناظم موهمة أن كل لام من هاتين الكلمتين تلتقي مع هذه الحروف الثمانية في القرآن العزيز وليس كذلك، وإنما تختص كل واحدة منها ببعض هذه الحروف وتشارك في بعض. فتختص (هل) بحرف واحد وهو (الثاء) ﴿هَلْ تُؤْبَ﴾، وتختص بل بخمسة أحرف: السين ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾، الطاء ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾، الضاد ﴿بَلْ صَلُّوا﴾، الزاي ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾، الطاء ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٥]، ويشتركان في حرفين وهما التاء ﴿هَلْ تَرَى﴾، ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ﴾، والنون ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾ [الكهف: ١٠٣]، ﴿بَلْ نَحْنُ﴾. لذلك ذكر أبو شامة في «إبراز المعاني» بيتاً أزال فيه هذا الإيهام فقال فيه:

ألا وبل وهل تروى هل ثوى وبل سرى ظل ضر زائد طال وابتلا

قال الجمزوري في «الفتح الرحماني»:

فبعدهما تاء ونون وبعدهل أتى الثاء وباقيا لبل قد توصلا

فائدة:

حجة أبي عمرو في تخصيصه ﴿هَلْ تَرَى﴾ بالإدغام: كثرة استعمالهم للإدغام فيه لكثرة وروده في الكلام. وحجة حمزة في تخصيصه للإدغام في التاء والثاء والسين: أنه أدغم أولاً ﴿هَلْ تَرَى﴾ لكثرة استعمالهم للإدغام ثم حمل الثاء والسين على التاء لاشتراكهن في الهمس، وحمل الطاء على التاء في رواية خلاد لمشاركتها لها في المخرج، ولم يحملها عليها في الوجه الآخر لمخالفتها إياها في الجهر. وحجة هشام في إظهاره عند النون: الإيدان بأنها مقاربة لها في المخرج لا من مخرجها، إذ لو أدغم عنده فيها لتوهم أنها عنده من مخرجها وأن إدغامها يتعين ذلك ولا يلزم إظهار لام

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١١٢

التعريف لذلك لكثرة دورها. وحجته في الإظهار عند الضاد: تباين مخرجها من مخرج اللام وهي تتصل بمخرج اللام بما فيها من الاستطالة. وحجته في الإظهار عند التاء في قوله: ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾ الجمع بين اللغتين واتباع الأثر ويمكن أن يقال إنه لما وقع قبله ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى﴾ مظهر لعدم تأتي الإدغام فيه أظهر الثاني ليتناسب الحرفان في الإظهار.

ملاحظة:

ذكر الشاطبي الخلاف لخلاد في ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ ولكن ابن الجزري نص في النشر على أن الداني قرأ على أبي الفتح فيه بالإدغام. وقال الداني في التيسير: «وبه آخذ». قال النحاس في «الأوجه الراجعة في الأداء»: «لذا ينبغي الأخذ لخلاد فيه بالإدغام».



باب اتفاقهم في إدغام: إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبِل

اعلم أن الحروف الواقعة بعد الألفاظ الأربعة تنقسم إلى:

- ١- ما يقاربها في المخرج: وهو الذي وقع الخلاف فيه بين الإظهار والإدغام.
- ٢- ما يماثلها أو يناسبها في المخرج: وهو الذي لا خلاف فيه في الإدغام.
- ٣- ما ينافيها في المخرج ويبعد عنها: وهو ما عدا ما ذكر. والعلة في اتفاقهم في هذا الباب: أن الحروف الواقعة بعد الألفاظ المذكورة في هذا الباب تنقسم إلى مماثل وإلى منزل منزلة المماثل لاتفاق المخرجين. وإذا كان الحرفان بهذه المثابة ازدحما في المخرج فلا يطبق اللسان بيان الأول منهما لعدم الحركة التي تنقل اللسان من موضع إلى آخر، فلذلك اتفق على إدغام الألفاظ المذكورة في الحروف المذكورة، وعلى إدغام كل ما سكن من أول المثليين في الثاني ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣] إلا إذا كان الساكن حرف مد نحو ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ ، ﴿الَّذِي يُوسِسُ﴾. قال في «الفتح الرحمانى» تعقيبا على «وما أول المثليين»:

لدى الكل إلا حرف مد فأظهروا كقالوا وهم في يوم وامتدده مسجلا

والله أعلم.



باب حروف قربت مخارجها

علة الإدغام في هذا الباب: تقارب المخرجين أو اشتراكهما في بعض الصفات أو هما معًا.

وعلة الإظهار: أنه الأصل أو لقوة الحرف الأول بوجود صفة قوية فيه.

وعلة الوجهين: الجمع بين اللغتين واتباع الأثر، وصحة النقل وثبات الرواية.

قال الناظم:

٢٨١ - وَيَسْأَلُهُ عَنْ فَتَى حَقِّهِ بَدَا وَنَ وَفِيهِ الْخِلْفُ عَنْ وَرَشِهِمْ خَلَا

- ﴿تَ وَالْقَلَمِ﴾ ذكر في التيسير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون في «ن» لورش بالبيان - أي الإظهار.

فالإظهار هو المقدم والراجح في الأداء.

قال الشيخ النحاس في «الأوجه الراجحة في الأداء»: «لذلك نأخذ لورش بالإظهار للنون في ﴿تَ وَالْقَلَمِ﴾. والله أعلم».

نص الداني في التيسير على الخلاف لقالون والبزي وخلاد في إدغام ﴿زَكَبَ مَعَنَا﴾ وتبعه الشاطبي في هذا البيت.

قال الشيخ النحاس في «الأوجه الراجحة في الأداء»: «وفيه نظر؛ لأن الإظهار مروي عن البزي عن النقاش من جميع طرقه. كما أن الداني قرأ على أبي الفتح في رواية قالون بالإظهار. أما خلاد فقد قرأ له الداني على أبي الفتح بالإدغام... فينبغي الأخذ بالإظهار لقالون والبزي، والأخذ بالإدغام لخلاد من طريق التيسير.

والعمل على الوجهين لهم. والله أعلم».

- ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ بالأعراف، ذكر الناظم أن قالون له الخلف فيها وهكذا ذكر أيضًا في التيسير. ولكن طرق رواية الداني في التيسير عن أبي الفتح تقتضي الإظهار إذ

التَّحْرِيرَاتُ الصُّعْرَى ١١٥

به قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي. أما الإدغام فقرأ به أبو الفتح عن السامري، وإسناده لا يكون إلا من طريق الحلواني لا من طريق أبي نسيط التي في التيسير. فعلى ذلك يكون لقالون الإظهار فيه كورش من طريق التيسير^(١).

والعمل من طريق الشاطبية على الخلاف. والله أعلم.

- ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ بالبقرة، ذكر التيسير والناظم الخلاف لابن كثير بين الإظهار والإدغام. وذكر ابن الجزري في النشر: «والذي تقتضيه طريقيهما - أي البزي وقنبل - هو الإظهار لأن الداني نص على الإظهار في جامع البيان من رواية ابن مجاهد عن قنبل، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة».

قال في «الأوجه الراجعة في الأداء»: «إلا أن طريق التيسير يقتضي الإظهار فيه للبزي وقنبل وبذلك نأخذ».

قال الصفاقسي في «غيث النفع»: «وذكره الإدغام للمكي وإن كان مذهب الجمهور عنه، خروج منه عن طريقه؛ لأن الداني نص على الإظهار في جامع البيان للمكي من رواية النقاش عن أبي ربيعة عن البزي، ومن رواية ابن مجاهد عن قنبل. وهاتان الطريقتان هما اللتان في التيسير ونظم التيسير ولذا لم نذكره. وقال شيخنا رحمه الله تعالى:

لابن كثير أظهر قبيل من وهو يعذب الذي في بكر جا

قال في «الفتح الرحماني»:

يعذب دنا بالخلف جودا وموبلا ولا خلف فالإظهار في النشر أعملا

لهذا فأخذ له بالإظهار. والله أعلم.



(١) «الأوجه الراجعة في الأداء» للنحاس.

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

لما ختم باب الإظهار والإدغام أتبعه بما يناسب الترجمة ثم اتبع ذلك باب أحكام النون الساكنة والتنوين لاشتغال أحكامهما على الإظهار والإدغام، وآخر ذكر أحكامهما وإن كان في الكتاب العزيز متقدماً لاشتغال أحكامهما على زيادة.

٢٨٦- وَكُلُّهُمْ التَّنْوِينَ وَالتَّوْنَ أَدْعَمُوا بِلا غَنَّةٍ فِي السَّلامِ وَالرَّالِيجُمْلَا

لم يقيد الناظم النون في نظمه بالسكون إكتفاءً بما ذكره في عنوان الباب ولو قال:
وقد أَدْعَمُوا التَّنْوِينَ والنون ساكنًا

لحصل التقييد ولم يضر إسقاط لفظ «كلهم» لأن الضمير في «أدغموا» يغني عنه.
والحجة لإدغام النون والتنوين في اللام والراء: قرب مخارجهن لأنهن من حروف طرف اللسان أو كونهن مخرج واحد على رأي. والحجة لإذهاب الغنة: أن في إبقائها ثقلًا وسبب الثقل والكلفة في ذلك قبلهما حرف ليس فيه غنة ولا يشبه بما فيه غنة وهو الذي أخذ به القراء وجاءت به الرواية الصحيحة، وأجاز بعضهم ولكن ليست من طريق الحرز.



٢٨٧- وَكُلٌّ يَنْمُو أَدْعَمُوا مَعَ غَنَّةٍ وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا دُونَهَا خَلْفٌ تَلَا

(٢٨٧) قال أبو شامة: «قال الشيخ^(١) رحمه الله: اعلم أن حقيقة ذلك في الواو والياء إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً، وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبين الغنة؛ لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام لأنه لا بد من تشديد يسير فيهما وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة، أما عند النون والميم

(١) الشيخ: أبو الحسن علي بن محمد شيخ أبو شامة.

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١١٧

فهو إدغام محض لأن في كل واحد من المدغم والمدغم فيه غنة، وإذا ذهبت إحداهما بالإدغام بقيت الأخرى^(١).

والحجة للكثيرين في بقاء الغنة عند الياء والواو: ما في بقائها من الدلالة على الحرف المدغم.

والحجة لخلف في زوال الغنة: أن حقيقة الإدغام أن ينقلب الحرف الأول من جنس الحرف الثاني فيكمل التشديد ولا يبقى للحرف الأول ولا لصفاته أثر.

وفي اللغة: حذف الغنة وإبقاؤها جائز عند الحروف الستة، ويستثنى مما نسبته في هذا البيت إلى الكل وإلى خلاف نوني: ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ﴾، ﴿تَّ وَالْقَلَمَ﴾ لورود الرواية بالإظهار فيهما لبعض الرواة ويسمى هذا الإظهار بإظهار الرواية.



٢٨٩- وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكَلِّ أَظْهَرَا أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيهِ غُفْلًا

والحجة في الإظهار بعد مخرجهما من مخرجهن، والإدغام إنما يسوغه التقارب، ثم لما كانا سهلين لا يحتاج في إخراجهما إلى كلفة، وحروف الحلق أشد الحروف كلفة وعلاجًا في الإخراج حصل بينهما أو بينهما تباين لم يحسن معه الإخفاء كما لم يحسن الإدغام إذ هو قريب منه فلم يكن بد من الإظهار الذي هو الأصل، وإدغامهما فيهن يعده القراء لحنًا لبعده جوازه.



٢٩٠- وَقَلْبُهُمَا مِثْلًا لَدَيْ الْيَا وَأَخْفِيَا عَلَى غَنَةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِيَكْمُلَا

والحجة لقلبهما ميمًا عند الباء: أنه لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة، ولم يحسن الإدغام للتباعد في المخرج والمخالفة في الجنسية، ولما لم يحسن وجه من

(١) «إبراز المعاني» لأبي شامة.



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١١٨

هذه الأوجه أبدل في النون والتنوين حرف يواخيها في الغنة والجهر ويواخي الباء في المخرج والجهر وهو الميم فَأَمِنَتِ الكلفة الحاصلة من إظهار النون قبل الباء ولم يخف الإلباس في وسط الكلمة بالميم الأصلية؛ لأن الميم الأصلية لم تقع قبل الباء في شيء من كلامهم. والله أعلم.



باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

المقصود بالفتح والإمالة فتح الصوت لا الحرف وهو هنا ضد الإمالة، وقدمه لأنه الأصل والإمالة فرع منه فكل ممال يجوز أن يفتح وليس كل ما يفتح تجوز إمالته، وينقسم الفتح إلى: شديد ومتوسط.

فالشديد: هو نهاية الفتح من القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي بعده ألف ويسمى التفخيم والقراء يعدلون عنه ولا يستعلمونه وهو في القراءة مكروه وعيب.

والفتح المتوسط: هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة وهو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء.

والإمالة أيضًا على ضربين: إمالة متوسطة وإمالة شديدة، والقراء يستعملونهما معًا فالإمالة المتوسطة حقها أن يؤتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة، والإمالة الشديدة حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه.

قال الداني: «والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد.

وعلمائونا يختلفون في أي هذه الأوجه الثلاثة أوجه أولى؟

وأختار الإمالة الوسطى التي بين بين لأن الغرض من الإمالة حاصل بها وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجارو لها أو الياء.

فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحن العرب وأصواتها، وهي من مذاهبها وطباعها. فالفتح هو الأصل، والإمالة لا بد لها من سبب، وأسباب الإمالة هي:

﴿ ١٢٠ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

- ١- وجود كسرة موجودة في اللفظ قبلية أو بعدية «النار - الربا».
 - ٢- وجود كسرة عارضة في بعض الأحوال: «طاب - جاء - زاد».
 - ٣- وجود ياء في اللفظ ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠] فإن التريق سمي إمالة.
 - ٤- وجود انقلاب عن ياء ﴿رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].
 - ٥- شبيهه بالانقلاب عن ياء «كألف التثنية».
 - ٦- تشبيهه بما أشبهه المنقلب عن الياء ﴿مُوسَى﴾، ﴿عِيسَى﴾.
 - ٧- ما جاوره إمالة ﴿تَرَةً﴾ ألفها الأولى، النون من ﴿وَنَّا﴾.
 - ٨- أن تكون الألف قد رسمت ياءً وإن كان أصلها الواو ﴿وَالضُّحَى﴾.
- وكلها كما ترى ترجع إلى شيئين: الكسرة - الياء.



٢٩١ - وَحَمْزَةُ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ أَمَالًا ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلَا

وأطلق الناظم ذوات الياء وهو لفظ يقع ضربين ومراده: الضرب الثاني، ولم يبين في نظمه الحرف الذي تقع فيه الإمالة ولو أنه قال:

أمال الكسائي بعد حمزة إن تطرفت ألفات حيث ياء تأصلا

لذكر الحرف الممال وشرطيه وهما: كونه عن ياء، وكونه طرفاً أي تكون لام الفعل، وإنما خص القراء الإمالة بذلك لأنه طرف، والأطراف محل التغيير غالباً، والإمالة تغيير فإنها إزالة الألف عن استقامتها وتحريف لها عن مخرجها إلى نحو مخرج الياء.



٢٩٢ - وَتَنْشِئَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفَتْ مَنِهَلَا

اقتصر الناظم رحمه الله في الأسماء على التثنية وفي الأفعال على ردها إلى النفس

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٢١

اختصاراً إنما هناك أشياء أخرى يعرف بها ذوات الياء والواو في الفعل:

- ١- ضمير الاثنين (رميا - عفوا).
- ٢- ظهور الياء والواو في المضارع (يرمي - يعفو).
- ٣- ظهورهما في المصدر؛ لأن الفعل مشتق منه (الرمي - العفو).



٢٩٥- وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنِّي وَفِي مَتَى مَعًا وَعَسَى أَيْضًا أَمَالًا وَقُلْ بَلَى

وعلة الإمالة في الرسم وقوع ألفه رابعة ومناسبته لفعلٍ في اللفظ، وعلى الإمالة في ﴿مَتَى﴾ أن ألفه أصلية مشبهة لألف التأنيث، وعلة ﴿عَسَى﴾ في الإمالة أنه لفظ من ذوات الياء بدليل ظهورها فيه مع الضمائر.

وعلة الإمالة في ﴿بَلَى﴾ إما لشبهها بالأسماء حيث كفى في الجواب بنفسه كأن تقول لمن قال لك: ألم يأتك زيد؟ بلَى، ولمن قال: من في الدار؟ زيد، وإما لأن ألفه للتأنيث وأصله (بل) زيدت عليه ألف التأنيث.

والأسماء التي يقع فيها التقليل أو الإمالة المقصودة في هذا البيت قليلة قال أبو شامة في «إبراز المعاني»:

وموسى عسى عيسى ويحيى وفي متى وأنسى للاستفهام تأتي وفي بلَى



٢٩٧- وَكُلُّ ثَلَاثِي يَزِيدُ فَإِنَّهُ مُمَالٌ كَزَكَاةٍ وَأَنْجَى مَعَ ابْتَلَى

الفعل الثلاثي إذا زاد على الثلاثة صار رباعياً فإن جميعه ممال للأصحاب لأنه إن كان ثلاثياً من ذوات الياء فهو في الزيادة كذلك، وإن كان من ذوات الواو فهو في الزيادة. ينتقل إلى الياء، (زكى) ثلاثي من ذوات الواو بدليل قولك: «زكوت - وأزكو» فلما صار بالتضعيف رباعياً انتقل إلى ذوات الياء بدليل «زكيت» وعلة انتقال

﴿ ١٢٢ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

ما زاد من الأفعال الماضية على الثلاث إلى الياء: الحمل على المضارع في الانتقال إليها، وعلة المضارع في ذلك انكسار ما قبل آخره، ومما نقل إلى الياء أيضًا مما أصله واو «تبلى - يدعى - يرضى - أدنى - أزكى - أعلى».

وقد اكتفى الناظم على ما جاء من ذلك في الأفعال الماضية اختصارًا، قال الفاسي في «اللآلئ»: «ولو قال:

وكل رباع فما زاد مضجع كرخى وتبلى ثم أزكى مع ابتلى
لأنتى بالجميع.

وقال أبو شامة في «إبراز المعاني»:

وكل ثلاثي مزيد أمله مثل يرضى وتدعى ثم أدنى مع ابتلى

(٢٩٨) مفردات الكسائي بالإمالة:

فأحيا - أحياها - رءيائي - الرؤيائي - مرضات - خطايا وبابه - محيائي - تقاته
- آتاني - هدان - عصاني - وأوصاني - أنساني.



٣٠٥ - وَرُؤْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ وَمَحْيَايَ مَشْكَاةٍ هُدَايَ قَدْ انْجَلَا

انفرادات دوري الكسائي في الإمالة:

رؤياك - مثوأي المضاف على الياء فقط - مشكاة - هداي.



٣٠٩ - وَرَاءَ تَرَاءِي فَازَ فِي شُعْرَائِهِ وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَا حُكْمُ صُحْبَةٍ أَوْ لَا

كلمة «ترأى» هذه الكلمة زلت فيها الأقدام وكثرت فيها الأوهام، قال في «غيث النفع»: «فنقول وبالله التوفيق: أصل هذه الكلمة (ترأى) تفاعل فعل ماضي (كتخاصم) تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، والأصل أن يكون فيها ثلاث

التَّخْرِيزَاتُ الصُّعْرَى ١٢٣

ألفات: ألف بناء تفاعل - صورة الهمزة - المبدلة. ولم يوجد في جميع المصاحف الشريفة إلا ألف واحدة بعد الراء وحذف الألفان كراهة اجتماع الصور المتماثلة في الخط، ولم يقل أحد من العلماء فيما نعلمه أنها صورة الهمزة لأن المفتوحة بعد الألف لا صورة لها.

واختلفوا هل في ألف تفاعل أو المبدلة؟

فقال قوم بالثاني: وهو مذهب الداني وغيره واحتج له الداني بثلاثة أوجه:

١- أنها أصلية لأنها لام والأولى زائدة.

٢- أنها أعلت بالقلب فلا تعل ثانياً بالحذف.

٣- أنهما ساكنان وقياسه تغيير الأول.

وقال قوم بالأول: وهو اختيار الجعبري واحتج له بأوجه منها:

١- أن الأولى تدل على معنى وليست الثانية كذلك فحذفها أولى.

٢- أن الثانية طرف والطرف أولى بالحذف.

٣- أن الثانية حذفت في الوصل لفظاً فناسب أن تحذف خطأ.

٤- حذف إحدى الألفين إنما سببه كراهة اجتماع المثليين، والاجتماع إنما يحصل بالثانية.

٥- أنها لو ثبتت لكان القياس أن ترسم ياءً لأنها منقلبة عنها.

قال في «غيث النفع»: «واختياري هو الثاني».

فإذا وقفت لحمزة فله وجوه كثيرة منها:

١- أنه يسهل الهمزة بين بين ويميل الراء والألف التي قبل الهمزة والألف التي بعدها إتباعاً لإمالة فتحة الهمزة المسهلة فيمد على هذا بعد الراء مدة طويلة تقدر ألفين ممالين وهذا هو الوجه المختار.

﴿ ١٢٤ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

٢- أن يحذف الهمزة المسهلة فيجتمع ألفان فيحذف أحدهما فتبقى ألف واحدة مماله.

٣- إبقاء الألف الأخيرة على حذفها في الوصل فتكون الهمزة متطرفة فتقف له بإبدال الهمزة ياءً لأنها سكنت للوقف وانكسر ما قبلها فتمد على تقدير ألف مماله بعد ياء ساكنة.

٤- (تراينا) بكسر الراء وإبدال الهمزة وهو ضعيف.



٣١١- نَأَى شَرْعٌ يُمْنٌ بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٌ فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ وَالنُّونُ ضَوْءٌ سَنَّا تَلَا

ذكر في كلمة «نأى» بالإسراء وفصلت الخلاف للسوسي والإماله للسوسي انفراداً انفرد بها فارس بن أحمد شيخ الداني.

قال ابن الجزري في النشر: «ولا يخفى أن كل ما انفرد به بعض النقلة لا يقرأ به لعدم تواتره وجميع الرواة عنه من جميع الطرق على الفتح لا يعلم في ذلك بينهم خلاف، فإن قلت: لم هو انفراده وذكره الداني في التيسير؟ أقول لك: ذكره الداني في التيسير حكاية لا على سبيل الرواية حيث قال بعدما ذكر قراء الإمالة: «وقد روي عن أبي شعيب مثل ذلك» غير أن الداني لم يذكره في «المفردات» ولا أشار إليه.

قال ابن القاصح: «والفتح عنه أشهر»، قال أبو شامة: «والمشهور عن السوسي الفتح. فالصحيح أن يقرأ للسوسي بالفتح». قال الشيخ المخللاتي في «التحريرات»:

نأى شرع يمن باختلاف بفصلت وسبحان عنهم همزة قد تميلاً
وفي النشر لم يحك الخلاف لصالح وفتحها عنه بلا خلف انجلا
قال في «التحريرات المرضية»:

وفتح نأى في الموضعين لصالح كذاك رأى قبل المسكن يجتلا

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٢٥

ومما يجب ملاحظته أن حرف (نأى) ليس لورش في نونه تقليل وإنما التقليل للهمزة والألف بعدها.



٣١٣ - وَذُوا الرِّاءِ وَرُشٌّ بَيْنَ بَيْنَ وَفِي أَرَا كُهُمْ وَذَوَاتِ الْيَالَةِ الْخُلْفُ جُمْلًا

ورد الخلاف عن ورش في ﴿أَرَسَكُهُمْ﴾ والراجع في الأداء التقليل لأنها طريق التيسير، قال في «التمهيد» عن تقليل ﴿أَرَسَكُهُمْ﴾: «وهو الصواب».

وقال في «جامع البيان»: «وهو القياس، أما الفتح فمن قراءة الداني على أبي الفتح وليست طريق التيسير»^(١).

قال في «تقريب المعاني»: «قرأ بالفتح على أبي الفتح فارس وقرأ التقليل على ابن خاقان وطاهر بن غلبون والوجهان صحيحان» ولم يقرأ بالوجهين من ذوات الراء إلا هذه الكلمة.

- وقرأ ورش بخلاف في ذوات الياء التي يميلها حمزة والكسائي أو الكسائي وحده أو التي اشترك معهما غيرهما في إمالتها إلا أربع كلمات له فيها الفتح قولاً واحداً «مرضات» حيث وردت في القراءان «كمشكاة» بالنور «الربا» حيث وقعت «كلاهما» بالإسراء.

ممال على وحده قل وحمزة أمله لورش لا تراعي مذكلاً
سوى أربع وهي الربا وكلا هما ومرضاة مشكاة وكن متأملاً



٣١٤ - وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضَرُ مُكَمَّلًا

قال الشيخ الضباع في كتابه «إرشاد المريد» ملخصاً لمذهب ورش في رؤوس

(١) «الأوجه الراجعة في الأداء» للنحاس.

﴿ ١٢٦ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

الآي وغيرها: «والحاصل أن غير ذوات الرءاء لورش فيه ثلاث طرق:

الأولى: التقليل مطلقاً رءوس الآي وغيرها سواء كان فيها ضميراً أم لم يكن.

الثانية: التقليل في رءوس الآي فقط سوى ما فيه ضمير فالفتح كما لم يكن رأس آية.

الثالثة: التقليل مطلقاً رءوس الآي وغيرها إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث. أما ما ذكره بعضهم من الفتح مطلقاً رءوس الآي وغيرها فأمر لا يلتفت إليه على التحقيق لأنه انفرد به صاحب التجريد عن ورش وليس من طرقنا.

وجمع أبو شامة البيتين مع إضافة ما يمتنع فيه التقليل لورش في بيتين آخرين قال فيهما:

وذو الرءاء ورش بين بين وفي رءو س الآي سوى اللاتي تحصلا

بها وأراكهم وذوي اليا خلافهم كلا والربا مرضاة مشكاة أهمل

فذكر أولاً ما يقلله بلا خلاف ثم ما فيه وجهان ثم ما امتنعت إمالته.

قال الشيخ الميهي: «وظاهر قوله: «قد قل فتحها» أن له الوجهين الفتح والتقليل لكن الفتح قليل وليس كذلك».

ولكن ذكره الجمزوري في «الفتح الرحمانى» تعليقاً على هذا فقال: وشراحه أعلم بمراده ثم ذكر أن أبا شامة ذكر ذلك في شرحه أنه قد قلله بشيء من الإمالة، كما أنه جزم في النشر بالإمالة في رءوس الآي للأزرق ولم يحك فيها الفتح لانفراده عن صاحب التجريد، وجزم في الطيبة بما جزم به في النشر بقوله: «وقل رءوس الآي جف» وومن أخذ به العلامة الشيخ سلطان المزاحي، وومن أخذ بالوجهين العلامة الشيخ عبد الرحمن اليماني لكن له تقديم وتأخير في الوجهين فله في رءوس الآي التقليل مقدم على الفتح، إلا ما اتصل به هاء مؤنث منها فالفتح فيه مقدم على التقليل.

ثم اعلم أن ما فيه الوجهان مما فيه هاء من رءوس الآي إنما هو غير ذي الرءاء منها، أما ذو الرءاء فلا خلاف في تقليله.

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٢٧

قال الإبياري ملخصاً مذهب سلطان وليمني في بيتين:
 لسلطان اقرأ رءوس الآي مقللا ولليمني التقليل والفتح زينا
 وما فيه ها فافتح وقلل لديهما وتقليل ذي الرا عنهما جاء متقنا
 قال في «الفتح الرحمانى»:
 ولكن رءوس الآي قد قل فتحها له عند سلطان أي الفتح أهمل
 ولليمني تقليلها قبل فتحها وكل لما ها فيه يفتح أو لا
 ولا خلف في تقليل ذي الرءاء عنها ولا فتح تنوين بألف تبديلا
 والخلاصة: أن مذهب اليميني لا يوافق طريق الحرز فيجب إهماله. والله أعلم.



٣١٦ - وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى وَآخِرُ آيِ مَا تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِ سَوَى رَاهِمَا اَعْتَلَا

قال في «إرشاد المريد»: «وأفاد بعضهم أن فعلى بضم الفاء في القرآن محصوراً في
 عشرين كلمة: (موسى - أنثى - دنيا - قربى - وسطى - قصوى - عزى - وثقى -
 حسنى - أولى - عقبى - سفلى - عليا - رؤيا - طوبى - مثلى - سوائى - زلفى -
 سقيا - رجعى).

وفعلى بفتح الفاء في إحدى عشر كلمة: (سلوى - موتى - تقوى - قتلى -
 مرضى - نجوى - دعوى - شتى - صرعى - يحيى الاسم).

وفعلى بكسر الفاء في أربع كلمات: (سيما - إحدى - ضيزى - عيسى).

وقد نظمها العلامة المتولي فقال:

وفعلى سوى ذي الرا عشرون عدها وهاتيك موسى ثم قربى محملا
 ودنيا مع الأنثى ووسطى كما رووا ووثقى مع حسنى وأولى تقبلا
 وقصوى مع السلفى وعليها بتوبة ورؤيا وعقبى ثم طوبى قد انجلا

﴿ ١٢٨ ﴾ التَّخْرِيرَاتِ الصُّغْرَى

وزلفى مع المثلئ وسوآئ برومها وعزى مع الرجعى وسقيا تكملا
وفعلئ هي السلوى وتقوى كما أتئ ودعوى ونجوى ثم قتلى تمثلا
ومرضئ وشئى ثم صرعى كأنهم وموتئ وطغواها ويحيئ فحصلا
وفعلئ فقل إحدئ وسيماهم رروا وضيئ وعيسى فاعلمه واعملا
وأما ﴿كَلَّمَا﴾ من قوله: ﴿كَلَّمَا الْجَنَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣] فالجمهور من أهل الأداء^(١)
على أن ألفه للتثنية، وذهب جماعة^(٢) إلى أنها للتأنيث، فإذا وصلتها فليس فيها شيء
لأحد، أما إذا وقفت عليها فعلى الرأي الأول: ليس فيها إلا الفتح، وعلى الرأي الثاني:
تمال لحمزة والكسائي وتقلل لأبي عمرو وورش بخلفه، قال في النشر: «والوجهان
جيدان ولكني على أفتح أجح». ونظمه المنصوري فقال:
كلتا ممال عندهم أو يفتح والجزري قال لفتح أجح

ملاحظة:

ينبغي أن تراعى الفواصل في هذه السور الإحدى عشر وخاصة لورش وأبي
عمرو حتى يعلم ما فيه تقليل وما ليس فيه تقليل.



٣١٧ - وَيَا وَيَلْتَنِي أَنِّي وَيَا حَسْرَتِي طَوَوَا وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا وَيَا أَسْفَى الْعَلَا

يعني أن الدوري عن أبي عمرو أمال هذه الكلمات الأربع بين بين وهذا الحكم
منقول من التيسير وغيره عن أبي عمرو البصري نفسه لكنه قال من طريق أهل العراق
وتلك هي طريق الدوري، أما من طريق أهل الرقة - يعني طريق السوسي - فالفتح،
ولو نظرنا في هذا البيت لوجدنا أن الناظم لم يقرن (يا أسفى) بالكلمات التي قبلها
لأن فيها خلافاً عن الدوري؛ لأنه روي عنه الفتح فيها، وعلته في الفتح: أنه لم تجعل

(١) وهو مذهب الكوفيين.

(٢) وهو مذهب البصريين.

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٢٩

ألفه منقلبة عن ياء بل جعلها كالكلمتين الأخيرتين بل جعلها ألف الندبة والتفجع، والأصل: يا أسفاه، وألف الندبة والتفجع لا حظ لها في شيء من أنواع الإمالة.

قال في «الأوجه الراجعة»: «قطع في التيسير بتقليل (يا ويلتى - يا حسرتى - أنى) الاستفهامية للدروي عن أبي عمرو. وقطع بالفتح في (يا أسفى) وذكر أن ذلك من طريق أهل العراق، وقد ذكر التقليل فيه الشاطبي، وهو خروج عن طريقه، فالراجع في الأداء فيه هو الفتح إذ نص عليه الداني في «المفردات» واختاره»^(١).

وقد ذكر هذا الخلاف الإيباري في «خلاصة الفوائد» وفي «الفوائد المحررة» فقال فيهما:

..... وأنى ويلتى وحسرتى طيب وخلف أسفى عنه أثبتا
والعمل على التقليل فيها بالخلاف.



٣٢٦- وإضجاع ذي راءين حج رواه كالأبرار والتقليل جادل فيصلا

قال في «الأوجه الراجعة» عن الألف بين الراءين المكررين نحو: (الأبرار) المجرورة: «ذكر فيها وجهان: التقليل لحمزة مطلقاً وهو الذي رواه جمهور المغاربة والمصريين وهو الذي في التيسير، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، والثاني: الإمالة المحضة من قراءة الداني على أبي الفتح، وقد قرأ الداني على أبي الحسن رواية خلف عن حمزة، كما قرأ على أبي الفتح رواية خلاد عن حمزة، وصرح في «المفردات» و«جامع البيان» أنه قرأ بالتقليل على أبي الحسن وبالإمالة المحضة على أبي الفتح، ولم يذكره في التيسير، وبينه المحقق في النشر وذكر فيه أن الداني خرج فيه عن طريقه إلا أنه قد بينه في «جامع البيان». لذا فالأولى والراجع في الأداء التقليل في نحو: (الأبرار) المجرورة وبابه مما تكررت فيه الراء وكانت ثانيتهما مجرورة وقبلها ألف من

(١) «الأوجه الراجعة في الأداء» للنحاس.

﴿ ١٣٠ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

رواية خلف، والراجح فيه الإمامة المحضة فيه رواية خلاد وإذا كان لم يبين ذلك في التيسير ولا في الشاطبية إلا أن الداني بينه في «المفردات» و«جامع البيان» وأوضحه المحقق في النشر. وبه نأخذ» أهـ.

ولكن العمل عند معظم المشايخ وأهل العلم على ما ذكره الداني في التيسير وما ذكره الناظم في الشاطبية ووافقه على ذلك كثير من العلماء فقال الإياري رحمه الله:
..... وميل كالأبرار
حلوروي وقللا فوزا جلا



٣٢٩- يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ ضِعَافًا وَحَرْفًا النَّمْلُ آتِيكَ قَوْلًا
٣٣٠- بِخُلْفٍ

لم يذكر صاحب التيسير فيهما إمالة (أواري - يواري) وقال في كتاب الإمامة:
«اجتمعت القراءة على إخلاص الفتح فيهما إلا ما حدثنا به عبد العزيز بن جعفر بن محمد قال: حدثنا أبو طاهر بن أبي هاشم قال: قرأت على أبي عثمان الضرير عن أبي عمر عن الكسائي (يواري - أواري) الإمامة. وقال: قرأت على أبي بكر الفتح، وكذلك أيضًا (يواري) في الأعراف وإن لم يذكره في النظم والصحيح أن فيهن الفتح من طريق النظم وأصله كما نبه عليه المحقق في النشر ولهذا قال في «إتحاف البرية»:
يواري أواري في العقود بخلفه وليس له الإضجاع في الحرز يجتلا
قال السنطاوي:

يواري أواري قل بفتح كلاهما فبالفتح من حرز الدور علينا
قال الجمزوري رحمه الله:

يواري أواري في العقود بخلفه وذا الخلف في الأعراف أيضا تحصلا
وراوي إمالتها الضرير وليس من طريق الحرز بل له الفتح مسجلا

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

قال المتولي رحمه الله: «وتخصيص الشاطبي بحر في المائدة لا وجه له للإمالة من الشاطبية والتيسير».

قال الشيخ أيمن رشدي سويد في تحقيقه للشاطبية: «المحققون على أنه يقرأ للدوري عن الكسائي بالفتح فقط في ﴿يُؤَرَى﴾، ﴿فَأُورَى﴾. وفي قول الناظم:

«ضعافا وحرفا النمل ءاتيك قولاً بخلف»

قال الداني في التيسير:

«وتفرد حمزة أيضاً بإمالة فتحة الهمزة إشماءً في قوله: ﴿أَنَا ءَانِيكَ بِهِ﴾ في الحرفين في النمل، وبإمالة فتحة العين في قوله: ﴿ضَعَفًا﴾ في النساء، وعن خلاد في هذه الثلاثة مواضع خلاف وبالفتح آخذ به» أهـ.

قال الشيخ أيمن رشدي في تحقيقه للشاطبية:

«فرق الداني بين إمالة ﴿ءَانِيكَ﴾ إشماءً وإمالة ﴿ضَعَفًا﴾ إمالة محضة، وقد تبع في ذلك شيخه طاهر بن غلبون وأباه أبا الطيب بن غلبون. والله أعلم».

هذا وقد أسند الداني في التيسير رواية خلف من قراءته على طاهر بن غلبون ونص في كتبه الثلاثة «التيسير»، «وجامع البيان»، «والمفردات السبع» أن قراءته عليه لهذا الحرف كانت بإشمام الإمالة. كما أسند في التيسير رواية خلاد من قراءته على أبي الفتح فارس ولم يصرح فيه ولا في «جامع البيان» كيف كانت قراءته على أبي الفتح فارس وصرح به في «المفردات» بقوله: «بإخلاص فتحة الهمزة أيضاً، كذا قرأت على أبي الفتح في ذلك» أهـ.

فلعل هذا ما يفسر قول الداني في التيسير عن خلاد: «أن يؤخذ من طريق التيسير لخلف بالإمالة إشماءً وهي التقليل في ﴿ءَانِيكَ﴾ وبالفتح لخلاد وجهًا واحدًا على ما تقدم بيانه، وما قيل في التيسير يقال في الشاطبية فطريقهما واحدة الله أعلم. أهـ.

﴿ ١٣٢ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

٣٣١- وَخَلَفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصَّلا

ورد الخلاف عن أبي عمرو في ﴿النَّاسِ﴾ المجرورة، وظاهر الشاطبية أن الخلاف من الروایتين، ولكن الذي ذكره الداني في سند قراءته لأبي عمر حفص الدوري عن أبي عمرو أنها قراءته على الفارسي عن أبي طاهر، وقد صرح في التيسير أنه قرأ من هذا الطريق بإمالة الناس المجرورة وكذلك نص عليه في «المفردات». فلا يصح فيه للدوري عن أبي عمرو إلا الإمالة، ولا يصح للسوسي فيه إلا الفتح. والمحققون على ذلك.

قال الإبياري:

وراء تراءى اضجع فتى والناس جر طـب.....

قال في «إتحاف البرية»:

وفي الناس عن دور فاضجع وصالح له افتح ودع يا صاحبي خلف حصلا

قال الجمزروي:

وخلفهم في الناس جر حصلا فيفتح السوسي والدور ميلا



٣٣٢- حِمَارِكَ وَالْمَحْرَابِ إِكْرَاهَهُنَّ وَالْ حِمَارٍ وَفِي الْإِكْرَامِ عِمْرَانَ مُثَلَّا

٣٣٣- وَكُلُّ بِخُلْفٍ لِابْنٍ ذَكْوَانَ غَيْرَ مَا يُجَرُّ مِنَ الْمَحْرَابِ فَأَعْلَمَ لَتَعْمَلَا

ذكر الناظم أن لابن ذكوان في هذه الكلمات الخلاف ولكن ذكر في «الأوجه الراجحة في الأداء» أن الصحيح خلاف ذلك فقال: «حمارك والحمار» المذكور في التيسير هو الإمالة، ولم يقرأ الداني بالفتح فيها إلا من طريق ابن الأخرم بقراءته على أبي الحسن، وليست طريق التيسير كذلك نص في «المفردات» أنه قرأ بالإمالة على الفارسي، وهي طريق التيسير عن النقاش عن الأخفش، وذكر أن الأخفش نص

التَّحْرِيرَاتُ الصُّعْرَى ١٣٣

على الإمامة في كتابه الخاص بالإمامة. فالراجح في الأداء الإمامة في الحرفين بلا خلاف^(١). أهـ.

والعمل عند كثير من المشايخ الوجهان.

والحجة في إِمَالَتِهَا دون باقي باب الألفات الواقعة قبل الرء المتطرفة المكسورة: اتباع الأثر والجمع بين اللغتين.

«عمران والإكرام وإكراههن» قال في النشر: «وذكر الإمامة في التيسير من قراءته على أبي الفتح ولكنه منقطع بالنسبة للتيسير فإنه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النقاش، وإنما قرأ عليه بطريق ابن الرزاز وموسى بن عبد الرحمن وأبي طاهر البعلبكي وابن شنبود وابن هارون خمستهم عن الأخفش».

ولهذا قال في «الأوجه الراجعة في الأداء»: «فالأولى الفتح في هذه المواضع حيث وقعت من طريق التيسير لأن الفتح طريق النقاش». أهـ.

والعمل عند كثير من المشايخ بالوجهين، والفتح أولى.

«المحrab» صرح الداني في التيسير بقراءته على الفارسي عن النقاش بإمالة المحrab حيث وقع منصوباً أو مجروراً وكذا فتح المنسوب وهو موضعان: موضع في (آل عمران)، وموضع آخر في (ص) من طريق ابن الأخرم، أما المجرور فلا خلاف في إمالته ولكن الذي صرح به في «المفردات» و«التيسير» أنه قرأ بالإمالة في المحrab حيث وقع عن الفارسي وهو طريق التيسير. فنأخذ له بالإمالة حيث وقع منصوباً أو مجروراً وجهًا راجحًا في الأداء^(١). أهـ.

ولكن شراح الشاطبية وأصحاب التحريرات ذكروا أن للشاطبي الإمامة بخلف في كل ما جاء فيه الخلاف في نظمه ويمكن أن يكون هذا من طريق التيسير هذا والله تعالى أعلم.

(١) «الأوجه الراجعة في الأداء» الشيخ النحاس.

﴿١٣٤﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

٣٣٧- وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًّا وَرَقَّقُوا وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا

٣٣٨- مُسَمًى وَمَوْلًى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزًى وَتَشَرُّى تَزْيِيلًا

المراد في قول الناظم بالتفخيم هو الفتح والترقيق الإمالة فهذان طريقان لأهل الأداء، وذكر الناظم مذهباً ثالثاً وهو: إمالة المرفوع والمجرور فقط وفتح المنصوب، والعلة في اختلافهم في الوقف على المقصور المنون اختلافهم في الألف الثابتة وقفاً فذهب قوم إلى أنها المبدلة من التنوين، وإليه ذهب المازني، وذهب قوم إلى أنها المبدلة من الحرف الأصلي وإليه ذهب السيرافي، وذهب سيبويه وغيره إلى أن الألف في حالتي الرفع والجر هي المبدلة من الحرف الأصلي، وفي النصب هي المبدلة من التنوين. فمن قال بالقول الأول فتح في الأحوال الثلاثة، ومن قال بالثاني أمال في الأحوال الثلاثة، ومن قال بالثالث أمال في المرفوع والمجرور وفتح المنصوب.

وما ذكره الناظم من هذا الخلاف رده الإمام ابن الجزري حيث قال في النشر: «ولا أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية فلا اعتبار به ولا عمل عليه»، ولذا قال في الطيبة:

وما بذى التنوين خلف يعتلا بل قبل ساكن بما أصل قف

قال الإبياري:

وقبل ما سكن والتنوين قف بالأصل والرا واصلا خلف يصف

قال في «الفتح الرحمانى»:

وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا

أراد به المقصور إن قلب الألف عن الياء وقفا ثم لكل مثلاً

وأنكر هذا الخلاف في النشر قائلاً على أصل كل قف مملاً مقللاً

وفخم فقط منصوباً أبدلت الألف بوقف من التنوين فيه كمؤثلاً

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٣٥

وقبل سكون قف بما في أصولهم ممبلا إذا أو فاتحا أو مقللا

فوائد:

- ١- الكلمات المنونة الممالة هي: (غزى - مفترى - قرئ - مسمى - هدى - سوى - سدئ - فتى - ضحى - عمى - أذى - مصلى - مولى - طوى - ربا - مصفى - مثوى).

وقد جمعها العلامة الطباخ فقال:

ولا تمل من المنونات إلا حروفا ذات قصر تات
غزى مصلى ومصفى مفترى طوى ربى سوى سدئ فتى قرئ
مثوى مسمى وأذى مولى هدى ضحى عمى سبع وعشر فاعدا

- ٢- «تترا» ورد عن أبي عمرو فيها الخلاف بين الفتح والإمالة، فإن وصل فلا إمالة له قطعاً، أما إن وقف عليها فله وجهان، وجمهور العلماء على الفتح. قال في النشر: «ونصوص أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو».

قال المنصوري:

في الوقف تترا أبو عمرو فتح إلحاقه أرطى احتمال ما رجع
وقال بعضهم:

وتترا لدى الكل الرسوم بها ألف فمن ثم لم تأت الإمالة للبصري
فشرط إمالات لذي الرء عنده تصويره ياء كما قال في النشر

- ٣- قال شيخنا الضباع رحمه الله في شرحه على الشاطبية: «توهم بعضهم أن الأقصا، أقصا المدينة، طغا الماء لا إمالة فيهن لرسمهن بالألف، والصواب أنهن من الممال ولذا قال إمامنا المتولي:

لما طغا الأقصا وأقصا بالألف رسما ومن يمل ممبلا عنه قف



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٣٦

٤- كل من لم يذكر له شيئاً في هذا الباب كله إنما يقرأ بالفتح كما يدل عليه الضد.

٥- كل القراء من الشاطبية لهم إمالة ولو في كلمة واحدة ما عدا ابن كثير لم يمل شيئاً قط. والله تعالى أعلى وأعلم.



باب مذهب الكسائي

في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف

- ٣٣٩- وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا مُمَالُ الْكِسَائِيِّ غَيْرَ عَشْرِ لِيَعْدِلَا
 ٣٤٠- وَيَجْمَعُهَا حَقٌّ ضِغَاطٌ عَصٍ خَطَاً وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مُيَّلاً
 ٣٤١- أَوْ الْكُسْرِ وَالْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ وَيَضْعُفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلًا
 ٣٤٢- لَعِبْرُهُ مِائَةٌ وَجْهَةٌ وَلَيْكَةٌ وَبَعْضُهُمْ سِوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مِيَّلاً

يوجد عن الوقف على آخر الكلمة ثلاث هاءات وهي على النحو التالي:
أ- هاء الضمير المذكر: وهي التي تكون في الوصل هاء متحركة وفي الوقف هاء ساكنة ﴿مَعَاذِيرُهُ﴾، ﴿بَنَانُهُ﴾.

ب- هاء السكت: وهي التي تكون ساكنة وصلًا ووقفًا ﴿حَسَابِيَّةُ﴾، ﴿مَالِيَّةُ﴾، ﴿مَاهِيَّةُ﴾.

وهذان النوعان من الهاء ليس فيهما إمالة لأحد، وقد يلتبس على بعض الطلاب هاء الضمير أو هاء السكت وخاصة إذا سبقت في الآية التي قبلها بهاء تأنيث ممالاة فيميل هاء الضمير أو السكت تبعًا لما قبلها وهذا خطأ وارد شائع عن بعض الناس.

ج- هاء التأنيث: وهي التي تكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء (رحمة - نعمة) وهذه الهاء هي التي تدخلها الإمالة وهي المقصودة عند الكسائي وأمالها بعض العرب وهي اللغة الغالبة على ألسنة الناس، وهذا بخلاف هاء السكت وهذا هو الصحيح.

ورد للكسائي في هذه الهاء قولان:

أولاهما: وهو المختار عند الناظم وصاحب التيسير وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون إمالتها إذا كان قبلها حرف من خمسة عشر حرفًا يجمعها لفظ

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٣٨

(فجثت زينب لزود شمس) وإذا كان قبلها حرف من الأربعة التي يجمعها لفظ (أكهر) إن كان قبل كل منهما ياء ساكنة أو كسرة مهملة موصلة أو منفصلة بساكن، وفتحها مع باقي الحروف الهجائية التي جمعها النازم في قوله (حق ضغط عص خطأ) ويسمى هذا المذهب بالمذهب التفصيلي.

والقول الثاني: إمالتها مع جميع الحروف مطلقاً سوى الألف وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس ويسمى هذا المذهب بالمذهب الإجمالي.

قال في «فتح الوصيد»:

«العلة في إمالة هاء التانيث أنها تشبه ألف التانيث فأميلت كما أميلت، والمشابهة في ثمانية أشياء: الدلالة على التانيث، والزيادة، والسكون، وفتح ما قبلها في الغالب، والضعف، والخفاء، وإشباع الصوت، والبدل مع تقاربها في المخرج، وفي الوقف على هذه الهاء عملان:

أحدهما: تقريب فتحة ما قبلها من الكسرة.

الثاني: تقريبها من الياء قياساً على الألف المشبهة لها وإليه أشار بقوله «وفي هاء تانيث الوقوف وقبلها». وقال قوم بتقريب فتحة ما قبلها من الكسرة لا غير وتركها على ما كانت عليه والأول أقيس». أهـ.

سبب منع العشرة أحرف من الإمالة (حروف الاستعلاء والألف والحاء والعين):

فأما حروف الاستعلاء: فوجه منعها موافقتها الفتح ومناسبتها لأن بعضها يستعلي إلى الحنك الأعلى وبعضها ينطبق مع اللسان عند خروجه فكان الفتح أولى من الكسر.

وأما الألف: فإنما امتنعت الإمالة لأن الحرف الممال لا بد له من حرف قبله متحرك ليغير ذلك الفتح إلى الكسر فيكون التغير سُلماً للإمالة، والألف ساكنة لا يمكن ذلك فيها فامتنعت الإمالة، قال في «كنز المعاني»: «لا يمكن الإمالة نحو (حياة) إذ لو أميل ما قبل الألف لكان الإمالة للألف لا للهاء». أهـ.

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٣٩

قال في «الأوجه الراجعة»:

«فالراجح في الأداء الإمالة مطلقاً للكسائي قبل هاء التأنيث إذا سبقها أي حرف ما عدا الألف. وإن كان الأكثر على المذهب الأول إلا أن سند الرواية في التيسير ترجح المذهب الثاني وتعضده». أهـ.

وقد اختصر العلامة الإيباري هذه الأبيات في بيتين فقال:

أمال ها أنثى وقبلها علي مالم لحاع وللاستعلا تلي
وأكهر من بعد فتحة وضم والبعض غير ألف بالميل عم

فائدة:

واعلم أن الألف أتت قبل الهاء وأميلت في خمس كلمات وهي (تقاة - مرضات - مزجاة - التوراة - مشكاة)

وأُتت قبل الهاء ولم تُمَلَّ في (الصلاة - الزكاة - الحياة - النجاة - منواة - هيهات - ذات - لات - اللات). والله أعلم.



باب مذاهبهم في الرءاءات

أتبع الناظم رحمه الله هذا الباب باب الإمالة لأن ترقيق الرءاء ضرب منها، غير أنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد، والغرض من ترقيقها اعتدال اللفظ ومناسبتها وجريه على طريقة واحدة، وذلك بعينه هو الغرض بالإمالة التي يكون لمجاورة ياء أو كسرة أو حرف ممال، والتفخيم فيها هو الأصل بدليل عدم افتقاره إلى سبب، وكان التفخيم أصلاً لكونها أقرب حروف اللسان إلى الحنك الأعلى فأشبهت لذلك حروف الاستعلاء، فكانت مفخمة مثلها، وجاز فيها الترقيق في بعض الأحوال إذ ليست من حروف الاستعلاء وإنما هي مشبهة بها.

وإذا اعتبرت مذاهب القراء في الرءاء وجدت ثلاثة أقسام:

قسم لم يختلفوا في تفخيمه، وقسم لم يختلفوا في ترقيقه، وقسم اختلفوا فيه فرقه ورش وفخمه باقي القراء.

٣٤٥ - وَفَخَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرْمَ وَتَكَرَّرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً

استثنى ورش الأسماء الأعجمية وهي ثلاثة ﴿عَمْرَنَ﴾، ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ وإن كانت موافقة لشروط الترقيق إلا أنه فخمها وامتنع فيها الترقيق لأن الترقيق تخفيف وهذه الأسماء ثقيلة بالعجمة والتعريف فلم يخفف بالترقيق ليناسب لفظها حكمها.

ثم استثنى ﴿إِرْمَ﴾ وفصله عن الأسماء الأعجمية إما لأنه عنده عربي، وإما لأجل اختلاف الناس فيه أهو أعجمي لا ينصرف للتعريف والعجمة، أم عربي لا ينصرف للتعريف والتأنيث؟ وكان أبو الحسن طاهر ابن غلبون يرى ترقيق رائه لأجل الكسرة التي قبلها.

قال الحافظ أبو عمرو: «والجمهور من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وابن

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٤١

سيف وغيرهم على تفخيمه».

قال: «والقياس فيه ذلك كنظائره» - يعني الأسماء الأعجمية - ثم قال: «وقد جاء تفخيم الراء فيه منصوبًا، وبذلك قرأت وبه أخذ».

قال الفاسي: «ولذا اعتمد عليه الناظم ولم يذكر سواه»^(١).

ثم أخبر أنه استثنى ما تكررت الراء فيه مفخمة - أي أن الراء إذا وقع قبلها ما يوجب ترقيقها وجاء بعدها راء مفتوحة أو مضمومة نحو ﴿فَرَارًا﴾، ﴿مَذَرَارًا﴾، ﴿ضَرَارًا﴾ فإن الأولى تفخيم لأجل تفخيم الثانية، والعلة في ذلك أن الراء الأولى وقعت بعد كسرة تصل بها إلى الترقيق وبعدها راء مفخمة تصل بها إلى التفخيم، فكان تغلب حكم الراء المفخمة أولى لأنها بمنزلة حرف الاستعلاء فكان التفخيم أولى لما فيه من بقاء الراء على أصلها من التفخيم.



٣٤٦ - وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابُهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا

باب ﴿ذِكْرًا﴾ هو ست كلمات ﴿ذِكْرًا﴾، ﴿سِتْرًا﴾، ﴿وَزْرًا﴾، ﴿حِجْرًا﴾، ﴿وَصِهْرًا﴾، ﴿إِمْرًا﴾. اختلف في هذه الكلمات عن ورش بين التفخيم والترقيق في الراء وذهب الجمهور على التفخيم.

قال الحافظ أبو عمرو: «أقراني الخاقاني وفارس أحمد عن قراءتهما الباب كله بإخلاص الفتحة»، قال: «وكذلك رواه محمد بن خيرون وزكريا بن يحيى ومطرف بن عبد الرحمن عن أئمتهم عن ورش، وكذلك نص عليه إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب، وبذلك كان يأخذ محمد بن علي الأدفوي وغيره من أكابر مشيخة المصريين، ونصوا على ذلك في كتبهم عن أصحابهم الذين أدوا إليهم القراءة عن ورش».

(١) «اللألى الفريدة في شرح القصيدة».

﴿ ١٤٢ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

قال: «وأقرأني أبو الحسن ابن غلبون بالترقيق».

قال في «الأوجه الرجحة»: «ورجح الشاطبي التفخيم».

وعلة التفخيم في هذا الباب ما ذكره بعض العلماء: أن الراء فيه قد اكتنفها ساكنان: ساكن قبلها وساكناً بعدها وهو التنوين، وأن الفتحة يلزمها في الحالين جميعاً، فأبقيت الراء على أصلها من التفخيم، هذا مع كون الساكن الذي قبل الراء غير مدغم فإن كان مدغماً فلا خلاف في الترقيق وذلك في قوله: ﴿سِتْرًا﴾، ﴿مُسْتَقَرًّا﴾ وقد نص على ذلك أصحاب إسماعيل النحاس عن أصحاب ورش.

وعلة الترقيق: جريان الراء على القاعدة فيما وقع قبله كسرة لازمة وبينها ساكن ليس بحرف استعلاء.

ولم يلحق بهذا الباب ﴿مِصْرًا﴾، ﴿إِصْرًا﴾، ﴿فِطْرًا﴾، ﴿وَقْرًا﴾ لوجود حرف الاستعلاء بين الكسرة والراء.

وعلة الوجهين معاً: الجمع بين اللغتين واتباع الأثر.

ولم يلحق بهذا الباب ﴿خَيْرًا﴾، ﴿شَاكِرًا﴾ لوجود الياء المتصلة أو الكسر المتصل بالراء، والغالب على ترقيقه وهو الذي اختاره الناظم.

قال أبو شامة في الأنواع الثلاثة:

وسرارقيق قل خيراً وشاكراً للأكثر ذكراً فخم الجلة العلا



٣٤٧- وفي شَرِّ عَنْهُ يُرْقِّقُ كُلَّهُمْ وَخَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضُ تَقَبُّلًا

رَقَّق كل أصحاب ورش راءه الأولى لأجل كسر الثانية وهذا خارج عن الأصل المتقدم وهو ترقيق الراء لأجل كسر ما قبلها وهذا لأجل كسر ما بعدها لقوتها حيث كانت لوقوعها في الحرف المكرر بمنزلة كسرتين.

قال الداني: «لا خلاف عن ورش في إمالتها وإن وقف عليها»، ولذلك قال في

التَّحْرِيرَاتُ الصُّعْرَى

﴿١٤٣﴾

«إتحاف البرية»:

وفي شرر عنه يرقق كلهم ورققها في الوقف أيضا لتعدلا
وذلك إن وقفت عليها بالروم أو الإسكان لترقيق الرء قبلها كالإمالة من أجل
الإمالة.

وقال في «الفتح الرحمانى»:

وفي شرر عنه يرققم كلهم لأولتي رائيه وقفوا وموصلا
وذلك لكسر الثان والثان رققوا لدى الوقف عنه حيث رقق أولا
ثم أخبر الناظم أن بعض أهل الأداء تقبل ﴿حَيْرَانَ﴾ بالتفخيم فيكون مستثنى في
قاعدة ورش في الرء الواقعة بعد الياء الساكنة.

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: «زادني ابن خاقان إخلاص الفتح في ﴿حَيْرَانَ﴾
وقال: قرأته على غيره بالترقيق، وهو القياس من أجل الياء، قال: وذهب على التفخيم
جماعة من أهل الأداء، وقال: ويجوز أن يكون أخلص الفتح في ذلك لأجل امتناعه
من الصرف، كما أخلص الفتح في الأسماء الأعجمية، وبذلك قرأت».

وقال ابن الجزري في «النشر» عن ترقيقها لأبي عمرو الداني: «فخرج عن طريقه».
قال في «الأوجه الراجعة»: «إلا أن التفخيم أرجح وأولى».



٣٤٨- وَفِي الرَّاءِ عَنْ وَرْشٍ سَوَى مَا ذَكَرْتُهُ مَذَاهِبُ شَذَتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاً

هناك عن ورش مذاهب شذت في الأداء في بعض الكلمات عن الأصل المتقدم.
فمن تلك المذاهب ما حكاها الداني عن شيخه أبي الحسن ابن غلبون أنه استثنى
«افتراء - كبره - عشرون - حصرت - وزرك - ساحران» وغيرهم من الكلمات.
والتفخيم في هذه الكلمات من الشاطبية والتيسير ضعيف لا يقرأ به.

﴿ ١٤٤ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغَى

قال في «الفتح الرحمانى»:

وفي الراء عن ورش سوى ما ذكرته مذهب شذت في الأداء توقلا
كتفخيمه نحو افتراء وكبره وعشرون مع حصرت إذا كان موصلا
ووزرك أيضا ساحران وكل ذا بطيئة يقرأ بوجهين نقلا



٣٥٠- وَمَا حَرَفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدَ فَرَاؤُهُ لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلًا

٣٥١- وَيَجْمَعُهَا قِطْ خُصَّ ضَغْطٍ وَخُلْفُهُمْ يَفْرِقُ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا

أخبر الشاطبي أن الراء تفخم لكل القراء إذا جاء بعدها حرف استعلاء وهذا الكلام ذكره الناظم على إطلاقه وكان لابد له من تقييد:

أولاهما: أن يكون حرف الاستعلاء والراء في كلمة واحدة ﴿لِيَائِ الْمُرْصَادِ﴾ فإن كنت الراء في كلمة وحرف الاستعلاء في كلمة أخرى رقت الراء ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾، ﴿أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ لهذا قال الجمزوري في «الفتح الرحمانى»:

وما حرف الاستعلاء بعد فراؤه لكلهم التفخيم فيها تذلا

بشرط اتحاد الحرف والراء بكلمة وإلا فرقق في تصعر مثلا

ثانيهما: قد يظن السامع أن جميعها يأتي بعد الراء فيطلب أمثلة لذلك فلا يجد بعضه، ولكن الواقع فيها في القرآن في هذا الغرض أربعة: (الصاد - الضاد - الطاء - القاف) ولم يقع (الخاء - الظاء - الغين) لذا قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: «ولو أنه قال:

وما بعده صاد وضاد وطاء وقا ففخم لكل خلف فرق تسلسلا

لبان أمر البيتين في بيت واحد وخلصنا من إشكال العبارتين فيهما».

أما ﴿فَرَّقِ﴾ في سورة الشعراء:

اختلف القراء في تفخيم هذه الراء وترقيقها والوجهان صحيحان عن كل القراء،

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٤٥

وقد نقل المحقق في النشر أن التفخيم مذهب سائر أهل الأداء، وهو الذي يظهر من التيسير، ونقل عن الداني قوله في غير التيسير أن المأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر.

فالوجهان جيدان. وبهما نأخذ، إلا أن التفخيم في ﴿فَرْقَةٍ﴾ بالتوبة هو المأخوذ به لانفتاح القاف بعد الراء.

وذكر بعض العلماء إنها ترقق في هذه الكلمة - أي: فرقة - للكسائي على وجه الإمالة لمناسبة الإمالة.

قال في النشر: «والقياس إجراء التفخيم والترقيق في الراء لمن أمال هاء التأنيث ولا أعلم فيه نصًّا».

قال في «الروض النضير»: «وعليه فلا ترقيق في (فرقة) عند الإمالة، والقياس المذكور غير صحيح». والله أعلم.



باب اللامات

ذكر الناظم رحمه الله هذا الباب بعد باب الراءات لما بين اللام والراء من المناسبة في أن كل واحدة منهما يتأتى فيها التفخيم والترقيق، غير أن التفخيم هو الأصل في الراء، والترقيق هو الأصل في اللام لأنها ليست من حروف الاستعلاء ولا مشابهة بحروف الاستعلاء، وإنما أشبهت ما أشبه حروف الاستعلاء وهو الراء فدخلها التفخيم لذلك والدليل على أن أصلها الترقيق وجوده فيها بغير سبب بخلاف التفخيم فإنه لا يكون إلا بسبب، وهذا الباب لم يذكره أكثر المصنفين في القراءات، إنما اعتنى به المغاربة والمصريين، ولا شك أنه لغة ضعيفة مستثقلة، فإن العرب عرف من فصيح لغتها الفرار من الأثقل إلى الأخف، والتغليظ عكس ذلك، ثم هو مخالفة المعروف من قراءة ورش، فإنها مشتملة على ترقيق الراءات وإمالة بين بين، وتخفيف الهمز نقلاً وتسهيلاً وإبدالاً، ولهذا أكثر الروايات عن ورش ترك التغليظ كقراءة الجماعة.

قال مكّي: «اعلم أن هذا الباب قد اضطرب النقل فيه عن ورش، وقليل ما يوجد فيه النص عنه»^(١).

٣٥٩- وَعَلَّظَ وَرْشٌ فَتَحَ لَامَ لِصَادِهَا أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلطَّاءِ قَبْلُ تَنْزُلًا

ثبتت الرواية عن ورش من طريق أبي يعقوب أن نافعا كان يفخم اللام المفتوحة الواقعة بعد الصاد والطاء المفتوحتين أو الساكتين ﴿صَلَاتِهِمْ﴾، ﴿فِيضْلَبُ﴾ فأما التي قبلها الطاء مفتوحة أو ساكنة فابن غلبون يرققها وعلى تفخيمها الحذاق. قال الحافظ أبو عمرو: «وبتغليظ اللام مع الثلاثة قرأت على ابن خاقان وعلى فارس بن أحمد وسألته فأخبرني بذلك عن قراءته».

(١) «إبراز المعاني» لأبي شامة.

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٤٧

وعلة التفخيم: إطباق هذه الأحرف واستعلاؤها فأريد أن يجري اللسان على طريقة واحدة فإن انكسر الحرف نافي الكسر التفخيم ووافق الترقيق **﴿ خَلَّلْ ﴾**. فأما الضاد لم يعتبرها أكثرهم وقد ذكر بعضهم التفخيم في **﴿ ضَلَّلْنَا ﴾** ولم يرو ذلك الحافظ أبو عمرو ولا جماعة من الأئمة، وعلة ذلك أن الضاد أضعف من أخواتها كما أن الاعتماد في ذلك على النقل لا على القياس ولو كان على القياس لكان **﴿ خَطَّوْا ﴾**، **﴿ وَغَلَّقَتْ ﴾** أولى بالتخفيف لوقوعه بين مستعلين إلا أن القراءة سنة متبعة.



٣٦١ - وَفِي طَالٍ خُلْفٌ مَعَ فَصَالًا وَعِنْدَمَا يُسَكَّنُ وَقَفًّا وَالْمُفَخَّمُ فَضًّا

أراد الناظم رحمه الله **﴿ أَفْطَالَ ﴾** طه **﴿ فَطَالَ عَلَيْهِمْ ﴾** الحديد **﴿ طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ ﴾** الأنبياء. **﴿ فَضًّا ﴾** البقرة. ولم يذكر الناظم (يصالحا) النساء كما هو ظاهر من البيت الذي يوهم أنه اقتصر على هاتين الكلمتين فقط. قال أبو شامة: «ولو قال: وفي طال خلف مع فصالا ونحوه وساكن وقف والمفخم فضلا قال في «إتحاف البرية»:

وفي طال خلف مع فصالا ومثل ذب - ن يصالحا قل والمفخم فضلا

وقد ذكر الحكم الإبياري دون النظر إلى الكلمات فقال:

..... وإن يحل فيها ألف أو ذات ياء مع ساكن الوقف يختلف

قال الطباخ:

ويصالحا فخم ورقق للامه فقد ورد التفخيم والحرز أهمل

قال الإبياري في «المختصر»:

ويصالحا فخم ورقق كطال مع فصالا كذا في ما لوقف تسكنا

علة الترقيق: وجود الفاصل بين الحرف المطبق واللام، وعلة التغليظ: الاعتداد بقوة حرف الاستعلاء مع أن الألف حرف هوائي لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم

فلم تمنع من إجراء الحكم.

ثم ذكر الناظم أن اللام إذا وقعت طرفاً وقبلها هذه الأحرف الثلاثة بشروطها وُوقِفَ على هذه اللام فيها أيضاً الخلاف بين التغليظ والترقيق. وعلة الترقيق: سكون اللام فأصبحت بذلك منافية للشرط وهو فتحها، وعلة التغليظ: أن السكون عارض في الوقف، والعارض لا يعتد به في تغيير الأصول لعدم لزومه.

قال في «الأوجه الراجحة في الأداء»:

«إذا حال بين الحرف واللام الألف وذلك في ثلاث كلمات (فصالا - يصالحا - طال) ففيها وجهان لورش، وظاهر كلام التيسير الترقيق، واختار في غيره التفخيم، ونأخذ له بالتغليظ فيها. وكذلك بالتغليظ في اللام المتطرفة إن وقفت عليها نحو ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ عملاً بقول المحقق في النشر، ثم قال: «وبه آخذ».



٣٦٢- وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اغْتِلَا

ورد الخلاف في غير رؤوس الآي في ستة مواضع لا سابع لها ﴿مُصَلَّى﴾ البقرة، ﴿يَصَلُّنَهَا﴾ الإسراء، ﴿وَيَصَلَّى﴾ الإنشقاق، ﴿تَصَلَّى﴾ الغاشية، ﴿لَا يَصَلُّنَهَا﴾ الليل، ﴿سَيَصَلَّى﴾ المسد. وورد في رؤوس الآيات في ثلاثة مواضع لا رابع لها ﴿وَلَا صَلَّى﴾ القيامة، ﴿فَصَلَّى﴾ الأعلى، ﴿إِذَا صَلَّى﴾ العلق.

ففي الأول له الخلف بين الترقيق والتغليظ قال في النشر: «الأرجح في الشاطبية والأقيس في التيسير، فالعمل على ترقيق اللام قبل الألف المقللة وذلك حتى لا يجتمع التغليظ مع التقليل. والله أعلم»، أما في الثاني وهو رؤوس الآيات ففيها الترقيق قولاً واحداً لأن هذه الألفات مقللة قولاً واحداً من طريق الشاطبية لأنها من الإحدى عشرة سورة المعروفة التي فيها تقليل رؤوس الآيات قولاً واحداً، فلا يصح تغليظ اللام مع التفخيم لتنافرهما.

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٤٩

٣٦٣ - وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةِ يُرْقِّهَهَا حَتَّى يَرْوُقَ مُرْتَلَا

ذكر الناظم أن لفظ الجلالة (الله) يرقق بعد الكسرة ولم يتعرض إلى أنه يرقق أيضاً بعد الإمالة لمناسبتها كما فعل السوسي في قوله تعالى: ﴿نَزَى اللَّهُ﴾ فعُقِبَ عليه بقول الجمزري:

وما قبله راء ممال لصالح ففخم وورقق في نرى الله مثلاً
قال الطباخ:

في كنرى الله بفتح فحما سوس وإن يمل فوجهان انتمى
وعقب عليه صاحب «إتحاف البرية» بقوله:
وعن صالح بعد الممال مفحما ورقق بهذا حكمه متبدلاً
قال الإبياري:

..... واللام في اسم الله كل فحما
من بعد فتحة وضم واختلف بعد ممال لا مرقق وصف
قال في «إبراز المعاني»: «وقال شيخنا أبو الحسن: التفخيم أولى، وحكاة عن
شيخه الشاطبي، وقال لي الشيخ أبو عمرو: الترقيق أولى لأمرين:
أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق وإنما فحمت للفتح والضم ولا فتح ولا
ضم هنا، فعدنا إلى الأصل.

والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة على ما سبق في باب
الراءات».

قال في «الأوجه الراجعة»: «فإن الأرحح رواية هو التفخيم لأنه طريق
التيسير وبه نأخذ للسوسي وجهاً راجحاً في الأداء لأنه طريق الرواية عن أبي الفتح
والله أعلم.





التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٥٠

٣٦٤- كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَضَلًّا وَفَيْضًا

اقتصر الناظم على التفخيم بعد الفتح والضم ولم يذكر أنها أيضًا تفخم ابتداء وعقب عليه الجمزوري بقوله:

كما فخموه بعد فتح وضمة وفي الابتداء أيضا به ليبجلا
هذا، والله أعلم بالصواب.



باب الوقف على أواخر الكلم

هذا الباب ينبغي أن يذكر فيه جميع ما يتعلق به الوقف في أواخر كل كلم القرآن، ومنه الكلم المنصوب المنون الموقوف بالميم عليه بالألف المبدلة من التنوين، والمرفوع المنون والمجرور المنون يوقف عليهما بالسكون من غير أن يبدل تنوينها ياء أو واوًا، وهذه هي اللغة الفصيحة ومن العرب من يبدل في الجميع، ومنهم من لا يبدل في الجميع فترك هذا وهو مهم، ولم يذكر في الكلام إلا الكلام في الروم والإشمام وهما أيضًا وجهان للعرب في الوقف فهذه خمس لغات. قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: «فكان ينبغي أن تكون ترجمة هذا الباب «باب الروم والإشمام» ولكن تبع الناظم في هذه عبارة التيسير والله أعلم». لذلك عقب الشيخ الضباع في «إرشاد المريد» على عنوان الناظم فقال: «أي من حيث السكون والروم والإشمام».

٣٧١- وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا

قوله: «وعند إمام النحو في الكل أعمالًا» حكاية زائدة لا حاجة لها لكن ذكرها إتمامًا للفائدة وهذا الرأي لم يأخذ به أحد من القراء.

قال الإبياري:

وامنعهما في النصب والفتح كلا

قال في «الأوجه الراجحة في الأداء»: «فالواجب عدم الروم في المنصوب وعليه أهل الأداء».

ولم يتعرض صاحب التيسير لبيان مذهب النحويين في هذه المسألة ولكنها من باب «وألفافها زادت بنشر فوائد» كما ذكر الناظم.



٣٧٤- وَفِي الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مُثَلًّا
٣٧٥- أَوْ أُمَّهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا

اعلم أن أهل الأداء اختلفوا في هاء الضمير فذهب كثير منهم إلى جواز الروم والإشمام فيها مطلقاً وهو الذي في التيسير، وذهب جماعة على المنع مطلقاً وهو ظاهر النظم وفاقاً للداني في غير التيسير، وذهب قوم آخرون على منع الروم والإشمام إذا كان قبل الهاء ضم أو واو ساكنة. ﴿يَعْلَمُهُ﴾، ﴿وَلَيْزَنُوهُ﴾ أو كسر أو ياء ساكنة ﴿بِهِ﴾، ﴿إِلَيْهِ﴾ وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك بأن يفتح ما قبلها أو وقع قبلها ألف أو ساكن صحيح ﴿تُخَلِّفُهُ﴾، ﴿أَجْنِبْنَهُ﴾، ﴿عَنَّهُ﴾ قال في النشر: «وهو أعدل المذاهب عندي»، وقد سبق الناظم إلى هذه العبارة أبو الحسن الحصري فقال في باب الكناية مختصراً في بيت واحد:

وأشمم ورم ما لم تقف بعد ضمة ولا كسرة أو بعد أميهما فادر

قال العلامة الإياري:

وخلف هاء الضمير وامنع في الأتم من بعد يا وواو أو كسر وضم

والله أعلم.



باب الوقف على مرسوم الخط

أتبع الناظم رحمه الله هذا الباب الذي قبله، حيث كان ما تضمنناه واشتملا عليه من قواعد الوقف.

قال الناظم رحمه الله:

٣٨١- وَمَالٍ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنَّسَا وَسَالَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتَّلَا

أخبر الناظم أن في هذه المواضع الأربعة المذكورة لكلمة ﴿مَالٌ﴾ وهي موضع الفرقان والنور والنساء والمعارج أن الخلف لأبي عمرو والكسائي ولكن الراجح والأصح كما قال في النشر: «أنها لجميع القراء فيها الخلاف»، وقال ابن الجزري: «وهو الذي اختاره وأخذ به». وأما اللام فمحتمل الوقف عليها لانفصالها خطأ وهو الأظهر قياساً، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جر ولا م الجر لا تنقطع عما بعدها». أهـ.

لذلك قال العلامة الطباخ:

وقف على ما أو على اللام لكل في حال كالفرقان سال الكهف قل

وقال في «إتحاف البرية»:

ومال وإيا أو بما فيهما فقف لكل على التحقيق في وقف الابتلا

ولهذا عقب الشيخ الجمزروي على الشاطبي فقال:

وفي النشر لكل الخلاف فقف لهم على اللام أو ما إن أردت الابتلا

وكذا أيضاً الكلام على ﴿أَيَّامًا﴾ بالإسراء.



٣٨٤- وَقِفْ وَيْكَ أَنَّهُ وَيْكَ أَنْ بَرَسْمِهِ وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَبِالْكَافِ حُلَّلَا

ذكر الشاطبي الوقف بالياء للكسائي وبالكاف لأبي عمرو مع أن التيسير ذكر

﴿ ١٥٤ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

الوقوف على الياء لدوري الكسائي وحده ولم يذكر أبو الحارث، قال في «حل المشكلات»: «فالوقوف على الياء أو الكاف ضعيف لمن روى عنه». ورجح في النشر الوقوف على الكلمة بأسرها لجميع القراء؛ لأنه مما كتب موصولاً. قال في «الأوجه الراجعة»: هو الصواب وبه نأخذ.

ولهذا قال في «إتحاف البرية»

وقف ويكأنه ويكأن برسمه لكل وباليارض وبالكاف حللا

قال في «الفتح الرحمانى» تعقياً على قول الناظم:

وفي النشر لكل الوقوف برسمه على ويكأنه ويكأن فيوصلا

فائدة مهمة:

ذكر الناظم ما اختلف فيه القراء السبعة من حيث الوقوف على مرسوم الخط ولم يذكر المتفق عليه، والمتفق عليه بينهم يتلخص في مسألتين:

الأولى: في بيان الوقوف على الثابت والمحذوف من حروف المد «الألف - الواو - الياء».

والذي وقع فيه الخلاف بين القراء سيأتي إن شاء الله في باب فرش الحروف.

الثانية: في بيان الوقوف على المقطوع والموصول من الكلم، وليعلم أنه لا يجوز تعمد الوقوف على شيء منه اختياراً، وإنما يجوز اضطراراً واختباراً لا غير، والله أعلم بالصواب.



باب مذاهبهم في ياءات الإضافة

وفي بعض النسخ (ياء الإضافة) وهي ياء المتكلم وتكون متصلة بالاسم والفعل والحرف.

قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: «وقع لي بيتان في تعريفها حدًا وتمثيلًا باتصالها بالاسم والفعل والحرف وتمثيل ما احترز عنه فقلت:

هي الياء في أي متكلم تدل وضيئي فاذكروني مثلاً
وليست كيائي وهي أوحى واسجدي وياء التي والمهتدي حاضري انجلا



٣٨٩ - وَفِي مَائَتِي يَاءٍ وَعَشْرٍ مُنِيفَةٍ وَثْنَتَيْنِ خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا

ذكر الناظم أن جملة هذه الياءات مائتين واثنتي عشرة ياء، وعدّها صاحب التيسير أربع عشرة ياء ومائتين فزاد ثنتين وهما ﴿ءَاتَيْنِ اللَّهَ﴾، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ وذكرهما الناظم في باب الزوائد، وعدهما صاحب التيسير في الإضافة لكونهما مفتوحتين، وعدهما الناظم في الزوائد لكونهما محذوفتين، والخلف في ياءات الإضافة دائر بين الفتح والإسكان.

ورتب الناظم الباب أحسن ترتيب حيث قسم ياءات الإضافة إلى ستة أقسام:

القسم الأول: ما وقع منها قبل همزة القطع المفتوحة.

القسم الثاني: ما وقع منها قبل همزة القطع المكسورة.

القسم الثالث: ما وقع منها قبل همزة القطع المضمومة.

القسم الرابع: ما وقع منها قبل همزة الوصل المصاحبة للام التعريف.

القسم الخامس: ما وقع منها قبل همزة الوصل المنفردة عن لام التعريف.

القسم السادس: ما وقع منها قبل سائر الحروف غير الهمزة.

﴿ ١٥٦ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغَى

والحجة لمن جعل قاعدته الفتح في هذا الفصل: اتباع الأثر وأنه الأصل، وأن الياء خفيفة وإذا جاورت الهمزة ساكنة زاد خفاءها، والحجة لمن أسكن: طلب الخفة. والله أعلم.



٣٩٨- أَرْهَطِي سَمًا مَوْلَى وَمَالِي سَمًا لِيَا لَعَلِّي سَمًا كُفُوا مَعِيَ نَفْرُ الْعُلَا

اختلف عن هشام في ﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ﴾ بهود وذكر الناظم له الإسكان تبعاً لما في التيسير مع أن الداني قرأ على شيخه أبي الفتح من رواية هشام بالفتح لا بالإسكان وهو الذي رواه الجمهور عن هشام، والوجهان صحيحان. قال في النشر: «وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق التيسير»، ثم قال: «والفتح أكثر وأشهر». قال في «الأوجه الراجعة»: «وبه نأخذ».

- ﴿مَا لِي لَا أَرَى﴾ [النمل: ٢٠] قال في «الأوجه الراجعة»: «والصواب عن ابن ذكوان إسكان الياء - وهو المشهور - وشذ النقاش عن الأخفش، ففتحها فخالف سائر الرواة، لذلك لا نأخذ لابن ذكوان فيه إلا بالإسكان لانفراد النقاش بالفتح. لذلك لم يذكره في التيسير ولم يعول عليه».



٣٩٩- عِمَادٌ وَتَحْتَ النَّمْلِ عِنْدِي حُسْنُهُ إِلَيَّ دُرُّهُ بِالْخُلْفِ وَافَقَ مُوَهَّلَا

يوهم النظم أن الخلاف لابن كثير براوييه البزي وقنبل في قوله ﴿عِنْدِيَّ أَوْلَمَ﴾ بالقصص بين الفتح والإسكان لكل منها وتبع فيه الناظم أصله التيسير والصحيح أن يُقتصر على الفتح لقنبل والإسكان للبزي وهو المأخوذ به. ولهذا قال صاحب «إتحاف البرية»: «

وعندي وتحت النمل سكن لأحمدا وعن قنبل فافتح على ما تأصلا

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٥٧

قال في «الفتح الرحمانى»:
ولكن على التوزيع فالفتح لم يكن لبز ولا الإسكان وافق قنبلا
قال المنصوري:
لابن كثير عندي أولم من الروايتين للتقريب تم
وفتحها طريق شاطبي لقنبل الإسكان للبرزي
قال الإبياري في «المختصر»:
وبالفتح عندي القص قنبل وأسكنن لبز.....



٤٠٨ - وَقُلْ لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا وَفِي النَّدَا حَمَى شَاعَ آيَاتِي كَمَا فَاحَ مَنْزِلَا

ذكر الناظم أن كلمة (عبادي) حيث وقعت مع النداء، وقد ذكرت مع النداء في ثلاثة مواضع: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ﴾ العنكبوت ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الزمر ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ بالزمر.

ولكن الموضع الأول من الزمر ليس داخلا فيها حيث أنه محذوف الياء وصلا ووقفا في جميع المصاحف. ولهذا قال في «إتحاف البرية»:

وسكن عبادي في النداء حمى شفا وأول التنزيل بحذف عن الملا
وقال في «الفتح الرحمانى»:

على عنكب مع ثان تنزيل اقصرن حما شاع إذ كل له حذف أولا



٤١٣ - وَمَعَ غَيْرِ هَمَزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُلْفُهُمْ وَمَحْيَايَ جِي بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوْلَا

قال الناظم: «ومحياي جىء بالخلف»
روى ورش كلمة (محياي) بالخلاف بين الإسكان والفتح في الياء، فالإسكان من

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٥٨

قراءة الداني على أبي القاسم الخاقاني وأبي الحسن بن غلبون، وأما فتحها له فمن طريق قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد، وذكر الداني بإسناده عن ورش ما يدل على أن ورشاً كان يروي عن نافع الإسكان ويختار الفتح (أي من روايته على غير نافع).

قال في «الأوجه الراجعة»: «فالمقدم من طريق التيسير هو الإسكان وبه نأخذ». أهد. وحجة من فتحه: أنه استعمل الأصل، واستعماله هنا كما ذكر في «فتح الوصيد» أولى وأوجب من قبل اجتماع الساكنين. ومن أسكنه حجته التخفيف لما في الحركة على الياء من الثقل، ويعتذر عن اجتماع الساكنين بأن الأول حرف مد ولين فيقوم المد مقام الحركة التي في المد كالفصل بينهما.



٤١٥ - وَمَعَ شُرَكَاءِي مِنْ وَرَائِي دَوَّنُوا وَلِي دِينَ عَنْ هَادٍ بِخُلْفٍ لَهُ الْحَلَا

ذكر الخلاف للبرقي في ﴿وَلِي دِينَ﴾ بالكافرون بين الفتح والإسكان. قال في التيسير: «والإسكان هو المشهور عن البرقي وبه أخذ». قال في النشر: «وبه قرأ الداني على الفارسي عن أبي ربيعة وهو طريق التيسير». قال في «الأوجه الراجعة»: «وبذلك - أي بالإسكان - نأخذ وجهًا راجحًا في الأداء. والله أعلم».

والعمل على الوجهين، والإسكان مقدم وأرجح. والله أعلم بالصواب.



باب مذاهبهم في الزوائد

سميت بالزوائد لزيادتها في القرآن على الكتابة وسميت زائدة اعتبارًا لمن زادها من القراء، ومن لم يزدنها فليس عنده زائدة، وهي تنقسم إلى:

أصلية: وهي عبارة عن لام الكلمة.

وزائدة: وهي ما ليست بلام الكلمة، وكلاهما يأتي في الأسماء والأفعال (الداع - نبغ).

وتنقسم أيضًا إلى ما يقع في رءوس الآيات وعددهم سبعة وعشرون، وإلى ما ليس برءوس آيات وهو الباقي.

والحجة لمن أثبتها في الحاليين: الإتيان بها على الأصل. والحجة لمن حذفها في الحاليين: اتباع الرسم وترك مخالفته بكل حال. قال أبو عمرو بن العلاء: «هذيل لغتها ترك الياء في الوصل».

قال الكسائي: «والعرب تقول الوال والوالي، والقاض والقاضي، والرام والرامي».

والحجة لمن أثبتها في الوصل وحذفها في الوقف شيثان:

أحدهما: مراعاة الرسم في الوقف.

ثانيهما: الإتيان بها في الوصل على الأصل. والحجة للجميع في تخصيص المواضع المذكورة بالإثبات دون غيرها: اتباع الأثر والافتداء به.

قال الناظم رحمه الله:

٤١٧ - **وَفِي الْفَجْرِ بِالْوَادِي دَنَا جَرَيَانُهُ وَفِي الْوَقْفِ بِالْوَجْهَيْنِ وَافَقَ قُنْبُلًا**

ذكر الداني في التيسير في كلمة ﴿بِالْوَادِي﴾ في الفجر لقنبل إثباتها في الوصل وذكر أنه روي ذلك عن قنبل كما روي عنه الإثبات وصلًا ووقفًا. والذي رواه الجمهور عنه

﴿ ١٦٠ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

الحذف وقفًا، وبه قرأ الداني على أبي الحسن إلا أن طريق التيسير فيه الإثبات وصلًا ووقفًا لأنه قرأ به على فارس بن أحمد، وعنه أسند قبل في التيسير، وقال في «الأوجه الراجعة في الأداء»: «وبذلك نأخذ له وجهًا واحدًا في الأداء». والله أعلم.

والعمل عند معظم العلماء على الوجهين.

قال الفاسي في «اللائي»:

«وأن قنبلاً عنه وجهان:

أحدهما: زيادتها في الحاليين على قاعدته، والثاني: زيادتها في الوصل خاصة».



٤٢٨ - وَأَكْرَمَن مَعَهُ أَهَانَنِ إِذْ هَدَى وَحَذَفُهَا لِلْمَازِنِي عَدَّ أَعْدَلَا

﴿أَكْرَمَن﴾، ﴿أَهَانَنِ﴾ في سورة الفجر: أثبت الياء البزي في الحاليين من طريق ابن مجاهد وعليها عول أبو عمرو وقال: «وبها قرأت على الفارسي على النقاش على أبي ربيعة عنه». قال: «وبذلك قرأت من طريق ابن مجاهد».

وكان أبو عمرو يخير فيها بين الحذف والإثبات في الوصل ويقول: «ما أبالي بأيهما قرأت». روى الحافظ أبو عمرو عن خلف بن إبراهيم عن أبي رشيق عن الشيباني عن السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو بغير ياء في الحاليين، قال: «لأنهما رأس آيتين، وروي عن محمد بن أحمد عن ابن قطن عن أبي خلاد عن اليزيدي عن أبي عمرو مثل ذلك، قال أبو عمرو: «وبذلك قرأت وبه آخذ»، وتبعه الناظم بقوله: «وحذفها للمازني عد أعدلًا». قال الداني في «المفردات»: «وبالحذف قرأتها». قال في «الأوجه الراجعة»: «فالحذف هو المقدم والأولى في الأداء».



٤٢٩ - وَفِي النَّمْلِ آتَانِي وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِي حِمَى وَخِلَافُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلَا عَلَا

أطلق الناظم الخلاف عن الثلاثة قالون وأبي عمرو وحفص تبعًا لما في التيسير

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٦١

وقد قيد الداني هذا الإطلاق في «مفرداته» بما حاصله وقفاً لأبي عمرو الإثبات في (ءاتان) في النمل. قال في «الأوجه الراجعة»: «ولم يذكر خلافاً فيها عن قالون وأبي عمرو وحفص فدل ذلك على أنه الأرجح من طريق التيسير وبذلك نأخذ لهم أي بالإثبات وقفاً في هذا الحرف». أهـ.

ولم يذكر الضباع في «الإرشاد» خلافاً للناظم عن قالون وحفص، ولكن الذي ذكره في «البدور الزاهرة» وهو الذي عليه العمل الحذف والإثبات في الوقف لأبي عمرو وقالون وحفص والله أعلم.



٤٣١ - وَفِي اتَّبَعْنَ فِي آلِ عِمْرَانَ عَنْهُمَا وَكِيدُونَ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلَا

٤٣٢ - بِخُلْفٍ

ظاهر النظم يوهم أن هشام له الخلف في ﴿كِيدُونَ﴾ بالأعراف وتبع فيه الشاطبي أصله التيسير وهذا الخلف المذكور منعه المحققون ونصوا على أنه لا ينبغي أن يُقرأ به من طريق النظم وأصله، بل الإثبات فقط في الحاليين لأنه الذي قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي الحسن بن غلبون من طريق الحلواني. قال في النشر عن هذا الخلاف: «وهو غاية في البعد». لذلك يتعين لهشام الإثبات للياء في الحاليين وصلاً ووقفاً، ومشى على ذلك صاحب «إتحاف البرية»:

وكيدون في الأعراف عند هشامهم بإثباته فاقرأه وقفاً وموصلاً

قال الخليجي:

«أثبت للياء من ﴿كِيدُونَ﴾ هنا هشام في الحاليين، فقول الشاطبي «بخلف» خروج

عن طريقه كما نبه عليه في النشر قال الوافراني:

كيدون في أعرافها يزيده حلوانهم في حالتيه وقرأ

﴿١٦٢﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

قال الجعبري:

«قال الحلواني: وصلت إلى هشام بعد موت ابن ذكوان ثلاث مرات ثم رجعت إلى حلوان فورد عليّ كتابه: «أني أخذت عليك ﴿ثُمَّ كِيدُون﴾ بالأعراف بياء الوصل وهي بياء في الحالين». أهد.

قال المتولي:

«(ثم كيدون) بالياء في الوصل والوقف من الطريقتين (أي الحلواني والداجوني) وزاد الداجوني إثباتها في الوصل دون الوقف) ومعلوم أن طريق الداجوني ليس في طريق التيسير ولا الشاطبية.

قال الإبياري في «المختصر»:

وكيدون في الأعراف إثبات يائه لدا الوصل أوقف أتى عن هشامنا

قال في «الفتح الرحماني»:

وكيدون في الأعراف حج ليحملا بخلف ولكن أثبت النشر مسجلا



٤٣٤ - وَعَنْهُ وَخَافُونَ وَمَنْ يَتَّقِي زَكَا يُّوسُفَ وَافِي كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلًا

هناك من طعن في قراءة قبل ﴿مَنْ يَتَّقِي وَيَصِيرُ﴾ [يوسف: ٩٠] لأنه أثبت الياء في مجل الجزم، ولا شك أنها قراءة ضعيفة لأنه زاد على الرسم حرفاً وارتركب المحذور بزيادته وجهاً ضعيفاً في العربية، ولا خلاف في التيسير ولا في الشاطبية في إثبات الياء لقبول في ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي﴾ وهو بعض لغات العرب في إثبات الياء لمعاملته معاملة الصحيح دون اعتبار أثر الجازم عليه، ونبه ابن الجزري في النشر على أن من يحذف الياء يخرج عن طريق الشاطبية. قال أبو بكر بن مجاهد: «أخبرني قبل عن القواس عن أصحابه أنهم يقرءون ﴿مَنْ يَتَّقِي وَيَصِيرُ﴾ بالياء في الوصل والوقف» وهو اختيار الناظم». أهد.

التَّخْرِيزَاتُ الصُّعْرَى ١٦٣

٤٣٥ - وَفِي الْمُتَعَالِي دُرُّهُ وَالتَّلَاقِ وَالتَّ - سَنَادٌ دَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهْلًا

ذكر الناظم أن قالون له الخلاف في ﴿التَّلَاقِ﴾، ﴿التَّنَادِ﴾ وذكر المحررون أن الذي ينبغي أن يقرأ به لقالون فيهما من طريق النظم وأصله إنما هو الحذف فقط لأنه رواية الجمهور عنه دون الإثبات فإنه انفرادة انفرد بها فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون ومشى في ذلك الناظم على أصله واتبع الداني.

قال في «الأوجه الراجعة»: «لذلك فإننا نأخذ لقالون بالحذف في الموضعين من طريق التيسير وصلًا ووقفًا».

قال في «إتحاف البرية»:

لعيس التلاق والتناد احذفنها

قال الجمزوري تعقيبًا على قول الشاطبي:

وقد رد هذا الخلف في النشر قائلًا له الحذف في الاثنين وقفًا وموصلاً

قال الخليجي:

«ليس لقالون من الحرز فيهما إلا الحذف فذكر الشاطبي الخلف خروج عن طريقه». وقال المنصوري:

وفارس عن عبد باق ذو انفراد بخلف قالون التلاق والتناد



٤٣٦ - وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِ دَعَانِي حَلَا جَنَّا وَلَيْسَا لِقَالُونِ عَنِ الْغُرِّ سُبَلًا

قال في «الأوجه الراجعة»:

«روى الخلاف عن قالون في ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ بالبقرة بين الحذف للياء فيهما والإثبات، إلا أن ظاهر التيسير يفيد الحذف فيهما، ولا ينبغي أن يؤخذ لقالون من

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٦٤

طريق التيسير والشاطبية بغير الحذف، وقد ضَعَّف الإثبات الشاطبي فقال: «وليسا لقالون عن الغر سبلا» فالعمل على الحذف للياء فيهما». قال القاضي في «البدور الزاهرة»: «والوجهان صحيحان مقروء بهما وإن كان الحذف أكثر وأشهر». وهذا الذي قرأناه على مشايخنا وعليه العمل.

قال الشيخ أيمن سويد في تعليقه على الشاطبية: «يَبَيِّنُ المحققون أنه يؤخذ لقالون الحذف والإثبات في ياء (الداع إذا دعان) كلاهما في البقرة، والحذف أشهر».



٤٣٩ - فَبَشِّرْ عِبَادِي افْتَحْ وَقِفْ سَاكِئًا يَدًا وَوَاتَّبِعُونِي حَجَّ فِي الزُّخْرُفِ الْعَلَا

قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ بالزمر، روى الداني في التيسير فتح الياء وصلًا للسوسي وذكر سكونها وقفًا، كما ذكر حذفها وقفًا، وفي الشاطبية ذكر فتح الياء وصلًا وسكونها وقفًا وتتبعه ابن الجزري في النشر فذكر أن إثبات الياء في الوصل أو الوقف ليس من طريقه، وإنما طريق القرشي، أما طريق التيسير فهو طريق ابن جرير وقد قرأ فيه بحذف الياء وصلًا ووقفًا. وقال: «وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير»، لذلك فإن الحذف للياء هو الأرجح من طريق التيسير وصلًا ووقفًا. وقد صرح السيد هاشم بمثل هذا، قال القاضي في «البدور الزاهرة»: «وعلى هذا ينبغي لمن يقرأ للسوسي من طريق الحرز أن يقتصر على الحذف في الحالين». أهـ.

قال في «الفتح الرحماني»:

«وقال ابن عبد الحق: نبه بذلك على دفع الاعتراض على الوجه الثاني بمخالفته لأصله من الحذف في الوقف لأنه لما فتحها في الوصل تشبيهًا بياء الإضافة سكونها في الوقف لها أيضًا - أي تشبيهًا بها - على أنه روى حذفها له في الوقف على أصله، فتحصل أن له في الوصل إثباتها مفتوحة وفي الوقف وجهين إثباتها ساكنة وحذفها». أهـ.

التَّحْرِيرَاتُ الصُّعُورُ ١٦٥

قال في «حل المشكلات»:

«وقال في «المفردات» بعد ما ذكر الفتح والإثبات في الوصل: «فالوقف في هذه الرواية بإثبات الياء ويجوز حذفها والإثبات أقيس». انتهى».

قال السباطي:

فبشر عبادي قف لسوس بيائه وبالبدال ساكنًا ففي النشر عولا

وقال العلامة الإيباري:

فبشر عبادي قف بياء ودالها فكل من الوجهين للسوسي يعتنى

وعلى هذا فله الوجهان وقفًا الحذف والإثبات. والله أعلم.



٤٤٠ - وَفِي الْكَهْفِ تَسْأَلُنِي عَنِ الْكُلِّ يَأْوُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مَثَلًا

قال في «الأوجه الراجعة في الأداء»:

«فلزم من ذلك كون الإثبات للياء راجحًا في الأداء من الشاطبية واليسير».

وهذا بخلاف ما ذكره معظم الشراح، قال الفاسي: «ابن ذكوان روي عنه حذفها بخلاف عنه وأشار بذلك إلى ما روي عن ابن مجاهد عن الثعلبي وابن شنبوذ عن الأخفش عن ابن ذكوان حذفها في الحاليين، وإلى قول الحافظ أبي عمرو: «وقرأت على الفارسي عن قراءته على النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بإثباتها في الحاليين»، قال: «وقرأت على أبي الحسن عن قراءته بالحذف والإثبات جميعًا». قال: «وأختار إثباتها في الحاليين لابن ذكوان لثبوتها في المصحف». أهـ.

قال القاضي في «البدور»:

«إلا أن ابن ذكوان فله الإثبات والحذف وصلًا ووقفًا».

قال في النشر: «والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان».

٤٤١ - وَفِي نَرْتَعِي خُلْفَ زَكَا وَجَمِيعُهُمْ بِالْإِثْبَاتِ تَحْتَ النَّمْلِ يَهْدِيَنِي تَلَا

ورد الخلاف عن قبل في إثبات الياء أو حذفها من (نرتع) بيوسف. والوجهان في التيسير والشاطبية.

قال في «الأوجه الراجعة»:

«إلا أن الداني قد صرح أن الإثبات من طريق أبي ربيعة وابن الصباح عن قبل. وهذا ليس من طريقه إنما هو طريق التيسير عن ابن مجاهد. وقد قال في النشر: «وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طريقه» فلا ينبغي أن يؤخذ في (نرتع) إلا بحذف الياء عن قبل». أهـ.

ولهذا قال في «الفتح الرحمانى»:

وفي نرتعي خلف زكا لكن اعتمد له الحذف إذ الإثبات في النشر أبطلا

وهذا الذي ذكره القاضي في «البدور» وهو الذي عليه العمل.

فائدة:

اعلم أن كل من لم يُذكر في شيء من هذا الباب له حذفه في الحاليين.

تمت تحريرات الأصول بحمد الله ويليها تحريرات الفرش والله أعلم بالصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل.



باب فرش الحروف

القراء يسمون ما قل دوره من الحروف فرشاً، لانتشاره، فكأنه انفرش، إذ كانت الأصول ينسحب حكم الواحد منها على الجميع. وسماه بعضهم: الفروع على مقابلة الأصول، ويأتي الفرش في مواضع مطردة حيث وقعت وهي أصول أشبه منها بالفرش، مثل إمالة التوراة وفواتح السور والكلام في ﴿هَتَانُكُمْ﴾ والاستفهامين وتاءات البزي والتخفيف في ينزل وبابه.

سورة البقرة

وقع هذا العنوان في القصيدة في جميع النسخ في هذا الموضع، ولم يزد صاحب التيسير على قوله: «باب ذكر فرش الحروف» وقدم هذا العنوان في أول باب هاء الكناية. وبالله التوفيق.

٤٤٧- وَقِيلَ وَغِيضَ ثُمَّ جِيءَ يُشْمُهُمَا لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رَجَالٌ لَتَكْمُلَا

أطلق الناظم هذه الأفعال ولم يبين مواضع القراءة وفيها ما قد تكرر، والعادة مستمدة منه فيما يطلق أنه يختص بالسورة التي هو فيها، كما في «يكذبون» السابقة، ولكن لما أدرك مع (قيل) هذه الأفعال الخارجة عن هذه السورة، كان ذلك قرينة واضحة في طرد الحكم حيث وقعت (قيل) وغيرها من هذه الأفعال.

و(قيل) المقصودة التي هي الفعل الثلاثي الماضي.

قال في «إتحاف البرية»:

وقيل بـماضٍ حيث جاء أشمه فيخرج قـيلا قـيله فتأملا

قال في «الفتح الرحماني»:

وقيل الثلاثي حيث جاء يشمها فيخرج قـيلا كله قـيله فلا

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٦٨

ولا يضبط هذا الإشمام إلا من أفواه المشايخ.

قال الإبياري:

وقيل الثلاثي اشمم فيخرج قيله وقيل.....

وقال الطباخ:

وقيل قيله مقيلا كذا لا تشم لقافهم فاسما تعقلا



٤٥٣ - وَيُقْبَلُ الْأُولَى أَنْتُوا دُونَ حَاجِزٍ وَعُدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلَفَ حَلَا

قال الناظم رحمه الله «وعدنا جميعا» أي في جميع القرآن وفي هذا إشكال لأن الإطلاق يقتضي الخلاف في جميع ما جاء منه، ولم يرد الخلاف إلا في ثلاثة مواضع فقط في البقرة والأعراف وطه. أما في القصص والزخرف فلا خلاف فيهما على أنهما بدون ألف ولو قال: «وعدنا وعدناكم بقصر حلا حلا» أو قال: «وعدنا في الأعراف طه حلا حلا» لحصل البيان واندفع الإشكال لذلك قال في «الفتح الرحمانى»:

وعدنا جميعا دون ما أَلَفَ حَلَا بها وبأعراف وطه تنزلا

قال الإبياري:

وواعدنا لا أَلَفَ هُنَا

وما جاء في طه وأعرافها فقط لبصر.....



٤٥٤ - وَإِسْكَانُ بَارِئِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَتَأْمُرُهُمْ تَلَا

٤٥٥ - وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِسًا جَلَا

أسكن أبو عمرو في هذه المواضع كلها حيث وقعت حركة الإعراب تخفيفاً، وقد جاء ذلك من طريق الرقيين كذا ذكر الداني ومكي وغيرهما، ورواية العراقيين عن أبي

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٦٩

عمرو الاختلاس وهي الرواية الجيدة المختارة وبهذا قال أبو شامة في «إبراز المعاني»، وذكر في «الأوجه الراجعة في الأداء»: «أن الإسكان هو طريق التيسير في رواية الدوري ورواية السوسي عن أبي عمرو وهو الذي اختاره الداني في «التيسير» و«المفردات» وبه نأخذ».

قال في «إبراز المعاني»: «قال الزجاج: روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] بإسكان الهمزة. قال: وهذه رواية سيبويه باختلاس الكسر، قال: وأحسب الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط لما روى عن أبي عمرو، وعلى هذا فيجوز الأمرين: السكون والاختلاس. كما أنه لا يفهم منه القراءة الأخرى فإنه ليس ضد السكون الكسر، ولو قال: «وبارئك سكن ويأمركم»... لاستقام المعنى».

ووقعت جملة هذه الكلمات في اثنا عشر موضعاً: ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ في آل عمران والملك، ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، ﴿تَأْمُرُهُ﴾ تسعة مواضع: أربعة بالبقرة، وموضعان بآل عمران، وموضع بالنساء، وموضع بالأعراف، وموضع بالطور ﴿يُسْعِرُكُمْ﴾ بالأنعام. وكان الناظم يميل فيها إلى الاختلاس.

والحجة لمن أسكن في الكلم المذكور: طلب الخفة لأجل توالي الحركات. والحجة لمن أتم الحركة: النظر إلى الأصل والمحافظة على حركة الإعراب. والحجة لمن اختلس: أنه يراعي الأمرين فلم يختل بالكلمة من جهة حذف الإعراب، ولا ثقلها من جهة توالي الحركات.



٤٥٨ - وجمعا وفردا في النبيء وفي النبوءة الهمز كل غير نافع أبدا

٤٥٩ - وقالون في الأحزاب في للنبي مع بيوت النبي الياء شدد مبدا

قرأ غير نافع بإبدال الهمزة ياء مدغماً فيها الياء الساكنة قبلها بحيث يصيران ياء واحدة مشددة، وقرأ نافع في ذلك بالهمز، إلا أن قالون خالف أصله فترك الهمز في

﴿ ١٧٠ ﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغَى

موضعين من سورة الأحزاب في حالة الوصل فقط، أما في حالة الوقف فقرأهما بالهمزة ولم يبين الناظم أنها وصلاً فقط في هذين الموضعين.

لذلك قال في «إتحاف البرية»:

وقالون حال الوصل في للنبي مع بيوت النبي الياء شدد مبداً

قال في «الفتح الرحمانى» تعقياً على بيت الناظم:

لدئ الوصل إذ تسهيل همز كيائه وبه يلتقي المثان لا الوقف فاعقلا

والحجة لمن قرأ بالهمز وهو نافع: أنه الأصل لأنه من النبأ لأنه مخبر عن الله عز وجل.

والحجة لمن قرأ بالإبدال: طلب التخفيف لكثرة استعماله. والحجة لقالون في مخالفة أصله في الموضعين من الأحزاب: أنه لو فعل ذلك لكان على أصله في الهمزتين المكسورتين في تسهيل الأولى أو قلبها ياء فعدل إلى طريقة أخرى من التخفيف ألا وهي الإبدال والإدغام.



٤٦٠ - وَفِي الصَّابِئِينَ الهمز والصَّابِئُونَ خُذْ وَهَزُوا وَكُفُوا فِي السَّوَاكِينِ فُصِّلَا

٤٦١ - وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةٌ وَقَفُّهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَاقِفًا ثُمَّ مُوَصِّلَا

لم يصرح الناظم بقراءة حفص هنا وحذف ما هو مهم ذكره، ولو أنه قال في البيت الأول: «وهزءا وكفؤا ساكنا الضم فصلا» لاستغنى في البيت الثاني عن قوله «وضم لباقيهم» ثم يقول بدل البيت الثاني:

وأبدل واوا حمزة عند وقفه وحفص كذا في الوصل والوقف أبداً

وقد ذكرت بعض النسخ بدلا من هذا البيت:

وفي الوقف عنه الواو أولى وضم غيره ولحفص الواو وقفا وموصلا

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٧١

وقيل: أن المصنف خير بين هذين البيتين لأن كل منهما يؤدي معنى الآخر،
وقيل: إن البيت الآخر أوضح من البيت الأول وأكثر فائدة منه لبيان قراءة حفص فيه،
والتنبيه على أن أصل حمزة في الوقف يقتضي وجهًا آخر وهو نقل الهمزة.
والحجة لحفص في الإبدال في الحالين: طلب الخفة فيهما لنقل الهمزة بعد
ضميتين.

والحجة للباقيين: مراعاة الأصل.



٤٦٤ - وَقُلْ حَسَنًا شُكْرًا وَحُسْنًا بِضَمِّهِ وَسَاكِنِهِ الْبَاقُونَ وَاحْسِنُ مَقُولًا
٤٦٥ - وَتَظَاهَرُونَ الظَّاءُ خُفَّفَ ثَابِتًا وَعَنْهُمْ لَدَى التَّخْرِيمِ أَيْضًا تَحَلَّلًا

قال أبو شامة: «وكان يمكنه جعل هذا البيت والذي بعده واحدًا فيقول:
وقل حسنا شكرا وحسنا سواهما وتظاهروا تظاهرا الخف ثملا



٤٦٧ - وَحَمْزَةُ أُسْرَى فِي أُسَارَى وَضَمُّهُمْ تَفَادُوهُمْو وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ نَفْلًا

(٤٦٦) قال أبو شامة: «ولو قال:

أسارى قل أسرى فز وضم محركا لتفادوهم والمد إذ راق نفلا
لحصلت قيود القراءتين».



٤٦٨ - وَيُنْزِلُ خَفَّفَهُ وَتُنْزِلُ مِثْلُهُ وَتُنْزِلُ حَقُّ وَهُوَ فِي الْحَجْرِ ثَقْلًا

كرر الناظم هذه الألفاظ الثلاثة؛ لأن مواضع الخلاف في القراءتين لا يخرج
عنهما، من جهة أن أوائل الأفعال لا تخلو من ياء أو تاء أو نون.

قال أبو شامة: «وفي هذا البيت نقص في موضعين:

أحدهما: أن الألفاظ التي ذكرها لا تحصر مواضع الخلاف من جهة أن مواضع الخلاف منقسمة إلى فعل مسند للفاعل كالأمثلة التي ذكرها، وإلى أمثلة مسندة للمفعول ولم يذكر منها شيئاً نحو ﴿أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] فضابط مواضع الخلاف أن يقال: كل مضارع من هذا اللفظ ضم أوله سواء كان للفاعل أو للمفعول... وبذلك ضبطه صاحب التيسير فقال: «إن كان مستقبلاً مضموم الأول ثم قال: ولو قال:

وينزل حق خفه كيفما أتى ولكنه في الحجر لكل ثقلاً...
أو يقول:

«ننزله في الحجر لكل ثقلاً»

فينص على ما يوهم أنه مختلف فيه ولا حاجة إلى التنبيه على الموضع الآخر» انتهى بتصرف.

قال أبو شامة عن هذا البيت وبيتين بعده:

«وقلت أنا ثلاثة أبيات بدل هذه الثلاثة:

وينزل مضموم المضارع خفه لحق على أي الحروف تنقلا
وخفف للبصري بسبحان والذي في الأنعام للمكي وفي الحجر ثقلاً
لكل وحق شاء منزلها وينـ زل الغيث تخفيفاً بحرفين أسجلاً



٤٧٤ - وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفْعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعُلَا

لم ينبه الناظم على حركة النون، ولو نبه عليهما وترك ذكر قراءة الباقيين لكان أولى، لأنها تعلو من الضد، والحجة لمن خفف: حملها على قوله ﴿لَنْ كُنَ الرَّسَخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ولما خففها أبطل عملها ورفع ما بعدها.

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٧٣

والحجة لمن شددها: حملها على ما اتفق على تشديده ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ولما شددها نصب بها الاسم ورفع الخبر على قاعدتها في ذلك.



٤٨٠ - وَفِيهَا فِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوْ آخِرُ إِبْرَاهِيمَ لَاحَ وَجَمًّا

يعني في هذه السورة وسورة النساء، ولو قال «وفيها وفي آي النساء...» لكان أحسن وأظهر من كلمة (نص)، ولا يفهم عن هذا البيت أو من غيره من الأبيات قراءة الجماعة لأنه ليس في اصطلاحه أن ضد الألف الياء، وكانت طريقته أن يلفظ بالقراءتين كما قال: «وحمزة أسرى في أسارى»، كما أن الوزن يستقيم على القراءتين. ولو قال:

وفي يا إبراهيم جا ألف وفي ثلاث النساء آخر لاح وانجلا

لحصل الغرض المطلوب، والمشهور عن أصحاب ابن عامر إثبات الألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً، يعني ما ذكره الناظم في الأبيات، وفي ستة وثلاثين موضعاً بالياء.



٤٨٤ - وَوَجْهَانِ فِيهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ هَهُنَا وَوَاتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلَا

ذكر الشاطبي الوجهين لابن ذكوان في ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بالبقرة خاصة، وتبع في ذلك التيسير، ولم يبين الحافظ الداني في التيسير طرقة في قراءة الألف لابن ذكوان، وكذلك لم يوضح صراحة في «المفردات» إلا أنه قال: «قرأت من طريق الأخفش مرة بالألف ومرة بالياء». ذكر في «الأوجه الراجحة»: «إلا أن المحققين في النشر تتبع ذلك فذكر أن قراءة الداني على الفارسي في رواية ابن ذكوان هي الياء في ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بالبقرة كغيرها من سائر القرآن». أهـ.

ولكن قال أبو عمرو الداني كما ذكر الفارسي في «اللالي»: «وقرأت لابن ذكوان

في البقرة خاصة بالوجهين».

قال الإيباري:

..... هاهنا خلف ملا

قال في «البدور»: «واختلف عن ابن ذكوان في هذه السورة فقط فله وجهان: الأول كهشام، والثاني بكسر الهاء وياء بعدها كقراءة الباقيين».

والحجة لمن قرأ بالياء: اتباع الأثر واتفاق القراءة بالياء فيما عدا المواضع المذكورة وأنها باللغة المستفيضة المشهورة.

والحجة لمن قرأ بالألف في المواضع المذكورة: اتباع الأثر ولذلك قرأ بذلك في مواضع مخصوصة حتى قرأ في السورة الواحدة بالألف والياء، كما أن الألف فيها خفة ليست في اللغة الأخرى، وفيها الإتيان بالكلمة على الأصل. وهي لغة شامية قليلة.



٤٨٧- وفي أم يقولون الخطاب كما علا شفا ورءوف قصر صحبته حلا

قال أبو شامة: «ولا يختص الخلاف في (رءوف) بهذه السورة فقط - كما هو ظاهر النظم - فكان حقه أن يقول (جميعا) أو نحو ذلك، وكان الأولي لو قال:

صحاب كفى خاطب تقولون بعد أم وكل رءوف قصر صحبته حلا

والحجة لمن قرأ ﴿نُفُؤُونَ﴾ بالخطاب: حملة على ما قبله ﴿أَتَحَاوُنَا﴾، ﴿وَرَبُّكُمْ﴾، ﴿وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾ وعلى ما بعده من قوله ﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾.

والحجة لمن قرأ بالغيب: حملة على ما قبله من لفظ الغيب من قوله ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا﴾، ﴿وَإِنْ نُولُوا﴾، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمْ﴾.

والحجة للمد والقصر في (رءوف) أنهما لغتان مشهورتان مستعملتان إلا أن المد أكثر استعمالاً في نظائرها، والقصر أخف في القراءة، وكلا البناءين مبالغة.

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٧٥

٤٩٠ - وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَاعَ وَالرَّيْحَ وَحَدًّا وَفِي الْكَهْفِ مَعَهَا وَالشَّرِيعَةَ وَصَلًا

قال أبو شامة في «إبراز المعاني» عن هذا البيت:

«كان ينبغي أن يبين بالتقييد لفظ التاء من لفظ الياء فإنهما متفقتان في الخط. وعادته بيان ذلك كقوله (بالثا مثلثة) فلو قال:

وفي التاء ياء نقطها تحت وحد الر ياح مع الكهف الشريعة شمللا
لاستغنى بالرمز آخر البيتين للمسألين».

والحجة لمن قرأ (يَطْوَع) بالياء والتثقيل والجزم: حمل اللفظ في الاستقبال على المعنى، وأصل (يطوع) (يتطوع) فأبدل وأدغم طلباً للخفة. والحجة لمن قرأ (تَطَوَّعَ) بالتاء والتخفيف وفتح العين: طلبه الخفة؛ لأن الماضي أخف من المستقبل، واستغنى بحرف الشرط عن لفظ الاستقبال لدلالته عليه.



٤٩٨ - بِخُلْفٍ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَيْثَةٍ وَرَفْعُكَ لَيْسَ الْبِرُّ يُنْصَبُ فِي عُلَا

قرأ الداني في هذا التنوين في هاتين الكلمتين من قوله تعالى ﴿رَحْمَةً أَدْخُلُوا﴾ [الأعراف: ٤٩] بالأعراف، وقوله تعالى ﴿خَيْثَةٍ أَجْتُتْ﴾ بإبراهيم بالضم على أبي الحسن وبالكسر على عبد العزيز الفارسي.

وقال في «الأوجه الراجحة في الأداء»:

«لذلك نأخذ بالكسر في ذلك كله لابن ذكوان مثل باقي المواضع كرواية حفص وهو الأول في الأداء». أهـ.

أما الكسر فمن طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وأما الضم فمن طريق ابن الأخرم عن الأخفش عن ابن ذكوان.

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٧٦

والحجة لمن كسر أول الساكنين المذكورين: الإتيان به على الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين لأن الأصل فيه الكسر.

والحجة لمن ضم الأول منها: طلب الخفة، والتنبيه على أن الهمزة المحذوفة من الكلمة الثانية تضم في حالة الابتداء.

والحجة لابن ذكوان في كسر التنوين فقط: اتباع الأثر والجمع بين اللغتين.

والعمل على الكسر والضم في الموضعين لابن ذكوان كما ذكر الناظم. والله أعلم بالصواب.



٥١٤- وَصِيَّةٌ أَرْفَعُ صَفْوَ حَرَمِيهِ رَضَى وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبُلٍ اغْتَلَا

٥١٥- وَبِالسَّيْنِ بَاقِيَهُمْ وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً وَقُلْ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلًا

ذكر الناظم الخلاف عن ابن ذكوان وخلاد في ﴿يَبْصُطُ﴾ بالبقرة و﴿بَصْطَةً﴾ بالأعراف. فقرأ خلاد بالصاد وقرأ به الداني على فارس بن أحمد، ووجه السين قرأ به الداني على أبي الحسن بن غلبون، وذكر في «الأوجه الراجحة» أنه ينبغي أن يؤخذ بالصاد فقط في الموضعين البقرة والأعراف، ولكن جمهور العلماء على الخلف لخلاد في الموضعين وهو الذي عليه العمل والله أعلم.

أما ابن ذكوان فقرأ له الداني بالسین هنا، وبالصاد في الأعراف على عبد العزيز بن فارس، وقرأ له بالصاد فيهما على سائر شيوخه. قال الضباع في «إرشاد المريد»: «وعلى هذا فوجه السین في موضع الأعراف ينبغي تركه عنه لكونه ليس من طريق النظم كما نبه عليه في النشر».

ولهذا قال في «إتحاف البرية»:

وفي بصطة بالصاد لا غير فاقرأ من الحرز أعنى لابن ذكوان فاعقلا

وبهذا قال الشيخ القاضي في «البدور الزاهرة»:

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٧٧

«وأما ما اقتضاه كلام الشاطبي من أن لابن ذكوان وجهين كخلاد فخرج عن طريقه وطريق أصله فلا يقرأ لابن ذكوان من طريق الحرز إلا بالصاد فقط كما ذكرنا».

ولهذا قال في «الفتح الرحمانى» تعقيباً على هذا البيت:

ولم يرض خلفا لابن ذكوان نشرهم في الأعراف بل فيهما له الصاد أعملا

فخلاصة القول: أن ابن ذكوان وخلاد في الخلف سواء في موضع البقرة، أما موضع الأعراف فالخلف لخلاد فيه فقط دون ابن ذكوان، وابن ذكوان له فيه الصاد فقط وهو الذي عليه العمل والله أعلم.



٥٣٥- وَكُنْتُمْ تَمَنُّونَ الَّذِي مَعَ تَفَكَّهُو نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَأَفْهَمَ مُحَصِّلا

اختلف عن البزي في هذين الموضعين ﴿كُنْتُمْ تَمَنُّونَ﴾ آل عمران ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ الواقعة، وقد خرج الشاطبي وأصله فيهما عن طريقهما وقد حقق النشر أن التشديد فيهما ليس من طريق الحرز ولا أصله لهذا قال صاحب «إتحاف البرية»:

وكنتم تمنون الذي مع تفكهو ن عن أحمد خفف من الحرز تعدلا

قال الإبياري في «متن المختصر في تحرير مسائل الشاطبية»:

ولا ثقل في كنتم تمنوا تفكهوا وبالخف في الاثنين فاقرأ لبزنا

قال الشيخ الجمزوري في «الفتح» تعقيباً على قول الناظم:

ولم يرض بالتشديد في النشر فيها فخففهما عنه وللميم أوصلا

وذكر الجمزوري في بيته هذا صلة الميم مع أنه مذهب ابن كثير لأن هناك من يظن أنه لا صلة في الميمين لعدم نص الناظم على ذلك وذلك وهم منه؛ لأن الناظم وإن لم يصرح به إلا أنه أصل مذهب ابن كثير والله أعلم.



٥٣٦- نِعَمًا مَعًا فِي النُّونِ فَتَحَّ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءٍ كَسَرَ الْعَيْنِ صِغَ بِهِ حُلَا

ذكر الشاطبي الاختلاس في «نعمًا» لقالون وأبي عمرو وشعبة وأهمل الإسكان عنهم مع أنه وراد في أصله التيسير، وورد به النص عن الأئمة، وعلى هذا الوجه أكثر أهل الأداء، قال في النشر: «والوجهان صحيحان عنهم وعلى هذا كان ينبغي للشاطبي ذكر هذا الوجه حيث أنه ذكره في التيسير».

قال صاحب «إتحاف البرية»:

نعمًا اختلس سكن لصيغ به حلا

قال الإبياري في «المختصر»:

نعمًا زد الإسكان صف بي حلا

والحجة لمن قرأ (نَعَمْ): أنه أتى بالأصل.

والحجة لمن قرأ (نَعَمْ): أسكن العين تخفيفاً وأبقى النون على حالها.

والحجة لمن قرأ (نَعَمْ) اتبع حركة النون حركة العين لما في ذلك من التخفيف بجري اللسان على طريقة واحدة وهي لغة هذيل.

والحجة لمن قال (نَعَمْ) أسكن العين بعد أن نقل حركتها إلى النون لتدل عليها.

واعلم أن أصلها من كلمتين متصلتين (نعم - ما) والتقى المثلان فأدغمت الميم في الميم واتفق القراء على الإدغام موافقة لخط المصحف، فإنهما كتبتا بميم واحدة، وهذا موضع اتفق عليه في باب الإدغام الكبير. والله أعلم.

فائدة:

ذكر الناظم في نهاية كل سورة ياءات الإضافة التي وردت فيها، ولم يذكر الزوائد من الياءات وكان من الأولى ذكرهما معاً أو تركهما معاً. وقد نظم العلامة أبو شامة في كتابه «إبراز المعاني» أبياتاً في نهاية كل سورة من السور التي وردت فيها ياءات الزوائد للقراء السبعة توضح هذه الياءات، فقال في نهاية سورة البقرة تعقيباً على



التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٧٩

يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ:

فَتْلُكَ ثَمَانُ وَالزَّوَادُ وَاتَّقُوْا مَنْ قَبْلَهَا الدَّاعِي دَعَانِي قَدْ اَنْجَلَا

وَاللّٰهُ اَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.



سورة آل عمران

٥٤٦ - وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ مَا رَدَّ حُسْنُهُ وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلَّا

ذكر الناظم في كلمة ﴿التَّوْرَةَ﴾ في هذه السورة موافقة لصاحب التيسير، ولكن صاحب التيسير قال: في جميع القرآن فأزال الإشكال، أما ظاهر كلام الناظم يقتضي الاختصار على هذه السورة التي ذكر فيها، ولم يذكر أن الحكم عام، وكان الأفضل أن تذكر في باب الإمالة، ولو ذكرت في باب الإمالة لأفادت العموم، وإلا لكان بين في هذه السورة أنه يفيد العموم - واعلم أن الألف في هذه الكلمة منقلبة عن ياء وأميلت لأنها بعد راء فهي كالألفات المشار إليه بقوله: «وما بعد راء شاع حكما».



٥٥٠ - وَفِي بَلَدٍ مَيِّتٍ مَعَ الْمَيِّتِ خَفَّفُوا صَفَا نَفَرًا وَالْمَيِّتَةُ الْخِفُّ خَوْلًا

٥٥١ - وَمَيِّتًا لَدَى الْأَنْعَامِ وَالْحُجَرَاتِ خُذْ وَمَا لَمْ يَمُتْ لِلْكَلِّ جَاءَ مُثَقَّلًا

ذكر الشاطبي التخفيف في كلمة (الميتة) في جميع المواضع إلا أنه تركها مطلقة ولم يقيدها ويحددها فأفاد لفظه العموم، والذي يخففه نافع هو موضع «يس» من قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُمْ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣] لذا ذكرها أبو شامة في «إبراز المعاني» مقيدة فقال: «وقلت بدل هذا البيت بيتاً نهت فيه على ذلك وبينت ما وقع فيه الخلاف من (الميتة) وهو بعد قوله: «والميتة الخف خولا»:

بباسبين في الأنعام ميتا خذوا وفو ق ق وباقي الباب خف وثقلا

قال في «إتحاف البرية»:

وفي الميتة التخفيف عن غير نافع ببس وباقي عن السبعة الملا

قال في «الفتح الرحماني»:

بببس لا نحل ومائدة فقد يخص عموم الميتة الخف خولا

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٨١

وذكر صاحب التيسير في ضبط ما وقع فيه الخلاف: «إذا كان قدمات يرد عليه هذا الذي أجمع على تخفيفه، والناظم أخذ مفهوم عبارة التيسير فقال: «وما لم يمت للكل جاء مثقلا» ولم يتعرض لما أجمعوا على تخفيفه، وتعرض له مكي فقال: «لم يختلفوا في تشديد ما لم يمت، ولا في تخفيف ما هو نعت لما فيه هاء التأنيث نحو «بلدة ميتا». أهـ.



٥٥٢- وَكَفَّلَهَا الْكُوفِي ثَقِيلًا وَسَكَّنَا وَضَعْتُ وَضَمُّو سَاكِئًا صَحَّ كُفَّلَا

قد يوهم الضمير في «سكنوا» وفي «وضموا» أنه عائد على الكوفي وإنما يعود على مطلق القراءة، ولو قال:

وكفلها الكوفي ثقيلا وضعت سا كن العين واضمم ساكنا صح كفلا
لا رتفع هذا الوهم. والله أعلم.



٥٥٣- وَقُلْ زَكْرِيَّا دُونَ هَمْزٍ جَمِيعِهِ صَحَابٌ وَرَفَعَ غَيْرُ شُعْبَةَ الْأَوَّلَا

الذين يقرءون «زكرياء» كلهم سوى شعبة يرفعون همزة الموضع الأول وشعبة ينصبها، أما بقية المواضع فيرفعون الهمزة في ثلاثة منها وهي ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿هَٰذَاكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ [آل عمران: ٣٨] ﴿يَزَكِّرِيَّا﴾ [مريم: ٧]، وينصبونها في ثلاث وهي ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى﴾ [الأنعام: ٨٥]، ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢]، ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ﴾ [الأنبياء: ٨٩].

وقد نظم العلامة المتولي ذلك بقوله:

وزكريا همزه ارفع مع دخل دعا ويامع تخفيف كفل
ثم مع التشديد شعبة نصب وفي البواقي عند كل انتصب



﴿ ١٨٢ ﴾ التَّخْرِيرَاتِ الصُّغْرَى

- ٥٥٩- وَلَا أَلْفٌ فِي هَآئِثُمْ زَكَآ جَنَى وَسَهْلٌ أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا
 ٥٦٠- وَفِي هَآئِهِ التَّنْبِيهِ مِنْ ثَابِتٍ هُدًى وَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ زَانَ جَمَّلاً
 ٥٦١- وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ وَجِيهِ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَصَّلاً
 ٥٦٢- وَيَقْصُرُ فِي التَّنْبِيهِ ذُو الْقَصْرِ مَذْهَبًا وَذُو الْبَدَلِ الْوَجْهَانِ عَنْهُ مُسَهَّلاً

بين الناظم رحمه الله في هذه الأبيات مذهب القراء في ﴿ هَآئِثُمْ ﴾ حيث وقعت في القرآن، ولأنه ذكرها في هذه السورة كان يجب عليه أن يوضح أنها في سائر مواضع القرآن دون الاقتصار على هذه السورة فقط، ثم بين منشأ الخلاف وأصول القراءة على النحو التالي:

أولاً: ذكر أن ابن ذكوان والكوفيين والبزي اعتبروا (ها) للتنبيه ودخلت على كلمة (أنتم).

ثانياً: أن الهاء عند قبل وورش مبدلة من همزة الاستفهام والأصل (أنتم).

ثالثاً: عند قالون وأبي عمرو وهشام يحتمل أن يكون (ها) للتنبيه، أو تكون مبدلة من همزة الاستفهام وهذا معنى قوله: «ويحتمل الوجهين عن غيرهم».

رابعاً: ذكر أن جماعة من العلماء ذكروا احتمال الوجهين عن القراء السبعة، وهو المقصود بقوله:

..... وكم وجيه به الوجهين لكل حصلاً

ولكن العلامة ابن الجزري رد هذا القول، واعتمد على القول الأول المفصل، ولذا اعتمده أجلاء المحررين فقال صاحب «إتحاف البرية» تعقيباً على البيتين الأولين:

ويحتمل الوجهين عن غير ما مضى وهذا هو المرضي فاعلمه واعملاً

قال في «الفتح الرحمانى»:

ويحتمل الوجهين عن غيرهم سوى هشام ففيه الهاء لم يك مبدلاً

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٨٣

وكل على أصله فدع قوله وكم وجيه به الوجهين لكل حصلا

خامسًا: قوله: «ويقصر في التنبيه ذو القصر مذهبًا» أن من يعتبر (ها) للتنبيه يكون المد عنده من قبيل المد المنفصل فيقصره من مذهبه القصر، ويوسطه من مذهبه التوسط، ويشبعه من مذهبه الإشباع.

سادسًا: قوله: «وذو البذل الوجهان عنه» أي ورش له وجهان:

١- الإبدال مع المد المشبع.

٢- التسهيل مع القصر.

والله أعلم.



٥٦٤- وَرَفَعُ وَلَا يَأْمُرْكُمْ رُوحُهُ سَمَا وَبِالْتَّاءِ آتَيْنَا مَعَ الضَّمِّ خُوْلَا

٥٦٥- وَكَسَّرُ لِمَا فِيهِ وَبِالْغَيْبِ تُرْجَعُو نَ عَادَ وَفِي تَبْغُونِ حَاكِيه عَوْلَا

لا يتنافى قول الشاطبي «ورفع ولا يأمركم روحه سما» مع قوله في البقرة: «وإسكان بارئكم ويأمركم...» إذ الإسكان والاختلاس لا يناهزان الرفع، لأنهما للتخفيف بحذف الحركة أو الإسراع بها. قال ابن القاصح: «ويجري أبو عمرو على أصله في الإسكان ودوريه في الاختلاس؛ لأنه على قراءته مندرج في قوله: «وإسكان بارئكم ويأمركم». أهـ.

لهذا قال في «الفتح الرحمانى»:

ورفع ولا يأمركم روحه سما سوى ابن العلا مما مضى اعلمه واعملا

قال الشيخ السنطاوي:

بعمران يأمركم لبصر فسكن ودور له اختلاس كما نقل الملا

وفي الحرز رفعه فليس بناقض لتقييده المسبوق بالذكر أولا

﴿١٨٤﴾ التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

- أَلْجَأَ الْوِزْنَ النَّازِمَ إِلَى تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ يَنَافِي تَرْتِيبَ الْقِرَاءَةِ فِي تَقْدِيمِ (ءَاتَيْتَكُمْ) عَلَى (لَمَّا) وَ(يَرْجِعُونَ) عَلَى (يَبْغُونَ) قَالَ الْفَاسِي: «وَلَوْ قَالَ:

وَرَفَعَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ رُوحَهُ سَمَا وَكَسَرَ لَمَّا فُوزَ وَأَتَيْتَ حَوْلَا
بِمَوْضِعِ آتَيْنَا وَيَبْغُونَ عَنْ حَمَا وَفِي يَرْجِعُونَ الْغَيْبَ عَادَ وَقَدْ حَلَا

لَأَتَى بِالْتَرْتِيبِ عَلَى وَجْهِهِ»^(١). أَهـ.

٥٧٤ - وَمِثْمٌ وَمِثْنَانُ فِي ضَمِّ كَسْرِهَا صَفَا نَفَرٌ وَرَدًا وَحَفْصٌ هُنَا اجْتِلَا

لَمْ يَبَيِّنِ النَّازِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَوْقِفَ حَفْصٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَقَدْ يُوْهَمُ أَنَّ حَفْصًا مُنْفَرِدًا بِالضَّمِّ هُنَا، وَأَنَّهُ خَصَّصَ هَذِهِ السُّورَةَ بِقِرَاءَةِ وَسَائِرِ الْمَوَاضِعِ بِخِلَافِهَا، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ لَهُ فِي آلِ عَمْرَانَ ضَمًّا وَأَنْ يَكُونَ كَسْرًا، لِأَنَّهُ اسْتَأْنَفَ جُمْلَةً ابْتِدَآءًا لِحَفْصٍ وَلَمْ يَخْبِرْ عَنْهُ إِلَّا بِقَوْلِهِ «اجْتِلَا» وَلَوْ قَالَ: «صَفَا نَفَرٌ مَعَهُمْ هُنَا حَفْصٌ اجْتِلَا» لَحَصَلَ الْغَرَضُ وَبَانَ وَزَالَ الْإِبْهَامُ، وَلَمْ يَضُرْ عَدَمُ الْوَاوِ الْفَاصِلَةَ لِعَدَمِ الرِّيْبَةِ فِي اتِّصَالِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فائدة:

لَمْ يَذْكُرِ النَّازِمُ الْيَاءَاتِ الزَّوَائِدَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ، وَفِيهَا زَائِدَتَانِ عَدَهُمَا أَبُو شَامَةَ فِي «إِبْرَازِ الْمَعَانِي» وَهُمَا «وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ» «وَمَنْ اتَّبَعْنِ» فَقَالَ فِي ذَلِكَ:

مُضَافَاتُهَا سِتُّ وَجَاءَ زِيَادَةُ وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مِنْ اتَّبَعْنِ لَا
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.



(١) «اللائل الفريدة في شرح القصيدة»: الفاسي.

سورة النساء

٦١٢- بِالْإِسْكَانِ تَعَدُّوا سَكْنُوهُ وَخَفُّوا خُصُوصًا وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونَ مُسْهَلًا

اختلف عن قالون في إسكان العين واختلاسها، ولم يذكر الشاطبي سوى الإخفاء - والوجهان في التيسير. قال الداني: «وقالون بإخفاء حركة العين وتشديد الدال، والنص عنه بالإسكان». أه. وتبع الداني المحققون فذكروا لقالون وجهين. قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في «الوافي»: «وقد ذكر الإمام الداني في التيسير إسكان العين لقالون، وكان على الناظم أن يذكر له هذا الوجه، فحيثُذ يكون لقالون وجهان: إختلاس فتحة العين، وإسكانها، وكل منهما مع تشديد الدال، ويكون لورش وجه واحد، وهو فتح العين مع تشديد الدال، وللباقين إسكان العين وتخفيف الدال». أه. والله أعلم.

فائدة:

ليس في السورة ياء إضافة ولا ياءات زوائد مختلف فيها. والله أعلم بالصواب.





سورة المائدة

٢٢٧- وَضَمَّ اسْتَحَقَّ افْتَحَ لِحَفْصٍ وَكَسَرُهُ وَفِي الْأَوَّلَيَّانِ الْأَوَّلَيْنِ فَطَبَّ صِلَاً

ذكر الجمزوري في «الفتح الرحماني» كيفية البدء بهمزة الوصل إذا اختبر الطالب في كيفية البدء على قراءة حفص بفتح ضمة التاء وفتح كسرة الحاء فأمره أن يبدأ بهمزة مكسورة، أما باقي القراء فيبدءون بهمزة مضمومة لضم الثالث.

قال الجمزوري:

وضم استحق افتح لحفص وكسره وللهمز فاكسر عند بدء للابتلا

فائدة:

في هذه السورة زائدة واحدة وهي: ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا﴾ ذكرها أبو شامة في «إبراز المعاني فقال:

فياءاتها ست وفيها زيادة وعبر عنها قوله اخشون مع ولا والله أعلم بالصواب.



سورة الأنعام

٦٤٢ - سَبِيلَ بَرْفَعٍ خُذْ وَيَقْضِ بِضَمِّ سَا كِنٍ مَعَ ضَمِّ الْكَسْرِ شَدَّدَ وَأَهْمَلًا
٦٤٣ - نَعَمْ دُونَ الْبَاسِ وَذَكَرَ مُضْجَعًا تَوَفَّاهُ وَاسْتَهْوَاهُ حَمَزَةً مُنْسِلًا

قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: «وقع لي أنه كان غنيًّا عن تكلف هذه العبارة، وذلك بأن يلفظ بالقراءتين معًا، فهو أسهل مما أتى فلو قال:

سبيل برفع خذ ويقض يقص صا د حرمي نصر إذ بلا ياء انزلا

لحصل الغرض واجتمع في بيت واحد بيان اللفظين في القراءة. ورمزها وعرف بأن رسمها بالياء، ولكن فيما عبر به الناظم رحمه الله صناعة حسنة وأسلوب غريب». أهـ.



٦٤٦ - وَحَرْفِي رَأَى كَلَّا أَمَلْ مُزَنَ صُحْبَةٍ وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا
٦٤٧ - بِخُلْفٍ وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمِرٍ مُصِيبٌ وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قَلَّا

ذكر الشاطبي الخلاف للسوسي في إمالة (راء) على وجهين: إمالة الراء والهمزة، وفتح الراء وإمالة الهمزة هذا هو الظاهر من كلام الناظم، والذي في النشر إمالة الهمزة فقط كالدوري. لذا قال في «الفتح الرحمانى»:

بخلف ولكن رد واختير فتحها له إذ طريق الحرز ليس مميلًا

ونبه في النشر على أن ذكر الناظم إمالة الراء عن السوسي بخلاف عنه مما انفرد به، مخالف فيه سائر الناس عن طريق كتابه قال: «ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير». أهـ.

فالحلاصة: أن السوسي ليس له في هذا الفعل الذي بعده متحرك إلا إمالة الهمزة فقط دون الراء من طريق الشاطبية، فما ذكره الشاطبي من إمالة الراء بخلاف عن

التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٨٨

السوسي ليس من طريقه. قال الإياري:

..... وراء رأى دع ميلها عند سوسنا

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في «البدور الزاهرة»:

«وما ذكره الشاطبي من الخلاف للسوسي في إمالة الراء ليس من طريقه فلا يقرأ به» أهـ.

- ثم ذكر الناظم بعد ذلك الخلاف عن ابن ذكوان.

قال الشيخ علي الميهي: «وظاهر النظم أن فيها له أربعة أوجه: فتح الراء مع فتح الهمزة وإمالتها، وإمالة الراء معهما أيضاً، وليس كذلك، بل المقروء له إنما هو الثلاثة المتقدمة، ويمنع رابعها. وهو إمالة الراء وفتح الهمزة».

قال الجمزوري:

وفي خلف فيهما مع مضمر مصيب فبالإضجاع والفتح قد تلا

كذاك بفتح الراء وإضجاع همزه ولا عكس فاقرأ بالثلاث مذكلاً

وقد وافقه في ذلك العلامة الإياري فقال في «المختصر»:

ومع مضمر مل لابن ذكوان وافتحن وبالفتح في الراء دون همز أتى لنا

ولكن اقتصر العلامة الخليجي والعلامة الضباع على الوجهين الأولين كما

اقتصر الجمهور. قال الضباع في «إرشاد المريد»: «وعليها استقر عملنا» أهـ.



٦٤٨ - وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّاءُ أَمِلْ فِي صَفَائِدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صَلَاً

قال في «إرشاد المريد»:

«وأما إذا كان بعده ساكن... وبإمالة الراء مع فتح الراء وإمالتها شعبة وبفتحها

الباقون، إلا أن السوسي اختلف عنه في إمالة كل منهما، وكان بعض الشراح يأخذ له

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٨٩

بأربعة أوجه: فتحها، وإمالتها، وفتح الراء وإمالة الهمزة وعكسه وهذا كله في الوصل، فإن وقفت عليه فكل منهم يعود إلى أصله في الذي بعده متحرك غير المضممر من الفتح والإمالة والتقليل هذا حاصل ما يفيد النظم - وقد نبه المحقق ابن الجزري على أن الخلاف الذي ذكره للسوسي في هذا الفعل بنوعيه، ولأبي بكر في همز ما قبل الساكن لم يصح من هذه الطرق وأن الصحيح عن السوسي فيما بعده متحرك إمالة الهمزة فقط دون الراء وفيما بعده ساكن فتح الحرفين فقط.

وعن شعبة فيما قبله ساكن إمالة الراء مع فتح الهمزة فقط كوجه حمزة، وعلى ذلك جرى عملنا وإليه أشار صاحب «إتحاف البرية» بقوله:

وحرفي رأئ للسوسي فافتح لساكن ورا غيره كالهمز في ونأى كلا
وقبل السكون الرا أمل في صفا وما أتاك بذنا في البيت عن شعبة أهمل
قال الإبياري في «خلاصة الفوائد»:

وقبل ساكن أمل في الراء صف فتى وكالأولى لهم عليه وقف
وقال في «المختصر»:

وقبل السكون الرا أملها لشعبة صواب وللوسوسي فتحها انجلا

قال القاضي في «البدور الزاهرة»: «وما ذكره الشاطبي من الخلاف في إمالة الهمزة لشعبة، وفي إمالة الراء والهمزة معاً للسوسي فلا يصح من طريق الشاطبية، بل ولا من طريق النشر، فلا يقرأ به أصلاً».

قال الخليلي في «حل المشكلات»:

وقبل ما حرك في رأئ أمل همزاً وفي الراء لصالح نقل
خلف وقبل ساكن له أتى في الراء والهمز اختلاف ثبتا
وليس ذا الخلف طريق الشاطبي ولا طريق الشرف فافهم تصب



٦٥٠ - وَخَفَّفَ نُونا قَبْلَ فِي اللَّهِ مَنْ لَهُ بِخُلْفٍ أَتَى وَالْحَذْفُ لَمْ يَكُ أَوَّلًا

لم يذكر الناظم كلمة ﴿أَتَحَبَّوْني﴾ للوزن ولكن عبر عنها بعبارة حسنة. وذكر الناظم في النظم الخلف لهشام تبعًا لما في التيسير، ولكن ذكر الشيخ النحاس في «الأوجه الراحجة في الأداء» أن العمل على التخفيف فيه؛ لأنها من قراءة الداني على أبي الفتح من طريق السامري عن الحلواني وهي طريق التيسير، ولكن ذكر الفاسي في «اللالي» وأبو شامة في «الإبراز» والضباع في «الإرشاد» وغيرهم أن له الوجهان وهو الذي عليه العمل كما ذكر القاضي في «البدور الزاهرة» من أن له الخلاف. والله أعلم.



٦٥٢ - وَسَكَّنَ شِفَاءً وَاقْتَدَهُ حَذْفُ هَائِهِ شِفَاءً وَبِالتَّحْرِيكِ بِالْكَسْرِ كُفْلًا

٦٥٣ - وَمُدَّ بِخُلْفٍ مَاجٍ وَالْكُلُّ وَقِفٌ بِإِسْكَانِهِ يَذْكُو عَيْرًا وَمَنْدَلًا

ذكر النظم أن ابن عامر حرك هاء ﴿اقْتَدَهُ﴾ بالكسر من غير صلة من رواية هشام وبالصلة وعدمها من رواية ابن ذكوان، والوجهان صحيحان إلا أن وجه قصرها لم يكن من طريق النظم كما نبه عليه في النشر وإلى ذلك أشار صاحب «الإتحاف»:

وعند ابن ذكوان فصل كسر ها اقتده وما قصره للحرز يروى فيحتملا

قال الإبياري في «المختصر»:

وبالمد فاقراً لابن ذكوان في اقتده

وقال المنصوري:

إشباع كسر اقتده الجمهور عن ابن ذكوان هو المشهور

وقصرها الزيد عن رملي ولم يكن طريق شاطبي

قال صاحب «الكنز»:

ومد بخلف ماج والقصر ليس من طريق الحرز بل له الجمل طولا

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٩١

قال الوافراني:

طريقة الأخفش قل باقتده المد إذ ماج الخلاف يعترى
ولم أجد من ينسب القصر له بل هو للصوري رواه من روى
ومن يقل بقصره أراه قد أوقعه التقليد في بحر الهوى
نصوصهم أسيا فهم مسلوقة على الذي بجهله قد ارتدى
والله أعلم.



٦٦٢ - وَشَدَّدَ حَفْصٌ مُنْزَلَ وَابْنُ عَامِرٍ وَحُرِّمَ فَتَحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ إِذْ عَلَا
٦٦٣ - وَفُصِّلَ إِذْ ثَنَى يَضْلُونَ ضَمَّ مَعَ يَضْلُوا الَّذِي فِي يُونُسٍ ثَابِتًا وَلَا
٦٦٤ - رِسَالَاتُ فَرْدًا وَافْتَحُوا دُونَ عَلَّةٍ وَضَيْقًا مَعَ الْفُرْقَانِ حَرَّكَ مُثْقَلًا

قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: «وساق الناظم رحمه الله هذه الأبيات الثلاثة على خلاف ترتيب التلاوة، ولكن على ما تهيأ له نظمه، وكان يمكنه أن يقول:

وشدد حفص منزل وابن عامر وفي كلمات القصر للكوف رتلا
وفي يونس والطول ظلل حاميا وفصل فتح الضم والكسرتق ألا
وحرم إذ علا يضلون ضم مع يضلوا الذي في يونس ثابتا ولا
والله أعلم.

فائدة:

هذه السورة فيها زائدة واحدة ﴿وَقَدْ هَدَيْنِ﴾ وكان يمكن للناظم أن يقول:
وربي صراطي ثم إني ثلاثة ومحياي زيدت قد هداني لمن تلا
والله أعلم بالصواب.



سورة الأعراف

٦٩٨- وَجَمْعُ رَسَالَاتِي حَمْتُهُ ذُكُورُهُ وَفِي الرُّشْدِ حَرِّكَ وَافْتَحِ الضَّمَّ شُلْشُلًا
٦٩٩- وَفِي الْكَهْفِ حُسْنَاهُ وَضَمُّ حَلِيهِمْ بِكَسْرِ شَفَا وَافٍ وَالِاتِّبَاعُ ذُو حُلَا

ذكر الناظم أن أبا عمرو قرأ كلمة (رُشْدًا) في سورة الكهف بفتح الضم، ولكن الناظم أطلقها وتركها مطلقة مع أن هذا اللفظ في ثلاثة مواضع من السورة وهما: ﴿وَهَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ وما وقع فيه الخلاف لأبي عمرو الموضع الأخير فقط، ولو كان حدده لكان أولى كما قال أبو شامة في «الإبراز»:

وفي ثالث في الكهف حز وحليهم بكسر لضم الحاء الاتباع شمللا
قال الجمزوري في «الكنز» مبيِّنًا أنها مقيدة بعُلِّمت.
وفي الرشد حرك وافتح الضم شلشلا وفي الكهف حسناه بعُلِّمت أو صلا
قال في «إتحاف البرية» ذاكرًا أنها آخر المواضع:
وفي الرشد حرك وافتح الضم شلشلا وآخر كهف عند بصر كذا اجعللا

تعليق:

أقول: أن موضعي الكهف الأول والثاني ليس فيهما خلافاً ولا يستحق أن يدخلوا في قول الناظم «وافتح الضم» لأنهما مفتوحين أصلاً فلا داعي لأن يقيّد اعتماداً على قوله سابقاً «فراحم بالذكاء لتفضلاً». والله أعلم.



٧٠٥- وَبَيَّسَ اسْكِنُ بَيْنَ فَتَحَيْنِ صَادِقًا بِخُلْفٍ وَخَفَّفَ يُمَسْكُونُ صَفَا وَلَا

ذكر الناظم الخلاف لشعبة في قوله تعالى: ﴿بِعَذَابٍ بَيِّسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]،



التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٩٣

والأولى والأرجح قراءتها كرواية حفص لأن شعبة ترك القراءة بالوجه الآخر^(١).
ولكن العمل على الوجهين عند معظم أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به. والله أعلم.

فائدة: فيها زائدة واحدة في آخرها ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا تُنْظَرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

قال أبو شامة في «إبراز المعاني»:

مضافاتها سبع وفيها زيادة تحلت أخيراً ثم كيدون مع فلا والله أعلم.



(١) «الأوجه الراجعة في الأداء» للنحاس.



سورتي الأنفال والتوبة

ليس فيهما ياءات زائدة.



سورة يونس

٧٣٩- وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافٍ وَالْخُلْفُ يَا سِرٌّ وَهَذَا صِفٌ رَضِي حُلُوءًا وَتَحْتَ جَنَى حَلَا
٧٤١- وَذُو الرَّاوَرَشِ بَيْنَ بَيْنٍ وَنَافِعٌ لَدَى مَرْيَمَ هَايَا وَحَا جِيدُهُ حَلَا

ذكر الشاطبي إمالة (ها - يا) من فاتحة مريم لقالون، وإمالة (يا) للسوسي وقد تعقبه في ذلك النشر بأنه خروج منه عن طريقه فينبغي أن لا يقرأ بهما، والذي ينبغي فعله أن يقرأ في (ها - يا) لقالون من طريق النظم وأصله بالفتح لأنه الوجه الذي قرأ به الداني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط وهو طريق التيسير، أما تقليله له فلا يعول عليه لأنه من قراءته له على أبي الفتح من طريق الحلواني، وعلى أبي الحسن وليس هذان الطريقتان في التيسير بل في النشر.

وما روي عن السوسي من إمالته في (يا) بفاتحة مريم فليس من طريق التيسير ولا من طريق النشر فينبغي أن لا يقرأ به من طريق النظم وبهذا قال الضباع والخليجي والجمزوري والنحاس والصفاقسي والقاضي وغيرهم.

قال المنصوري:

إمالة السوسي يالم تثبت للحرز والتيسير والطيبة

قال الجمزوري:

وكم صحبة يا كاف والخلف ياسر وفي النشر عنه الفتح يروى ويجتلا

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٩٥

قال في «إتحاف البرية»:

لقالونهم ها يا بمریم فافتحا وتقليله في الحرز ليس معولا
ولكنه قد صح في نشرهم معه وما قيل للسوسي يا عين من كلا



٧٤٢- نُفْصِلُ يَا حَقَّ عَلًّا سَاحِرٌ ظُبِّي وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَافَقَ الْهَمْزُ قُنْبُلًا

في كلمة ﴿ضِيَاءٌ﴾ لقنبل همز الياء ولم يبين ذلك في النظم كما قال أبو شامة وفي آخر الكلمة همز، فربما يتوهم السامع أنه هو المعنى، ثم لو فهم ذلك لم يكن مبيناً للقراءة الأخرى، فإن الهمز ليس ضده الياء ولهذا فقد حصل نقص في بيان هاتين الكلمتين فلو قال ما يبين الحرفان لكل أولى فلو قال:

ساحر ظبي بسحر ضياء همزياء الكلا زملا
لكان البيان ولحصل الغرض.



٧٤٤- وَقَصْرٌ وَلَا هَادٍ بِخُلْفٍ زَكَا وَفِي الْ- قِيَامَةِ لَا الْأُولَى وَبِالْحَالِ أَوْلَا

قال الشيخ النحاس في «الأوجه الراجحة»:

«فلزم أن يؤخذ للبي في الموضوعين بحذف الألف من طريق التيسير».

قال في «القصيدة الحسنة»:

لأقسم لا أدراكم الحذف فيهما

ولكن ذكر الخلاف الفاسي وإرشاد المريد وغيرهم من شراح الشاطبية فالعمل على أن للبي الوجهان الإثبات والحذف، والحذف مقدم في الأداء. والله أعلم.



﴿١٩٦﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

٧٤٧- وَإِسْكَانٌ قِطْعًا دُونَ رَيْبٍ وَرُودُهُ وَفِي بَاءٍ تَبْلُو التَّاءَ شَاعَ تَنْزُلًا

ذكر أبو شامة في كتابه «إبراز المعاني» أن الناظم لم يقيد حرفي القراءة بما لا يحتمل التصحيف على عادته مثل (وغيرهما بالبا نقطة أسفلا) وهو مشكل إذ من الجائز أن تقرأ: في تاء تبلوا الباء شاع فيكون عكس مراده فلو أنه قال في البيت الأول:

..... متاع سوى حفص وقطعا رضى دلا

بالإسكان تبلو كل نفس من التلاوة والباقون تبلو من البلا لا تَصَحَّح المراد، ويكون الإطلاق في متاع دالاً على رفعه، فلا يحتاج إلى قيد، على ما عرف من اصطلاحه. والله أعلم.



٧٤٨- وَيَا لَا يَهْدِي اكْسِرَ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلْ وَأَخْفَى بُنُو حَمْدٍ وَخُفِّفَ شُلْشَلًا

﴿يَهْدِي﴾ ذكر الشاطبي أن قالون له الإخفاء أي الاختلاس فيها، ولم يذكر الناظم الإسكان مع أنه مذكور في التيسير، وقد نص الداني على ذلك في التيسير. ولكنه لم يذكر في «المفردات» سوى الاختلاس. قال في «الأوجه الراجعة»: «نأخذ لقالون فيه بوجهي الإسكان والاختلاس». بل وذكر أنه المقدم في الأداء.

قال القاضي في «البدور» مبيناً أن لقالون الوجهين: «وكلاهما صحيح مقروء به من طريق الحرز، فاقصر الشاطبي لقالون على الوجه الأول فيه قصور. وقال بذلك أيضاً الشيخ عبد الرازق علي موسى في تحقيقه للفتح الرحماني فعلى هذا يؤخذ لقالون الوجهين الإسكان والاختلاس. والله أعلم.



٧٥١- مَعَ الْمَدِّ قَطْعُ السَّحْرِ حُكْمٌ تَبَوَّأَ بِيَا وَقَفٍ حَفْصٍ لَمْ يَصَحَّ فَيُحْمَلًا

قرأ أبو عمرو كلمة ﴿السَّحْرِ﴾ في هذا الموضع بزيادة همزة القطع قبل همزة

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ١٩٧

الوصل على الاستفهام «السحر» وعليه فإنه يجوز في همزة الوصل الإبدال مع الإشباع ثم التسهيل على ما تقدم في «الذاكرين» وبابه، قال في «إتحاف البرية»:
مع المد قطع السحر حكم وخذله بتسهيله أيضاً كالآن مثلاً

﴿بَوَّءَا﴾ أما ما حكي عن حفص من إبدال همزه ياء عند الوقف فلم يثبت عنه من طريق صحيح، وقد صرح بذلك إمامنا الشاطبي في قوله: «لم يصح فيحملاً» فلا يقرأ بهذا الوجه لحفص. قال في «الأوجه الراجحة»: «لذلك ذكر أنه قرأ بالهمزة وصلًا ووقفًا وهو الصحيح عن حفص». أهـ.



٧٥٢ - وَتَتَّبِعَانِ النُّونُ خَفَّ مَدًّا وَمَاجٍ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ قَبْلُ مُثَقَّلًا

ما ذكره الناظم من تخفيف التاء الثانية وإسكانها وفتح الباء مع تشديد النون لابن ذكوان نبه في النشر عليه نقلاً عن الداني أنه غلط ممن رواه عنه، وقد أشار إمامنا الشاطبي إلى هذا بقوله «وماج» أي اضطرب هذا الوجه، فلا يؤخذ به. قال في «إتحاف البرية»:

وتتبعان النون خف مدا وقل سكون وفتح ثم تشديد اهملاً

قال الإبياري في «المختصر»:

وبالمد فاقرأ لابن ذكوان في اقتده وتتبعان النون تخفيفه اجتنأ

قال عثمان راضي السنباطي:

وفي تتبعان اقرأ بتخفيف نونه وفي وجبت أظهر كما نقل الملا

قال في «الفتح الرحمانى» تعقياً على قول الناظم:

وفي النشر خف النون مع كسر بائه وتشديد تاء مثل ما قال أو لا

فائدة:

لا يوجد ياء زائدة في هذه السورة لأحد من القراء السبعة. والله أعلم بالصواب.

سورة هود

٧٥٦ - وَمِنْ كُلِّ نُونٍ مَعْ قَدْ أَفْلَحَ عَالِمًا فَعُمِّيَتْ اِضْمُمُهُ وَثَقُلَ شَذَا عَلَا

أطلق الناظم رحمه الله الحكم في كلمة ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ وكان عليه أن يخص هذا الموضع فقط لئلا يتوهم أن موضع القصص بالتشديد للكوفيين ما عدا شعبة ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾ [القصص: ٦٦] الذي هو مخفف للجميع ولهذا قال الجمزي في «كنزه»:

فعميت اضمه وثقل شذا علا وللكل تحت النمل ليس مثقلا
قال الإبياري في «المختصر»:

هنا عميت خص

قال في «دواعي المسرة»:

وباتفاق خفف القراء فعميت عليهم الأنباء



٧٦٨ - وَفِي زُخْرَفٍ فِي نَصِّ لُسْنٍ بِخُلْفِهِ وَيَرْجِعُ فِيهِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ إِذَّ عَلَا

ذكر الناظم الخلاف لهشام في ﴿لَمَّا مَتَّعُ﴾ [الزخرف: ٣٥] بالزخرف في تشديد الميم وتخفيفها، فشدها الأكثرون عنه، وذكر الخلاف أبو عمرو الداني في التيسير وتبعه الشاطبي.

قال في «الأوجه الراجعة»: «إلا أن طريق الداني في التيسير يقتضي التخفيف فقط». ثم قال: «وذكر المحققون في النشر أن التخفيف ليس انفراداً من أبي الفتح، بل روي أيضاً من طرق أخرى، فالأولى أن يؤخذ لهشام بالتخفيف فيه من طريق التيسير» أهـ.

التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ١٩٩

ولكن الذي عليه العمل والذي قرأت به بالوجهين.



٧٧٠ - وَيَأْتُهَا عَنِّي وَإِنِّي ثَمَانِيَا وَضَيْفِي وَلَكِنِّي وَنُصْحِي فَأَقْبَلَا

ذكر الشاطبي أن كلمة ﴿إِنِّي﴾ وردت في السورة ثمان مرات فأفاد أبو شامة في بيت بمواضعها في السورة فقال:

أراكم أعوذ أشهد الوعظ مع إذا أخاف ثلاثا بعد أن تكملا

فائدة:

مجموع ياءات الإضافة في هذه السورة ثمان عشرة ياء إضافة.

ومجموع ياءات الزوائد ثلاث ياءات جمعها أبو شامة في قوله:

وزيدت فلا تسألن ما يوم يأت لا تكلم لا تخزون في ضيفي العلا

والله أعلم بالصواب.



سورة يوسف

٧٧٣ - غَيَابَاتٍ فِي الْحَرْفَيْنِ بِالْجَمْعِ نَافِعٌ وَتَأْمُنًا لِلْكُلِّ يُخْفِي مُفَصَّلًا

﴿تَأْمِنًا﴾ قال في «الغيث»: اضطربت في هذه اللفظة أقوال العلماء: فمنهم من يجعل فيها وجهين، ومنهم من يجعل فيها ثلاثة، والوجهان هما الإدغام مع الإشمام والإخفاء والثالث هو الإدغام المحض من غير روم ولا إشمام، ومنهم من يجعل الإشمام بعد الإدغام، ومنهم من يجعله أوله، ومنهم من يخير في ذلك، ومنهم من يقول أن الإخفاء لابد معه من الإدغام، ومنهم من يقول لا إدغام معه، ومنهم من ظاهر عبارته ذلك، وهذا الاضطراب يوجب للقاصر الحيرة والتوقف، وللماهر الثبوت والتعرف، والحق أن فيها للقراء السبعة وجهين:

الأول: الإدغام مع الإشمام.

الثاني: الإخفاء.

أما الوجه الثالث: فلم يرد عن أحد من الأئمة السبعة إلا من طرق ضعيفة كما نبه على ذلك ابن القاصح في «سراج القاري». ولذلك قال في «إتحاف البرية»:

وإشمام تأمنالكل ورومه وقد قيل بالإدغام محضا ووهلا

ولكن الإدغام المحض ورد عن أبي جعفر وحده وهو من الدرة.



٧٧٥ - وَيَزَعُ سُكُونُ الْكَسْرِ فِي الْعَيْنِ ذُو حِمَى وَبُشْرَايَ حَذَفُ الْيَاءِ ثَبَّتْ وَمُيَلًا

٧٧٦ - شِفَاءً وَقَلَّلَ جِهْبَذَا وَكِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ الْعَلَاءِ وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلًا

كلمة (بشراي) لأبي عمرو فيها ثلاثة أوجه:

الفتح، وعليه عامة أهل الأداء، الإمالة المحضة، التقليل بين بين وكلها ذكرها

التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٢٠١

الشاطبي في الحرز وأخبر بتفضيل الفتح وفي النشر «الفتح أصح رواية، والإمالة أقيس» لأنه أصل قراءة أبي عمرو. قال الصفاقسي: «ولولا أن الشاطبي ذكر الثلاثة وقرأنا بهم لاقتصرت على الأول» - يعني الفتح - ورتبهم الجمزوري في «كنزه» فقال:

وبشرای فافتح ثم مل ثم قللا عن ابن العلا الترتيب والفتح فضلا

قال في «الأوجه الراجعة في الأداء»: «فإن الراجح في الأداء في (بشرای) هو الفتح».

قال في «إتحاف البرية»:

وبشرای فافتح ثم أضجع فقللا وجوه على الترتيب عند فتى العلا

قال القاضي في «البدور»:

«وورد عن البصري ثلاثة أوجه: الفتح وهو أقواها، ويليه الإمالة، ويليهما التقليل وهو أضعفها».



٧٧٧- وَهَيْتَ بِكَسْرِ أَضْلٍ كُفُوٍ وَهَمْزُهُ لِسَانٌ وَضَمُّ التَّالِوَى خُلْفُهُ دُلَا

ذكر الشاطبي أن ﴿هَيْتَ﴾ لهشام بفتح التاء وضمها على الخلاف، ولكن قال القاضي في «البدور»:

«وذكر الشاطبي الخلاف له في ضم التاء خروج عن طريقه فلا يقرأ له من طريق الحرز والتيسير إلا بفتح التاء».

قال في «الأوجه الراجعة في الأداء»:

«فالأولى الأخذ برواية الفتح لهشام، فهي الراجعة في الأداء».

وقد نبه النشر على أنه روى الحلواني وحده من جميع طرقه فتح التاء، وروى الداجوني عن أصحابه ضم التاء، والعمل والإقراء على فتح التاء لهشام.

﴿ ٢٠٢ ﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

٧٧٩- مَعًا وَصَلْ حَاشَا حَجَّ دَابًّا لِحَفْصِهِمْ فَحَرَّكَ وَخَاطِبُ يَعْصِرُنَ شَمْرَدَلَا
 ٧٨٠- وَنَكْتَلُ بِيَا شَافٍ وَحَيْثُ يَشَاءُ نُؤْ نُ دَارٍ وَحِفْظًا حَافِظًا شَاعَ عُقْلًا
 ٧٨١- وَفُتْيِيهِ فُتْيَانِهِ عَنْ شَذَا وَرُدَّ بِالْأَخْبَارِ فِي قَالُوا أَأَنْتَكَ دَغْفَلًا

﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ قرأ أبو عمرو بألف بعد الشين في الوصل، واتفق الأئمة السبعة على حذفها اتباعاً للرسم.

قال في «العقيلة»:

..... حاش بحذف عد مشتهراً

قال في «إتحاف البرية»:

..... معا وصل حاشا حج واحذف بوقفه

قال في «المختصر»:

..... وفي وقف حاشا احذف لكل

قال في «الفتح الرحمانى»:

..... معا وصل حاشا حج أي صله بالألف وللكل عند الوقف فاحذفه في كلا

قال أبو شامة:

«واتفق لي نظم أربعة أبيات عوض الثلاثة المتقدمة، تبين فيها القراءتان في (حاشا) وصلاً ووقفاً، وذكر فيها الخبر والاستفهام في (أنتك) مع التنبيه على أنهم على أصولهم في ذلك، تجديداً للعهد بما تقدمت معرفته، وتذكيراً بذلك خوفاً من الذهول عنه، ولم يستقم لي إيضاح جميع ذلك إلا بزيادة بيت فقلت:

وفي الوصل حاشا بالمد آخرًا معًا دابًا حرك لحفص فتقبلا

أراد بالمد بعد الشين احترازاً عن المد بعد الحاء ثم قال:

ونكتل بياء يعصرون الخطاب شذ وحيث يشا النون دار وأقبلا



التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٠٣

استغنى برمز واحد وهو قوله (شذ) لقراءتين في (نكتل ويعصرون) ثم قال:
وفي حافظا حفظا صفا حق عمهم وفيتيه عنهم لفتيانه انجلا
والاخبار في قالوا أئنك دغفلا ويستفهم الباقي على ما تأصلا

فائدة:

هذه السورة للقراء السبعة فيها ثلاثة زوائد: (نرتع - تؤتون - يتق)
جمعها أبو شامة في بيت فقال:
زوائد نرتع وتؤتون موثقا ومن يتق أيضا ثلاث تجملا
والله أعلم بالصواب.



سورة الرعد

٧٨٩- وَمَا كُرِّرَ اسْتِفْهَامُهُ نَحْوُ آئِذَا أَنَّنَا فَذُو اسْتِفْهَامِ الْكُلِّ أَوَّلًا
 ٧٩٠- سِوَى نَافِعٍ فِي النَّمْلِ وَالشَّامِ مُخْبِرٌ سِوَى النَّازِعَاتِ مَعَ إِذَا وَقَعَتْ وَلَا
 ٧٩١- وَذُونَ عِنَادٍ عَمَّ فِي الْعَنْكَبُوتِ مُخَرَّبًا وَهُوَ فِي الثَّانِي أَتَى رَاشِدًا وَلَا
 ٧٩٢- سِوَى الْعَنْكَبُوتِ وَهُوَ فِي النَّمْلِ كُنْ رَضَى وَزَادَاهُ نُونًا إِنَّنَا عَنْهُمَا اِعْتَلَا
 ٧٩٣- وَعَمَّ رَضًا فِي النَّازِعَاتِ وَهُمْ عَلَى أَصُولِهِمْ وَافْتَدَى لَوَى حَافِظٌ بَلَا

ذكر الناظم في هذه الآيات كل موضع تكرر فيه لفظ الاستفهام على التعاقب في آية واحدة، أو كلام واحد، نحو هذا الذي وقع في سورة الرعد وهو ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] وهذا قد جاء في القرآن في أحد عشر موضعًا هذا أولها، وآخرها في النازعات، وقد جمعهم أبو شامة في بيتين فقال فيهما:

بواقعة قد أفلح في النازعات سج دة عنكبوت الرعد والنمل أولا
 وسبحان فيها موضعان وفوق صا د أيضا فإحدى عشرة الكل مجتلا

ولكن الناظم اقتصر على ذكر المواضع التي فيها خلاف بين القراء، ونوضح فيها ما للقراء السبعة تتميمًا للفائدة ثم نعلق على قول الناظم رحمه الله.

- قرأ نافع بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني إلا في النمل والعنكبوت فإنه عكس فيها.

- قرأ ابن كثير وحفص بالاستفهام في الأول والثاني مطلقًا إلا أول العنكبوت بالإخبار.

- قرأ ابن عامر بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني إلا في النمل والواقعة والنازعات فقرأ بعكس ذلك في النمل والنازعات وزاد نونًا في النمل، وقرأ بالاستفهام في الأول والثاني من الواقعة.

التَّخْرِيرَاتُ الصُّعْرَى ٢٠٥

- قرأ الكسائي بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني مطلقاً إلا في العنكبوت فاستفهم في الأول والثاني، وزاد نوناً في النمل.

- قرأ أبو عمرو وشعبة وحمزة بالاستفهام في الأول والثاني.

وقد علم من ذلك أنه لا إخبار في ثاني العنكبوت وأول الواقعة والنازعات اتفاقاً.

وقد ذكر الخليلي في «حل المشكلات» والضباع في «مختصر بلوغ الأمنية» أبياتاً وضحا فيها ذلك فقالا: وقد نظم ذلك بعضهم في قوله:

ما كرر استفهامه أحد عشر في الذكر مشهور لسائر البشر
فسبعة أنبيك عنها أولاً وبعدها أربعة مفصلاً
أولها بالرعد ثم الإسرا بموضعين كن بهذا خبراً
في المؤمنين واحد والسجدة والذبح باثنين تمام الفائدة
فهذه السبعة نافع على أعنى الكسائي استفها في الأول
والنمل فيها نافع أولها أخبر واستفهم في آخرها
ثم ابن عامر والكسائي يعكسون ويقراءون أننا لمخرجون
في العنكبوت نافع والمكي وحفص والشامي التقى المزكي
قد أخبروا في أول والثاني يستفهمون يا أخا العرفان
وواقعت نافع مع الكسائي يستفهان أولاً يا رائبي
وأخبروا في الثاني منه وبقي في النازعات موضع يا متقي
فنافع والشام والكسائي يستفهمون أولاً لا النائي
وغيرهم يستفهمون أجمعه تمت بحمد الله رب المنفعة

- وقد وضع صاحب «إتحاف البرية»: أن ابن عامر قرأ في الاستفهام المكرر بالإخبار في الأول إلا في ثلاثة مواضع: النمل - الواقعة - النازعات فقرأ بالاستفهام فيها لعدم وضوحه في الشاطبية وترك الكلام على الثاني لوضوحه فيها فقال في

«الإتحاف»:

وللشام فاخبر ما تكرر أولاً سوى النازعات النمل مع وقعت فلا

ثم ذكر الشاطبي المد بين الهمزتين المشار إليه في قوله: (لوا حافظ بلا) قال ابن عبد الحق: «وهذا معلوم مما تقدم لكن صرح به هنا لإفادة أنه لا خلاف لهشام في المد هنا فيضم إلى المواضع السبعة التي تقدم أنه لا خلاف في المد فيها، أي وهي المذكورة في قول الحرز «وفي سبعة لا خلف» إلى آخره وهذا ما عليه الأكثر، وذهب قوم آخرون إلى الخلاف له في ذلك قال في النشر: وهو الظاهر قياساً» أهـ.

ولذا نبه صاحب «الفتح الرحماني» على ما هو الظاهر فقال:

مكرره فامدد لوا حافظ بلا قبله والخلف للبعض قد خلا

أي والخلاف في المد وتركه تقدم عن بعض المذكورين في (لوا حافظ بلا) وهو هشام والخلاف المذكور في باب الهمزتين من كلمة مما ذكره الشاطبي فقال:

ومدك قبل الفتح والكسر حجة بها لذ وقبل الكسر خلف له ولا

ولكن الذي عليه العمل وبه قرأنا التحقيق مع الإدخال قولاً واحداً.

قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: «في البيت الثاني تنكير لفظ واقعة وإسكانها، وذلك وإن كان جائز للضرورة فاجتنابه مهما أمكن، وقوله له زيادة لا حاجة إليها، قال: ولو قال الناظم رحمه الله:

..... فالاستفهام في النمل أولاً

خصوصاً وبالإخبار شام بغيرها سوى النازعات مع إذا وقعت ولا

لارتفع الإشكال وظهر المراد، والخاء في خصوص رمز» أهـ.

وحجة من قرأ بالاستفهامين: أنه قصد المبالغة في الإنكار فأتى به في الجملة الأولى وأعاد في الثانية تأكيداً له.

وحجة من قرأ به مرة واحدة: حصول المقصود بذلك لأن كل جملة منها مرتبطة



التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٠٧

بالأخرى، فإذا أتى بالإنكار في إحداها حصل الإنكار في الأخرى.
وحجة من خالف بين المواضع: اتباع الأثر.

فائدة:

ليس في السورة ياءات إضافية، وفيها للقراء السبعة زائدة واحدة «الكبير المتعال».
قال أبو شامة:

ولا ياء فيها للإضافة وارد وفي المتعالي زائد قد تحصلا
والله أعلم.



سورة إبراهيم

٨٠٠- وَضُمَّ كِفَا حِصْنٍ يَضِلُّوا يَضِلُّ عَنْ وَأَفْتِيْدَةً بِالْيَا بِخُلْفٍ لَهُ وَلَا

«أفتيدة» قال في «الأوجه الراجعة في الأداء»:

«ذكر الخلاف فيه عن هشام في الشاطبية وقد نص في التيسير أنه قرأ فيه على أبي الفتح بياء بعد الهمزة، وقال في «المفردات»: «وكذا نص عليه الحلواني. وبه أخذ» لذلك لا يجوز سوى الإشباع للياء على لغة المشبعين من العرب وبذلك نأخذ» أهد. ولكن الذي عليه العمل وبه قرأنا الخلاف لهشام فيها. والله أعلم.

قال في «الفتح الرحمانى»:

«هذا، وقد غلط بعضهم وقرأ الكلمة بالياء بدل الهمزة بل وأقرأها غيره». ولهذا نبه على ذلك فقال:

وأفْتِيْدَةً بِالْيَا بِخُلْفٍ لَهُ وَلَا وذي اليا بعد الهمز لا الهمز أبدا

فائدة:

في هذه السورة للقراء السبعة ثلاث ياءات إضافة ﴿لِي عَلَيْكُمْ﴾، ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾، ﴿لِعِبَادِي الَّذِينَ﴾ وفيها ثلاث زوائد ﴿وَحَافَ وَعِيدِ﴾، ﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ﴾، ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ قال أبو شامة:

دعائي بما أشركتمون وقوله وخاف وعيدي للزوائد أجملًا والله أعلم.





سورة الحجر

٨٠٥ - وَيَقْنَطُ مَعَهُ يَقْنَطُونَ وَتَقْنَطُوا وَهَنْ بِكَسْرِ النُّونِ رَافَقْنَ حُمَلًا

قال أبو شامة: «ولو قال: موضع (وهن - جميعا) لكان أحسن وأظهر معنى».

فائدة:

ليس في هذه السورة ياءات زوائد للقراء السبعة.



سورة النحل

٨٠٨- وَيُنَبِّتُ نَوْنٌ صَحَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ وَفِي شُرَكَائِي الْخُلْفُ فِي الْهَمَزِ هَلْهَلَا

﴿شُرَكَاءِ كَ الَّذِينَ﴾ ذكر الشاطبي تبعاً للتيسير أن البزي ترك الهمز بخلف عنه ولكن هذا ضعيف لا يقرأ به، وقد أشار الشاطبي إلى ضعفه بقوله (هلها) وقال صاحب النشر: «والحق أن هذه الرواية لم تثبت عن البزي من طريق التيسير والشاطبية ولا من طريق كتابنا، وهو وجه ذكره الداني حكاية لا دراية» أهـ.

قال النحاس في «القصيدة الحسنة»:

وفي شركائي أثبت الهمز تفضلاً



٨١٣- وَظَعْنِكُمْ إِسْكَانُهُ ذَائِعٌ وَيَجِبُ زَيْنَ الَّذِينَ النَّوْنُ دَاعِيهِ نُؤْلَا

٨١٤- مَلَكْتُ وَعَنْهُ نَصَّ الْأَخْفَشُ يَاءُ وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُونًا مُوَهَّلًا

(ليجزي) ذكر في «الأوجه الراجحة في الأداء» أن الداني قال إن النقاش رواه عن الأخفش بالنون ﴿وَلَنَجْزِينَ﴾ ووهم هذه الرواية لأن الأخفش ذكرها بالياء في كتابه، فالأولى القراءة له بالياء مثل هشام، ولكن الذي عليه العمل أن الوجهان صحيحان مقروء بهما.

قال في «الفتح الرحمانى»:

وعنه روى النقاش نونا مؤصلاً وصح له الوجهان فاحذر مؤهلاً

قال الإبياري في «المختصر»:

..... لنجزي بنون وياء لابن ذكوان جاءنا

قال القاضي في «البدور»: «ولابن ذكوان وجهان صحيحان النون والياء».



التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٢١١

فائدة:

ليس للقراء السبعة في هذه السورة ياء إضافة ولا زائدة. والله أعلم.



سورة الإسراء

- ٨٢٢- وَخَفَّفَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَاضْمُمْ لِيَذْكُرُوا شِفَاءً وَفِي الْفُرْقَانِ يَذْكُرُ فُصَّلًا
 ٨٢٣- وَفِي مَرْيَمَ بِالْعَكْسِ حَقَّ شِفَاؤُهُ يَقُولُونَ عَنْ دَارٍ وَفِي الثَّانِ نُزْلًا
 ٨٢٤- سَمَا كِفْلُهُ أَنْتَ يُسَبِّحُ عَنْ حِمَى شَفَا وَاكْسِرُوا إِسْكَانَ رَجْلِكَ عُمَلًا

ذكر الشاطبي في بداية الآيات من خفف ثم عكس في مريم. قال أبو شامة: «ولو كان جرى على سننه ورمز لمن خفف لكان أحسن، وقلت أنا في ذلك:

وفي كاف نل إذ كم يقولون دم علا وفي الثان نل كفا سما وتبجلا
 وأنت تسبح عن حمى شاع وصله ويعد اكسروا اسكان رجليك عملا

فائدة:

في هذه السورة للقراء السبعة ياء واحدة إضافة ﴿رَبِّ إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٠] وهي المذكورة في قول الناظم «والياء في ربي انجلا» وفيها زائدتان لم يذكرها الناظم كعادته وهما ﴿لَيْنَ أَخْرَتَنِ إِلَى﴾، ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ قال عنها أبو شامة: وفيها لئن أخرتني زيد ياؤه كذلك فهو المهتدي قد تكملا والله أعلم بالصواب.



سورة الكهف

٨٣٩ - وَدَعِ مِيمَ خَيْرًا مِنْهُمَا حُكْمٌ ثَابِتٌ وَفِي الْوَصْلِ لِكِنَّا فَمَدَّ لَهُ مُلَاً

﴿لَكِنَّا﴾ [الكهف: ٣٨] ذكر الناظم أنه يثبت الألف وصلاً ابن عامر فتعين للباقيين حذف الألف وصلاً، ولم يذكر حالها وفقاً أنها مثبتة لجميع القراء وذلك لأنها ثابتة رسماً.

قال الجمزوري:

وفي الوصل لكذا فمد له ملا وفي الوقف عند الكل فامدده مرسلًا

قال الإبياري في «المختصر»:

وبالمد لكذا لكل بوقفه



٨٥٥ - كَمَا حَقَّهْ وَاهْمَزْ مُسَكَّنًا لَدَى رَدْمَا اثْنُونِي وَقَبْلَ اكْسِرِ الْوَلَا

٨٥٦ - لِشُعْبَةٍ وَالثَّانِي فَشَا صِفْ بِخُلْفِهِ وَلَا كَسَرَ وَابْدَأْ فِيهِمَا إِلْيَاءَ مُبْدِلًا

﴿ءَاثُونِي أَوْعِ﴾ قال في «الأوجه الرجحة في الأداء»: ولكن الذي حققه العلماء أن شعيب الصريفي روى عن يحيى عن أبي بكر بقطع الهمزة ومدّها في الموضعين مثل رواية حفص، أما وصل الأول وقطع الثاني فمن غير طريق الصريفي.

ثم قال: «لذا كان الأخذ بالقطع في الموضعين هو المقدم في الأداء عن شعبة لأنه طريق الرواية المسندة في التيسير». اهـ.

ولكن الذي عليه العمل والذي قرأنا به هو أن الموضع الأول بهمزة الوصل وإسكان الهمزة بعدها قولاً واحداً. والثاني بالخلاف كما ذكر الناظم، وذكر الشيخ الإبياري في «الفوائد المحررة» و«خلاصة الفوائد» ذلك تبعاً للشاطبي فقال:



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢١٤

..... آتوني هز الوصل في الأولى صدق

والثان صف خلفا

فائدة:

مضافات هذه السورة تسع ياءات وهي: «مَعِيَ صَبْرًا» ثلاثًا، «رَبِّي أَعْلَمُ» - «رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي» - «رَبِّي أَحَدًا» موضعين، «سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ» وفيها سبع زوائد «المهتد - يَهْدِيَنِي رَبِّي» - «أَن يُؤْتِيَنِي» - «أَن تُعَلِّمَنِي» - «إِن تَرَنِي» - «نَبِّغ» - تسئلن» جمعها أبو شامة فقال:

زوائدها سبع فلا تسئلن أن تعلمن نبغي وإن ترني تلا
ويهدي ربي كذا المهتدي ومن ويؤتيني خيرا فصادفت منها
والله أعلم بالصواب.





سورة مريم

٨٦٢- وَهَمَزُ أَهَبَ بِأَلْيَا جَرَى حُلُوَ بَحْرِهِ بِخُلْفٍ وَنَسِيًّا فَتَحُهُ فَائِزٌ عَلَاً

﴿لَاهَبَ﴾ [مريم: ١٩] ذكر في «الأوجه الرجحة في الأداء» تعقيباً على ذلك فقال: «وقد ذكر الخلاف فيه الشاطبي تبعاً للتيسير، وإنما طريق التيسير هو من قراءة الداني على أبي الفتح من طريق أبي نسيط وهي الهمز كالجماعة، لذلك لم يعول الداني في «المفردات» إلا على رواية الهمز لأنها طريق روايته عن أبي نسيط وهو الأولي بالأداء» أهـ.

ولكن الذي قرأنا به والذي عليه العمل هو الخلاف فيها لقالون كما ذكر الشاطبي. والله أعلم.



سورة طه

٨٧٥ - وَيُكْسِرُ بِأَقْيَمِهِمْ وَفِي سُدَى مُمَالٌ وَقُوفٍ فِي الْأُصُولِ تَأْصَلًا

﴿سُوءٌ﴾ ، ﴿سُوءٌ﴾ ذكر الناظم فيهما الإمالة مع أنه ذكرهما في الأصول في باب الفتح والإمالة، قال العلامة الفاسي: «وهو كلام كامل به البيت وفيه تجديد للعهد بما تقدم ذكره».

قال أبو شامة: «وإنما ذكر ذلك هنا تجديدًا للعهد بما تقدم وزيادة بيان وتأكيّدًا لذلك».

قال الشيخ علي الميهي:

مكررة فيها وفيها وفي سدئ ممال وقوف في الأصول تأصلا
فقد مر في باب الإمالة قوله سوء وسدئ في الوقف عنهم تسبلا



٨٧٧ - وَهَذَيْنِ فِي هَذَانِ حَجَّ وَثَقْلُهُ دَنَا فَاجْمَعُوا صَلِّ وَافْتَحِ الْمِيمَ حَوْلًا

﴿إِنَّ هَذَانِ﴾ [طه: ٦٣] ذكره الناظم هنا لابن كثير مع أنه قد ذكره في سورة النساء في قوله:

وهذان هاتين اللذان الذين قل يشدد للمك.....

فذكره الناظم هنا أيضًا تميماً للفائدة وتجديدًا للعهد وتذكيرًا به.

قال في «الفتح الرحمانى» مشيرًا إلى هذا التكرار:

وهذين في هذان حج وثقله دنا فيه تكرار لمكي لما خلا

فائدة:

في هذه السورة للسبعة القراء ياءات إضافة وهي ثلاث عشرة ذكرها الناظم في



التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢١٧

النظم، وفيها زائدة واحدة وهي ﴿أَلَا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٣]. قال فيها أبو شامة:
فتلك ثلاث بعد عشر وزائد بتبعني الآت بعد لفظ لا



سورة الأنبياء

ليس فيها ياءات زوائد للقراء السبعة وفيها ثلاثة مضافات ذكرهم الناظم وهم:
﴿ذَكَرْ مَنْ مَعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، ﴿إِنِّي إِلَهُ﴾ [الأنبياء: ٢٩]، ﴿مَسْنَى الضُّرِّ﴾ [الأنبياء: ٨٣].



سورة الحج

٨٩٨ - وَيُدْفَعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتْحِيهِ سَاكِنٌ يُدَافِعُ وَالْمَضْمُومُ فِي أَذْنِ اغْتَلَا

(يدفع) قيد الناظم هذه القراءة بقوله «بين فتحه ساكن» ولأن القراءة الأخرى لا تعلم من ضد هذا القيد فاحتاج إلى بيانه بقوله (يدافع) قال أبو شامة: «ولم تكن له حاجة إلى تقييد قراءة يدفع لأنه قد لفظ بالقراءتين وكان له أن يقول:
ويدفع حق في يدافع وارد وفي أذن أضمم ناصرا أنه حلا

فائدة:

في هذه السورة للقراء السبعة ياء واحدة للإضافة ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي﴾ [الحج: ٢٦] وفيها زائدتان (الباد - نكير) قال أبو شامة:

زوائدها ياءان والباد بعده نكير وما شيء إلى النمل أنزلا
أي ليس هناك ياءات زائدة إلى سورة النمل. والله أعلم.





سورة النور

٩١٢ - وَحَقٌّ وَفَرَضْنَا ثَقِيلًا وَرَأْفَةٌ يُحَرِّكُهُ الْمَكِّي وَأَرْبَعُ أَوَّلًا

﴿رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢] أطلق الشاطبي هذه الكلمة مع أنها ذكرت في موضعين: الذي بين أيدينا، وموضع في الحديد ﴿رَأْفَةٌ وَرَحْمَةٌ﴾ [الحديد: ٢٧] وقراءة المكي في هذا الموضع فقط دون الحديد، وكان على الناظم أن يوضح ذلك لأنه خلاف ما يسير عليه في النظم، ولهذا قال في «الفتح الرحماني»:

هنا خصصوا دون الحديد ورأفة يحركه المكي فالإطلاق أهمل

ووضحها الإياري حينما قال:

وحرك كمك رأفة ذي

فكلمة «ذي» تعني هذا الموضع.



سورة النمل

٩٣٨- مَعَ السُّوقِ سَاقِيهَا وَسُوقِ اهْمِزُّوا زَكَآ وَوَجْهٌ بِهِمْزٍ بَعْدَهُ الْوَاوُ وَكَلَا

قال الشيخ أيمن رشدي سويد في تحقيقه للشاطبية: «المقصود بقول الشاطبي: «وجه بهمز بعده الواو وكلا» هو قراءة (بالسؤوق - وسؤوقه) ولم يذكر الداني هنا الوجه لقنبل في هاتين الكلمتين في التيسير».

قال ابن الجزري: «وزاد أبو القاسم الشاطبي رحمه الله عن قنبل واواً بعد همزة مضمومة في حرفي (ص والفتح) فقليل: هو مما انفرد به الشاطبي فيهما، وليس كذلك، بل نص الهذلي على أن ذلك فيهما طريق بكار عن ابن مجاهد وأبي أحمد السامري عن ابن شنبوذ» أهـ. النشر الفقرة: ٣٨١.

أقول: ليست طريق بكار عن ابن مجاهد عن قنبل، ولا طريق ابن شنبوذ عن قنبل من طريق التيسير، فهذا الوجه خروج عن أصل الشاطبية، والله أعلم» أهـ.

وقد وافقه في ذلك الشيخ علي النحاس في «الأوجه الراجحة في الأداء» حيث قال: «فالأولى عدم إلحاق الواو بعد الهمز في الموضعين، لأنها ليست طريق التيسير».

وقال في «القصيدة الحسنة»:

وسؤوق حذفه الواو مطلقاً

ولكن الذي عليه العمل والذي قرأنا به على شيوخنا هو قول الشاطبي (بالوجهين). قال الشيخ القاضي: «والوجهان عنه صحيحان، وهو الذي عليه شراح الشاطبية».



سورة القصص

٩٤٨- يُصَدِّقُنِي اَرْفَعْ جَزْمَهُ فِي نُصُوصِهِ وَقُلْ قَالَ مُوسَى وَاَحْذِفِ الْوَاوَ دُخْلًا

اقترح أبو شامة تغيير «دخلا» إلى «دم ولا» حتى لا تختلط الرموز أول البيت الآتي، وكلامه معتبر.



٩٥١- وَعِنْدِي وَذُو الثَّنِيَا وَإِنِّي أَرْبَعُ لَعَلِّي مَعًا رَبِّي ثَلَاثٌ مَعِيَ اغْتَلًا

«وذو الثنيا» أي اللفظ المصاحب للثنيا، والثنيا الاسم من الاستثناء، وإنما عبر عنها بذلك لأن بعدها ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٢٧] وهذا اللفظ يطلق عليه علماء الشريعة وغيرهم لفظ الاستثناء باعتبار أصل اللغة، وقد تقدم التعبير عنها بقوله: «وما بعده إن شاء» قال في «الفتح الرحماني»:

ومعنى ذو الثنيا مضى وهو قوله وما بعده إن شاء بالفتح أهمل

فائدتان:

١- لم ينص الناظم في هذا البيت على ﴿سَتَجِدُنِي﴾ [القصص: ٢٧] كما فعل بأخواتها لأنها لفظة لا يمكن أن تدخل في وزن الشعر أصلاً لاجتماع خمس حركات متوالية فيها.

٢- في هذه السورة للقراء السبعة اثنتا عشرة ياء إضافة ذكرها الناظم في هذا البيت، وفيها زائدة واحدة (يكذبون) قال أبو شامة:

وواحدة فيها تزداد يكذبون قال وما شيء إلى سبأ تلا

أي ليس هناك زوائد للسبعة القراء إلى سورة سبأ. والله أعلم بالصواب.





سورة الأحزاب

٩٦٥- وَبِالْهَمَزِ كُلِّ اللَّاءِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ ذَكَا وَيِيَاءٍ سَاكِنٍ حَاجَّ هُمَّلًا

٩٦٦- وَكَالْيَاءِ مَكْسُورًا لَوْرُشٍ وَعَنْهُمَا وَقِفْ مُسْكِنًا وَالْهَمَزُ زَاكِيهِ بُجَلًا

لم يوضح الناظم كيف تكون كيفية الوقف فلو وقف المسهل على «اللائي» كان له وجهان: الروم بالتسهيل ويجوز لهم المد والقصر على القاعدة المعلومة. ولهم الوقف بياء ساكنة مع الإشباع ومن أبدلها ياء في الوصل مد للساكن وصلًا ووقفًا. قال المنصوري:

في وجه تسهيل وقوف اللائي برومه أو بسكون الياء

قال في «إتحاف البرية»:

وبالروم كل اللاء سهل وأبدلا بيا ساكن وقف لمن فيه سهلا



سورة سبأ وفاطر

وقع في سورة سبأ ثلاث ياءات مضافات ذكرهم الناظم في المتن وفيها زائدتان ﴿كَالْجُؤَابِ وَقُدُورٍ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [سبأ: ٤٥] ولم يقع في سورة فاطر ياء إضافة، وفيها زائدة واحدة ﴿نَكِيرِ﴾. قال أبو شامة:

وزاد نكيري والجوابي^(١) لذي سبأ وفي فاطر أيضًا نكيري تقبلا



سورة يس

٩٨٨- وَخَايَ خَصِمُونَ أَفْتَحَ سَمَاءُ لُدٍّ وَأَخْفِ حُدٍّ
وَبَرٍّ وَسَكَنُهُ وَخَفَّفَ فَتَكْمِلًا

﴿يَخْصِمُونَ﴾ ذكر الناظم رحمه الله أن لقالون الإخفاء ولم يذكر الإسكان مع أن المعمول له والذي قرأنا به على مشايخنا الوجهان الإسكان والاختلاس. قال في «الأوجه الراجحة في الأداء»: «وكلا الوجهين الإسكان والاختلاس جيدان مع كون الإسكان مقدماً وإن لم يذكر في الشاطبية فقد ذكر في أصلها وورد بالنص عن قالون». قال الداني في «التيسير»: «والنص عن قالون بالإسكان».

وتبعه في ذلك المحققون.

قال في «إتحاف البرية»:

ونعمما اختلس سكن لصيغ به جلا وفي يخصصون اقرأ كذلك عنده
وتعدوا العيسى مع يهدي كذا اجعلا
ففي كل الوجهين تيسيرا اعمالا



(١) ذكرها أبو شامة: الجوارى، وهي خطأ مطبعي أو سهو منه.

٩٩٢ - لِيُنْذِرَ دُمُ غَضَبًا وَالْأَحْقَافُ هُمْ بِهَا بِخُلْفٍ هَدَى مَالِي وَإِنِّي مَعًا حَلَا

﴿لِيُنْذِرَ﴾ موضع الأحقاف: ذكر الناظم رحمه الله أن فيها الخلاف للبزي، والخلاف وإن كان صحيحًا إلا أنه لا يقرأ به من طريقه لأن الداني قرأ على الفارسي عن النقاش بالتاء. قال في النشر: «وإطلاقه الخلاف فيه خروج عن طريقه» ومع أن الداني ذكر الخلاف إلا أنه قال: «وبالاول آخذ» - أي بالتاء - فالأولى الأخذ له بالتاء في رواية البزي.

قال في «الفتح الرحمانى»:

لينذر دم غصنا والأحقاف هم بها بخلف هدى لكن بها التاله اعتلا
قال الإبياري:

..... وأحمد تلا ينذر الأحقاف بالتاتعينا

فائدة:

في هذه السورة للقراء السبعة ثلاث ياءات إضافة ذكرها الناظم في المتن وفيها زائدة واحدة ﴿وَلَا يَنْقُذُونَ﴾. قال أبو شامة:

ويس زد فيها ولا ينقذون مع والله أعلم.





التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٢٦

ولكن المعمول به والذي قرأنا به على مشايخنا جواز الوجهين، مع كون وصل الهمزة أولى.

قال الخليلي في «حل المشكلات»:

«قرأ ابن ذكوان بخلف عنه ﴿إِلْيَاسَ﴾ بهمزة وصل فينطق بلام ساكنة بعد النون وهي رواية صحيحة... وقرأ الباقون بهمزة قطع مكسورة في الحالين وهو الوجه الثاني لابن ذكوان» أهـ.

قال القاضي في «البدور»: «والوجهان صحيحان».

قال الإبياري في «الفوائد المحررة»:

إلياس وصل الهمزة الخلف من

وقال في «خلاصة الفوائد»:

إلياس وصل الهمز خلف ما جد

فائدة:

في هذه السورة ثلاث ياءات إضافة ذكرهم الناظم في النظم ﴿إِنِّي أَرَى﴾ ﴿أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ ﴿سَتَجِدُنِي إِن﴾ [الصفات: ١٠٢] وفيها زائدة واحدة للقراء السبعة ﴿لَتُرْدِينَ﴾ [الصفات: ٥٦]. قال أبو شامة:

لتردين فيما فوق صاد تنزلا





سورة ص

١٠٠٣ - وَأَخْرُ لِلْبَصْرِيِّ بَضْمٌ وَقَصْرُهُ وَوَصْلُ اتَّخَذْنَاهُمْ حَلًّا شَرْعُهُ وَلَا

﴿اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ كل من يقرأ بهمزة الوصل لابد وأن يراعي أنه في حالة الابتداء يقرأ بهمزة مكسورة اتباعاً للقاعدة.

قال في «الفتح الرحمانى»:

ووصل اتخذناهم حلاً شرعه ولا وبدؤهم بالكسر في وقف الابتلا

فائدة:

ليس في هذه السورة للقراء السبعة ياء زائدة. والله أعلم.



سورة الزمر

في هذه السورة للقراء السبعة ست ياءات إضافة متفق عليها ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾
﴿أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ ﴿أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ﴾ ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾ ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾
وواحدة مختلف فيها فعددها الناظم زائدة ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧-١٨] وعددها
صاحب التيسير ياء إضافة، ولهذا قال أبو شامة:
فبشر عبادي زائد في نظومنا مضاف لذي التيسير والكل قد جلا
أي ولكل قول من ذلك وجه صحيح. والله أعلم.



سورة غافر

في هذه السورة للقراء السبعة في ياءات الإضافة ثماني ياءات (ذروني أقتل -
ادعوني استجب - إني أخاف ثلاثاً - لعلي أبلغ - مالي أدعوكم - أمري إلى) وفيها
ثلاث زوائد ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ ﴿يَوْمَ النَّادِ﴾ ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ ولهذا قال أبو شامة:
يا اتبعوني أهدكم والتلاق ناد ثلاث في الزوائد تجتلا



سورة فصلت

١٠١٧ - لَدَى ثَمَرَاتٍ ثُمَّ يَأْشُرُ كَائِيْهِ اَلْ مُضَافُ وَيَا رَبِّي بِهِ الْخُلْفُ بُجْلًا
في هذه السورة للسبعة القراء ياءات إضافة ﴿شُرَكَاءِي﴾، ﴿رَبِّيَ إِنَّ﴾ وليس فيها
زائدة.

والخلاف الذي ذكر في ﴿رَبِّيَ إِنَّ﴾ لقالون كان الأولي له أن يذكر في ياءات



التَّخْرِيزَاتُ الصُّغْرَى ٢٢٩

الإضافة ولكن الناظم ذكره هنا تبعا للتيسير. وقال في غير التيسير: «بالوجهين أقرأنيها فارس بن أحمد».





سورة الشورى والزخرف والدخان

١٠٢٩ - بِتَحْتِي عِبَادِ الْيَا وَيَغْلِي دَنَا عَلَا وَرَبُّ السَّمَوَاتِ اخْفُضُوا الرَّفْعَ ثَمَلَا

(عباد) المقصود قوله: ﴿يَعْبَادُ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨] في الزخرف، وياء الإضافة ثابتة في ﴿يَعْبَادُ﴾ في مصاحف المدينة والشام ومحذوفة في بقية المصاحف. والله أعلم.

فائدة:

ليس في سورة الشورى للسبعة القراء ياءات إضافة، وفيها زائدة واحدة ﴿الْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وفي الزخرف ياءات إضافة ﴿تَحْتِي أَفَلَا﴾ - (عبادي لا خوف) وفيها زائدة واحدة ﴿وَأَتَّبِعُونَ هَذَا﴾ [الزخرف: ٦١]، وفي سورة الدخان ياءان إضافة ﴿إِنِّي آتِيكُمْ﴾ - ﴿لِي فَأَعَزِّلُون﴾ وفيها زائدتان ﴿تَرْجُمُونَ﴾ ﴿فَاعَزِّلُون﴾ وقد ذكر الناظم ياءات الإضافة وذكر أبو شامة ياءات الزوائد فقال:

وواتبعون والجوار وترجمون فاعتزلون زائدات لدى العلا



ومن سورة محمد ﷺ إلى سورة الرحمن

١٠٣٩ - وَفِي أَنْفَا خُلْفٌ هَدَىٰ وَبَضَمَهُمْ وَكَسَّرَ وَتَحْرَبِكِ وَأُمْلِي حُصَّلاً

١٠٤٨ - رِضًا يَصْعَقُونَ أَضْمُهُ كَمْ نَصَّ وَالْمُصِيبَ طُرُونَ لِسَانَ عَابَ بِالْخُلْفِ زُمَلًا

١٠٤٩ - وَصَادَ كَزَايَ قَامَ بِالْخُلْفِ ضَبْعُهُ وَكَذَّبَ يَرْوِيهِ هَشَامٌ مُثَقَّلًا

﴿أَنْفَا﴾ ذكر الناظم الخلاف للبزي بين القصر والمد ولكن وجه القصر خروج عن طريقه وعن طريق أصله التيسير. قال في «الأوجه الراجحة في الأداء»: «ولست رواية القصر من طريقه ولا طرق الشاطبي لأن الداني قرأ برواية البزي على الفارسي عن النقاش وهي بالمد كالجماعة فلا يؤخذ من التيسير بسوى المد» أهـ.

قال في «الفتح الرحمانى»:

وفي أنفا خلف هدى لكن الذي عن النشر رد الخلف والمد يجتلا

قال الإيباري:

..... وأنفا لدى أحمد البزي بمد تينا

﴿الْمُصِيبُ طُرُونَ﴾ قال النحاس في «الأوجه الراجحة في الأداء»: «ورد الخلاف فيهما عن حفص وعن خلاد، أما حفص فقد ذكر الخلاف فيهما الداني عنه في التيسير فيقرأ بالصاد والسين فيهما وتبعه الشاطبي بذكر الخلاف، ولكن قراءة الداني على أبي الحسن فيهما بالصاد فهو الراجح في الأداء في رواية حفص لأن سند الداني في روايته من قراءته على أبي الحسن، وأما رواية خلاد فالخلاف فيها دائر بين الصاد والخالصة فيهما أو إشماعها زايا مثل رواية خلف عن حمزة، والخلاف في التيسير والشاطبية، ولكن قراءة الداني على أبي الفتح في رواية خلاد تقتضي الإشمام.

قال في النشر: «ولا يوجد نص بخلاف إلا ما في التيسير والشاطبية، وقال: إن الصاد الخالصة عن الحلواني والبزار وهما ليسا من طريق التيسير عن خلاد. فلا يقرأ



التَّخْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٣٢

فيهما إلا بالإشمام لخلاد من طريق التيسير والشاطبية» أهـ.
ولكن الذي عليه العمل والذي قرأناه على مشايخنا الوجهان لحفص والوجهان
لخلاد والإشمام أصح وجهيه وعلى هذا شراح الشاطبية وأهل الفن.

فائدة:

وقع في سورة (ق) ثلاث زوائد ﴿حَقَّ وَعِيدٌ﴾ ﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ ﴿يَخَافُ وَعِيدِ﴾
ووقع في سورة القمر ثمان زوائد ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ ﴿وَنَذِرِ﴾ في ستة
مواضع، وقد جمعهم أبو شامة في بيت واحد قال فيه:
وزد نذري ستا كذا الداع فيهما بقاف المنادى مع وعيدي معا علا
والله أعلم بالصواب.



سورة الرحمن وَعَجَّلْ

- ١٠٥٣ - وَيَخْرُجُ فَاضْمُهُمْ وَافْتَحَ الضَّمُّ إِذْ حَمَى
 ١٠٥٤ - صَحِيحًا بِخُلْفٍ نَفَرُ الْيَاءِ شَائِعٌ
 ١٠٥٥ - وَرَفَعَ نَحَاسٌ جَرَّ حَقٌّ وَكَسَرَ مِ
 ١٠٥٦ - وَقَالَ بِهِ لِلْيِثِّ فِي الثَّانِ وَحْدَهُ
 ١٠٥٧ - وَقَوْلُ الْكِسَائِيِّ ضُمَّ إِلَيْهِمَا تَشَا
 وَفِي الْمُنَشَّاتِ الشَّيْنُ بِالْكَسْرِ فَاحْمِلًا
 شَوَاطِئُ بِكَسْرِ الضَّمِّ مَكِّيَّهُمْ جَلًا
 مِ يَطْمِثُ فِي الْأَوَّلَى ضَمَّ تُهْدَى وَتَقْبَلَا
 شُيُوخٌ وَنَصُّ اللَّيْثِ بِالضَّمِّ الْأَوَّلَا
 وَجِيهٌ وَبَعْضُ الْمُفْرَتَيْنِ بِهِ تَلَا

﴿الْمُتَشَاتُ﴾ ذكر الناظم الخلاف لشعبة بين كسر الشين وفتحها. قال في «الأوجه الراجحة في الأداء»: «الذي قرأ به الداني على أبي الفتح من طريق الصريفي عن يحيى بن آدم هو الكسر، كذلك صرح الداني في «المفردات» وذكره المحقق في النشر، وهو أولى من الفتح، لأن طريق الفتح من قراءة الداني على أبي الحسن، فالراجح هو الكسر في الشين عن شعبة لأنه من طريق التيسير» أهـ. ولكن المعمول به والذي قرأنا به على مشايخنا هو الوجهان والله أعلم.

﴿يَطْمِئُنَّ﴾ قال في «غيث النفع»: «كلهم قرءوا بكسر الميم إلا عليا فاختلف عنه. قال المحقق: فروى كثير من الأئمة عنه من روايته ضم الأول فقط وبه قرأ الداني على أبي الفتح من الروایتين جميعا كما نص عليه في «جامع البيان» - وهذا الوجه هو الذي رجحه الشيخ علي النحاس في «الأوجه الراجحة في الأداء» - وروى آخرون هذا الوجه من رواية الدوري فقط ورووا عكسه وهو كسر الأول وضم الثاني من رواية أبي الحارث. قال في التيسير: «هذه قراءتي يعني علي أبي الحسن بن غلبون والأخرى قراءته على أبي الفتح فذكر أنه قرأ بالاول كما قدمنا فهذا من المواضع التي خرج فيها عما أسنده في التيسير، وروى بعضهم عن أبي الحارث الكسرة فيهما معاً، وروى بعضهم عنه ضمهما، وروى بعضهم أنه يقرؤهما بالضم والكسر جميعاً لا يبالي كيف يقرؤهما وروى الأكثرون التخيير عن الكسائي من روايته بمعنى أنه إذا ضم الأول



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٣٤

كسر الثاني وإذا كسر الأول ضم الثاني والوجهان ثابتان عن الكسائي من التخيير وغيره نصا ولذا قرأنا بهما وبهما نأخذ» أهـ.

هذا الوجه هو الذي عليه العمل عند أكثر المشايخ لقول الشاطبي: «وقول الكسائي ضم أيهما تشا وجيه» والله أعلم بالصواب.



سورة الحشر

١٠٦٧- وَفِي رُسُلِي الْيَا يُخْرِبُونَ الثَّقِيلَ حُرْ وَمَعَ دَوْلَةٍ أَنْتَ يَكُونُ بِخُلْفٍ لَا

ذكر الناظم الخلاف لهشام في ﴿يَكُونُ دَوْلَةً﴾ [الحشر: ٧] بين التذكير وبه قرأ الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي والتأنيث وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح وأبي الحسن، ورجح في «الأوجه الراجحة في الأداء» تأنيث (يكون) رفع (دولة) قال القاضي في «البدور»: وهشام بخلف عنه (يكون) بتاء التأنيث و(دولة) برفع التاء، والوجه الثاني لهشام التذكير في (يكون) مع رفع (دولة) أيضاً، فيكون له التأنيث والتذكير، وفي (دولة) الرفع فقط. ثم قال: ولا يجوز في قراءة ما تأنيث (يكون) مع نصب (دولة). وإن توهمه بعض الشراح من ظاهر كلام النظم لانتفاء صحة روايته ومعناه كما نبه عليه في النشر وفي «إتحاف البرية» حيث قال:

يكون فأنث عن هشام بخلفه وفي دولة رفع على ذين نقلا

قال في «الفتح الرحماني»:

ومع دولة أنث يكون بخلف لا وذا الخلف في التأنيث لا الرفع فاقبلا

فأنث وذكر عنه مع رفع دولة وعن غيره مع النصب تعدلا

قال في «المختصر»:

يكون فذكر وأنث دولة برفع على الوجهين عند هشامنا

وقال الوافراني:

كي لا يكون برفعه مع الخلاف في يكون ذا بدا

وقد ذكر ذلك ابن الجزري في «الطبية»:

وامنع مع التأنيث نصباً لو وصف





سورة المالك

١٠٧٦ - وَأَمْنُكُمْ فِي الْهَمْزَيْنِ أَصُولُهُ وَفِي الْوَصْلِ الْأُولَى قُنْبُلٌ وَأَوَّا ابْدَلًا

﴿ءَأْمْنُكُمْ﴾ [الملك: ١٦] هذه الكلمة ذكر الناظم حكمها في باب الهمزتين من كلمة وكررها الناظم هنا وكان يغني عن ذلك ذكره في بابه. قال في «الفتح الرحماني» تعقيباً على قول الناظم:

مكررة إذ يغني وأبدل قنبل في الأعراف منها الواو والملك موصلاً

فائدة:

في هذه السورة للقراء السبعة ياءات إضافة «مَعِيَ أَوْ» - «أَهْلَكَنِي اللَّهُ» وفيها زائدتان «نَذِيرٍ» «نَكِيرٍ». قال أبو شامة:

نذيري نكيري الملك





سورة الجن

١٠٨٧ - وَقُلْ لِبَدَا فِي كَسْرِهِ الضَّمُّ لَا زِمَ بِخُلْفٍ وَيَا رَبِّي مُضَافٌ تَجَمَّلاً

﴿لِبَدَا﴾ قال في «الأوجه الراجعة في الأداء» روى ابن عبدان عن الحلواني ضم اللام في رواية هشام وهو طريق التيسير، ولم يذكر في التيسير غيره، غير أن الشاطبي زاد الخلاف فخرج عن طريقه، لأن الكسر فيه من طريق الجمال وابن عباد وليس من طريق التيسير، فالأولى أن يقرأ لهشام في هذا الحرف بضم اللام» أهـ.
ولكن الذي عليه العمل وقرأنا به على مشايخنا وعليه معظم شراح الشاطبية الوجهين لهشام. والله أعلم.





سورة الإنسان

١٠٩٣ - سَلَسِلَا نَوْنٌ إِذْ رَوَّوَا صَرْفَهُ لَنَا وَبِالْقَصْرِ قِفْ مِنْ عَنْ هُدًى خُلْفُهُمْ فَلَا

﴿سَلَسِلَا﴾ [الإنسان: ٤] اختلف في الوقف عليها بالألف وحذفها. قال في «الأوجه الراجحة في الأداء»: «وقد قرأ الداني في رواية حفص على أبي الحسن بن غلبون بإثبات الألف وهو طريق التيسير، كما وقف بحذف الألف في قراءته على الفارسي في رواية البزي من طريق النقاش عن أبي ربيعة، كذا وقف بحذف الألف في رواية ابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش. لذا فإن طريق التيسير الراجح في الأداء فيه الوقف لحفص بإثبات الألف، والوقف لكل من البزي وابن ذكوان بحذف الألف» أهـ.

والذي قرأناه على مشايخنا الوجهان للجميع وعليه معظم شراح الشاطبية، والإثبات مقدم في الأداء. والله أعلم.



سورة النازعات وعبس

١١٠١ - وَنَاخِرَةً بِالْمَدِّ صُحِبَتْهُمْ وَفِي تَزَكَّى تَصَدَّى الثَّانِ حَرَمِيْ اِثْقَلَا

﴿ تَزَكَّى ﴾ [النازعات: ١٨] ﴿ تَصَدَّى ﴾ [عبس: ٦] قد يتوهم لطالب العلم أن كلمة ﴿ تَصَدَّى ﴾ مكررة مرتين وأن المقصود بقوله (الثان) أي الموضع الثاني منهما فهذا خطأ وقع فيه كثير من طلبة العلم، ولكن المقصود والصحيح بقوله (الثان) أي الحرف الثاني من كل كلمة منها أي (الزاي - الصاد) ولهذا وضح هذا الغموض في «الفتح الرحماني» فقال:

تزكَّى تصدَّى الثاني حرَمِي اِثْقَلَا وذا الثاني زاي ثم صاد تدخلا

وقال الإبياري في «المختصر»:

تزكَّى تصدَّى الثان شدد لحرَمهم وذا الثان زاي اثم صاد ا تضمنا





سورة الانشقاق

١١٠٦ - يُصَلِّيْ ثَقِيْلًا ضَمَّ عَمَّ رَضِيْ دَنَا وَبَا تَرْكَبَنَّ اضْمُمَّ حَيَّا عَمَّ نُهَّالًا

(يصلّي - تركبن) قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: «وفي نظم هذا البيت نظر في موضعين: أحدهما: (يصلّي) فإنه لم ينص على فتح الصاد ولا سكونها. والثاني: قوله (وبا تركبن) فيها الحرفان وكل واحد منهما قابل للخلاف المذكور، وكان يمكنه أن يقول:

يصلّي ييصلّي عم دم رم وتركبن بالضم قبل النون حزم نهلا
والله أعلم.



سورة الغاشية

١١٠٩ - وَضَمَّ أُولُوا حَقٍّ وَلَا غِيَةَ لَهُمْ مُصَيِّرُ أَشْمِمْ ضَاعَ وَالْخُلْفُ قُلَّ لَا

﴿بُصَيِّرُ﴾ [الغاشية: ٢٢] قال في «الأوجه الراجعة في الأداء» في سورة الطور عن كلمتي (المصيطرون - بمصيطر): «والخلاف في التيسير والشاطبية ولكن قراءة الداني على أبي الفتح في رواية خلاد تقتضي الإشمام. قال في النشر: «ولا يوجد نص بخلافه إلا ما في التيسير والشاطبية» وقال: «إن الصاد الخالصة عن الحلواني والبزار وهما ليسا من طريق التيسير عن خلاد فلا يقرأ فيهما بالإشمام لخلاد من طريق التيسير والشاطبية» أه. ولكن العمل والذي قرأناه على مشايخنا وعليه شراح الشاطبية هو الوجهان لخلاد. والله أعلم.



سورة الفجر

في هذه السورة للقراء السبعة ياءان إضافة ﴿رَبِّ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]

﴿رَبِّ أَهْنَنِ﴾ [الفجر: ١٦] ذكرهما الناظم في المتن بقوله: (وياءان في ربي) وفيها أربع زوائد ﴿يَسِّرَ﴾ ﴿بِالْوَادِ﴾ ﴿أَكْرَمَنِ﴾ ﴿أَهْنَنِ﴾ ذكرهم أبو شامة في سورة الملك فقال فيهم: نذيري نكيري الملك في الفجر أكرمني أهانني بالوادي ويسري تكملا



سورة العلق

١١١٥ - وَعَنْ قُنْبُلٍ قَصْرًا رَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ رَأَاهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَعَمِّلًا

﴿رَأَاهُ﴾ [العلق: ٧] ذكر الناظم أن القصر في هذه الكلمة لا يؤخذ به عملاً لما ذكره ابن مجاهد في كتابه السبعة حيث قال: «قرأت على قنبل ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ قصراً بغير ألف بعد الهمزة وهو غلط».

ولا وجه لتضعيفه فإنه صحيح ثابت قطع به الداني في التيسير وغيره وقرأ به غير واحد على ابن مجاهد نفسه. وقد رجحه الشيخ علي النحاس في «الأوجه الراجعة في الأداء».

قال ابن الجزري: «ولا شك أن القصر أثبت عن قنبل من طريق الأداء والمد أقوى من طريق النص وبهما أخذ من طريقه جمعاً بين النص والأداء، ومن زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية وخالف في الرواية». أهـ.

قال أبو شامة: «وأنشدني الشيخ أبو الحسن رحمه الله لنفسه بيتين بعد هذا البيت حالة قراءتي لشرحه عليه في الكرة الأخيرة التي لم نقرأ عليه بعدها:

ونحن أخذنا قصره عن شيوينا بنص صحيح صح عنه فبجلا

ومن ترك من المروي من بعد صحة فقد زل في رأي رأي متخيلا

قال الجمزوري في «الفتح» تعليقا على بيت الشاطبي:

وكان عليه أخذه عاملا به مع المد فالوجهان في النشر أعملا

قال الإبياري:

وبالمد وأقصر أن رآه لقنبل

قال في «إتحاف البرية»:

وعن قنبل فاقصر رآه ومدّه فقد صح الوجهان عنه فاعملا



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٤٤

قال الشيخ أيمن رشدي سويد في تحقيقه على الشاطبية: «أخذ المحققون لقبيل
من طريق الشاطبية بالوجهين في (رآه) المد والقصر» أهـ. والله أعلم بالصواب.



باب التكبير

١١٢٦ - وَفِيهِ عَنِ الْمَكِينِ تَكْبِيرُهُمْ مَعَ الْخَوَاتِمِ قُرْبَ الْخَتَمِ يُرَوَّى مُسَلَّسًا

قال صاحب «غيث النفع» نقلاً عن صاحب «النشر»: «اعلم أن التكبير صح عند أهل مكة قرائتهم وعلماؤهم وأئمتهم، ومن ورى عنهم صحة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر» أهد. قال صاحب «غيث النفع»: «وصح أيضاً عند غيرهم إلا أن اشتهاره عنهم أكثر لمداومهم على العمل عليه بخلاف غيرهم من أئمة الأمصار». ثم قال: «وأجمع أهل الأداء على الأخذ به للبزي - وهو الذي ذكره الشيخ النحاس في «الأوجه الراجعة في الأداء» حيث قال: «فالأولى الأخذ به للبزي من طريق التيسير دون قنبل، واختلفوا في الأخذ لقنبل، فالجمهور من المغاربة على تركه كسائر القراء وهو الذي في التيسير وغيره، وأخذ له جمهور العراقيين وبعض المغاربة بالتكبير وأخذ له البعض بالوجهين التكبير وتركه، والوجهان في الشاطبية».

ولكن المأخوذ به من طريق التيسير والشاطبية اختصاصه بالبزي وقنبل بخلاف عنه». انتهى بتصرف.



١١٢٨ - وَقَالَ بِهِ الْبَزِيُّ مِنْ آخِرِ الضُّحَى وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلًا

عبر الشاطبي بقوله (وبعض له من آخر الليل) مجازاً، ولكن بعض أهل الأداء قالوا بابتداء التكبير من أول سورة (الضحى) ولهذا قال في «إتحاف البرية» وفي «الفتح الرحمانى»:

وبعض له من آخر الليل وصلأ أراد به بدء الضحى متأولاً

﴿٢٤٦﴾ التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى

وقال الإيباري في «المختصر»:

وبدا الضحى تكبير بز تحسنا

قال القاضي في «البدور الزاهرة»:

«وأما قول الشاطبي «وبعض له من آخر الليل وصلاً» فالمراد به أول ﴿وَالضُّحَى﴾
[الضحى: ١] كما بينه شراح كلامه».

قال في «الأوجه الراجعة في الأداء»:

«أما موضعه فهو آخر كل سورة بدءاً من سورة الضحى مع نهاية السورة».



١١٣٢ - وَقُلْ لَفُظُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَقَبْلَهُ لِأَحْمَدَ زَادَ ابْنُ الْحَبَابِ فَهَيْلًا

الكلام هنا عن صيغته: قال القاضي في «البدور»: «ذهب جمهور على أن صيغته (الله أكبر) من غير زيادة تهليل قبله ولا تحميد بعده - وهو الذي رجحه الشيخ علي النحاس في «الأوجه الراجعة في الأداء» للبزي فقط - وذلك لكل من البزي وقبل على القول بثبوت التكبير له، وروي بعض العلماء عنها زيادة التهليل قبل التكبير فتقول: (لا إله إلا الله والله أكبر) وزاد بعضهم لها التحميد بعد التكبير فتقول: (لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد) إلا أن التهليل قبله والتحميد بعده لم يثبتا عن البزي وقبل من طريق التيسير والشاطبية بل ثبتا عنهما من طرق أخرى. ولكن جرى عمل الشيوخ قديماً وحديثاً على الأخذ بكل ما صح في التكبير وإن لم يكن من طرق الكتاب المقروء به، وينبغي أن تعلم أن التحميد لقنبل ليس من طريق التيسير والشاطبية ولا من طريق النشر أيضاً فالأولى الاقتصار له إذا قرئ له بالتكبير على التكبير وحده أو معه التهليل، وأن تعلم أيضاً أنه لا تحميد لأحد بين الليل والضحى. والله أعلم. أهـ.



باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها

هذا الباب من زيادات هذه القصيدة على ما في التيسير، ولكن ذكره أبو عمرو الداني في آخر كتاب «الإيجاز» على ما فيه نظم الشاطبي رحمهما الله تعالى ولا تعلق له بعلم القراءات إلا من جهة التجويد، وهو باب يبحث في مخارج الحروف وصفاتها لئلا يتعرض الإنسان إلى إخراج الحروف من غير مخارجها وتحليتها بغير صفاتها الواردة على ألسنة القراء الذين خصهم الله تعالى بنقل شريعة القراءة وإقامتهم لضبط ما اشتمل عليه من الألفاظ. فالقراءة سنة متبعة يأخذ الآخر عن الأول ولا عذر للجاهل لأن فرضه السؤال.

- ١١٦٣ - وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْخَلْقِ سَهْلَةً مُنْزَهَةً عَنْ مَنْطِقِ الْهَجْرِ مَقُولًا
١١٦٤ - وَلَكِنَّهَا تَبْغِي مِنَ النَّاسِ كُفُوهَا أَخَانِقَةً يَغْفُو وَيَغْضِي تَجْمُلًا
١١٦٥ - وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا ذُنُوبٌ وَلِيَّهَا فَيَا طَيْبَ الْأَنْفَاسِ أَحْسِنْ تَأْوُلًا
١١٦٦ - وَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَنُ حَيًّا وَمَيِّتًا فَتَى كَانَ لِلْإِنْصَافِ وَالْجَلَمِ مَعْقِلًا
١١٦٧ - عَسَى اللَّهُ يُدْنِي سَعْيَهُ بِجَوَازِهِ وَإِنْ كَانَ زَيْنًا غَيْرَ خَافٍ مُزَلَّلًا
١١٦٨ - فَيَا خَيْرَ غَفَّارٍ وَيَا خَيْرَ رَاحِمٍ وَيَا خَيْرَ مَأْمُولٍ جَدًّا وَتَفْضُلًا
١١٦٩ - أَقَلْ عَثْرَتِي وَانْفَعْ بِهَا وَبِقَصْدِهَا حَنَانِيكَ يَا اللَّهُ يَا رَافِعَ الْعُلَا
١١٧٠ - وَآخِرُ دَعْوَانَا بِتَوْفِيقِ رَبَّنَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَخَدَهُ عَلَا
١١٧١ - وَبَعْدُ صَلَاةِ اللَّهِ ثُمَّ سَلَامُهُ عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ الرِّضَا مُتَنَخِّلًا
١١٧٢ - مُحَمَّدٌ الْمُخْتَارُ لِلْمَجْدِ كَعَبَّةَ صَلَاةِ بُرَارِي الرِّيحِ مِسْكًَا وَمَنْدَلًا
١١٧٣ - وَتُبْدِي عَلَى أَصْحَابِهِ نَفَحَاتِهَا بِغَيْرِ تَنَاهٍ رَزْنَبًا وَقَرْنَفَلًا



التَّحْرِيرَاتُ الصُّغْرَى ٢٤٨

انتهى بحمد الله الفصل الثاني ويليه الفصل الثالث في تحريرات الدرة والله نعم
المولى نعم النصير.

